

أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية
- الجزء السابع -

علم الموازنة بين الرواة تنظيرا وتأصيلا

د. محمد خروبات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من موازنات أبي حاتم الرازي:

- يقول : (محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق ،
ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم من أهل
الحديث، ومحمد بن أسلم أورعهم ، وعبد الله بن عبد
الرحمن أثبتهم) . تاريخ دمشق 64/52 ترجمة رقم 6098 .
- قيل له : (زهير وحديج ورحيل ؟ فقال : كانوا ثلاثة
إخوة ، أوثقهم زهير ثم رحيل). الجرح والتعديل 589/3 رقم 2674
و515/3 رقم 2328 .
- سئل أبوحاتم عن (مجالد بن سعيد يحتج بحديثه؟ قال :
لا ، وهو أحب إلي من بشر بن حرب وأبي هارون
العبدي وشهر بن حوشب ، وأحب إلي من داود الأودي
وعيسى الحنات ، وليس مجالد بقوي الحديث) . الجرح
والتعديل 8 / 362 رقم 1653 .

- مقدمة عامة:

يتولى هذا الجزء الكشف على علم من العلوم الأصيلة المطمورة في تراث المحدثين ، اصطلحت على نعته ب" علم الموازنة بين الرواة" ، وهو في الأصل فن من فنون الجرح والتعديل ، يعكس " منطق المحدثين" في مسائل صنعتهم ، لا أعلم أنه أفرد بالتصنيف ، أوتم التوسع فيه بالقدر الذي يجليه ، وهو فن تداوله السلف فيما بينهم ، فتكلموا به ، وسئل الأئمة منهم عليه ، وتذاكروه فيما بينهم ، وبينوا بمقتضاه أحوال خلق من رواة العلم ، وقد اعتنى الحذاق من تلامذتهم بجمعه وصيانته ، لذلك جاء كثيره موزعاً في كتب التواريخ والطبقات والجرح والتعديل والسؤالات إلى غير ذلك من فنون التصنيف التي جمعت سير وتراجم الرواة مرفقة ببيان مراتبهم من جهة الحال ، فهو ذخيرة من ذخائر فنون المحدثين ، عفا الله عنهم أجمعين .

ورأيت -بعد النظر في بعض هذه المصادر- أن أصنف فيه هذا البحث ، أجمع فيه ما تفرق من أقوالهم ، وما تناثر في بطون الكتب من صنيع معارفهم ، والكل متبوع بالتحليل والشرح

والتفسير ، جاعلاً من أقوال أبي حاتم الرازي -محمد بن إدريس -
الأس والعمدة لسبب واحد هو أنه كان فيه من المبرزين ،ولصلة "
علم الموازنة " ب " علم الطبقات" آثرت أن أخصص هذا الجزء "
لعلم الموازنة" والجزء الذي يليه ل " علم الطبقات" لأن الموازنة
تكون في الطبقة ، ولن تتحرر إلا بمعرفة المنازل والمراتب ،
وتكون بين شخصين أو أكثر بينهما ملابسة ما، وهو ما يقتضي
العمل في إطار الطبقة ، وقد لاحظت أن العلماء صنفوا في
الطبقات كثيرا إلى درجة أنهم تفننوا في ذلك أيما تفنن وذلك
لضرورة يقتضيها العلم، لكنهم لم يصنفوا في المفاضلات
والتمييزات والتقديمات التي يجمعها هذا العلم ، ولعل السبب يرجع
إلى أنهم كانوا يعملون بها في الطبقات والجرح والتعديل والعلل
والنقد في عمومه من دون أن يتوقفوا عنده ، لكن لما اكتمل
موضوع البحث في الطبقات، واستقر الموضوع في مصادر السنة
كاملا أصبح من اللازم على المتأخرين من أهل زماننا النظر في
تلك الجهود بعين الاستفادة والاتباع أولا ، وبعين المراجعة والتقويم
ثانيا ، ثم بعين استنباط طرق المنهج وقواعد المعرفة العلمية التي
كان المحدثون من فرسانها الأوائل.

إن معرفة حال الراوي والحكم عليه بصفة تليق بمقامه شيء،
لكن دخول الناقد في موازنة بينه وبين غيره من الرواة -قلوا أم
كثروا- شيء آخر، وهو أمر زائد عن حد العلم، وعر المسلك،
وصعب المنفذ، لذلك لم يتكلم فيه إلا جهابذة النقد وأئمة التعديل
والتجريح، الذين رزقهم الله فهما ثاقباً، وحفظاً واسعاً، وضبطاً
محكماً، وإتقاناً بليغاً، ومعرفة واسعة بأسامي الرواة وناقلة الآثار
الذين عليهم مدار نقل الخبر، ولما كان الإسلام خيراً، والخبر
يحتمل الصدق والكذب -وما آفة الأخبار إلا روايتها- كان التثبت
والتحري من سمات هذا العلم، وقد حث الله الشرع على تدبر
الخبر والنظر فيمن رواه، يقول الله سبحانه وتعالى: (يا أيها الذين
آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة
فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)¹، فنبه هنا على التبين، وسمى
ناقل الخبر غير الصحيح فاسقاً.

والناظر في جهود النقاد في فحص السند يجدهم خلصوا الخبر
من أصناف شتى من الرواة، فيهم الكذابون والوضاعون وأهل
الغفلة وأهل الهوى ورواة المناكير والزنادقة والمدلسون والمختلطون

¹ - سورة الحجرات الآية 6.

والزهاد المغفلون والمرتزقة الذين يبيعون ويشترون في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والصحفيون والمصحفون الأميون الذين يجهلون ما يحملون فيروون بلا ضبط ولا فقه، والمتلقنون وسراق الحديث والقصاصون الشحاذون وأهل الرأي والكلام من أصحاب المذاهب العقدية والفكرية المخالفة لعقيدة وفكر أهل السنة والجماعة، ومدار ضعف السند على هؤلاء جميعاً، والعلة في رد الأخبار إنما هي من بعض هذه الآفات، ولم يقبل الجهابذة إلا رواية الثقات الأثبات الصدوقين والضابطين الذين سلمت روايتهم من الدّخل ونأت عن القوادح والآفات والعلل، وهذا كله لم يكن ليتم إلا بميزان دقيق خرج منه كل راوٍ بصفة معينة، وبنعت معين يليق بحاله، ومن اكتمال النظر والتقصي أنهم وزنوه بغيره مستعملين في ذلك معايير علمية و خلقية، وفاضلوا بين الرواة حتى ولو كانوا في مقام واحد من الورع والعلم والتقوى، أخرج ابن عساكر في تاريخه بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي قال : (الناس يتفاضلون ، ولكل إنسان مذهب في شيء)، ثم ميز بين الرواة ففاضل وقدم وأخر،¹ وكانت تعقد لهذا الفن مناظرات

¹ - تاريخ دمشق 52 / 14

ومذاكرات بين النقاد يصلون فيها ويجولون، يحكي يعقوب بن أبي شيبة فيقول : (سمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب وعبد الله بن جعفر المخرمي ، فقدم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب ، فقال يحيى : المخرمي شيخ ، وايش روى من الحديث ؟ وأطرى ابن أبي ذئب وقدمه تقدما كثيرا)¹.

ولم يقف الجهد عند هذا الحد بل تابعوا النقاد في نقدهم فقوموهم، فترى الجهد ينقد النقد، ويدخل في جدلية نقد نقد النقد، تبدو فيها البراعة العلمية والمنهجية والنزاهة الفكرية مع الإخلاص للعلم وللمعرفة جلية واضحة.

كسر الكتاب على ثمانية مباحث جامعة :
تناولت في **المبحث الأول** أسس علم الموازنة ،التمثلة عندي في المقاصد والأسماء والحجية والتحصيل والأساليب .
المقاصد حصرتها في ثلاثة ، والأسماء عينتها في ستة ، وهي :
التخيير والتفضيل والتمييز والتقديم والترجيح والموازنة، والحجية أثبتتها من معيارين : شرعي وعلمي ، وأريد بالتحصيل استفادة أبي حاتم لهذا العلم من طبقتين من الشيوخ : طبقة من أهل القرن

¹- تهذيب التهذيب 9 / 271 ترجمة رقم 505.

الثاني ، وطبقة من القرن الثالث ، وهم فئة من شيوخه المباشرين الذين سمع منهم وروى لهم ، أما المظاهر فقد بينت من عناصرها أربعة.

وعالجت في المبحث الثاني ألفاظ الموازنة عند أبي حاتم وأنواعها ، عرضتها في خمسة أنواع : النوع الأول في ألفاظ التقديم والتفضيل ، والنوع الثاني في ألفاظ التشبيه والتسوية ، وهذا النوع على ستة صور : الأولى في التشبيه ، والثانية في المماثلة ، والثالثة في المطابقة ، والرابعة في المقاربة ، والخامسة في الإلحاق ، والسادسة في التسوية ، أما النوع الثالث فهو في الموارد والتخليف ، والنوع الرابع في التقريب بين الرواة ، والنوع الخامس في نفي بعض صور الموازنة.

وكشفت في المبحث الثالث على معايير الموازنة ، فحددتها في خمسة معايير : الأول معيار الائتلاف والاختلاف والاتفاق والافتراق ، والثاني المعيار العلمي ، والثالث معيار الصفات الخلقية - بالفتح- ، والرابع المعيار العقدي والمذهبي ، والخامس المعيار المكاني.

وجعلت **المبحث الرابع** خالصا لمعيار القرابة والنسب ، أفردناه بمبحث مستقل لوفرة مادته ، ميزت فيه بين عنصرين : الأول التقديم في القرابات ، والثاني التقديم في النسب، وهذا العنصر قسمته إلى نوعين : الأول في الموازنة بين الوالد والولد ، والثاني في الموازنة بين الإخوة ، عرضت كلها بأساليب فنية وبطرق منهجية.

وبينت في **المبحث الخامس** أهمية الموازنة في تحديد المراتب، مع أفرادها وتركيبها في بيان الحال.

وأوضحت في **المبحث السادس** حدود الموازنة وتميزها وجدليتها ومعاكساتها ، حددت الحدود في خمسة ، وعرضت التميز والجدلية ، أما الموازنة المعكوسة بغيرها فبينتها في ستة وجوه.

وقدمت في **المبحث السابع** موضوع مظاهر الموازنة بين الرواة من جهتين : من جهة المنهج ومن جهة الرؤية ، أما **المبحث الثامن** والأخير فأفرد خالصا لأقسام الموازنة ودورها في تمييز الحديث ، ثم أنهيت الموضوع بخلاصة عامتوفهرس

للموضوعات ، أما فهرس المصادر والمراجع فقد عدلت عنه لكون المصادر والمراجع تتكرر في أجزاء الدراسة.

هذا وإني أعلم أن هذا العلم لا يتذوقه الكثيرون ، لا يقف عليه ويدرك كنهه إلا المهتم بالصنعة الحديثية ، السابح في أغوارها ، والمدرک لأعماقها ، والمتابع لقضاياها ، والمتخصص في شؤونها المعرفية والمنهجية ، فالله نسأل التوفيق والتأييد والتسديد ، والعصمة ليست لأحد ، "فوق كل ذي علم عليم" .

المبحث الأول: علم الموازنة: المقاصد والأسماء والحجية

والتحصيل.

- **المطلب الأول: في المقاصد.**

نجل مقاصد هذا العلم في ثلاثة:

المقصد الأول: معرفة حال الرجل وعينه في نفسه: والرجل

المقصود هنا هو راوي الخبر المتصل بالدين، وإليه أشار محمد

بن سيرين بقوله: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون

دينكم)¹، فالدين خبر، والخبر محصلة الرواية، والرواية عمدتها

الرجال، والرجال فيهم الصادق وفيهم من هو دون ذلك، لذلك نهوا

¹ - أخرجه مسلم بن الحجاج في مقدمة الصحيح 14/1 -باب بيان أن الإسناد من الدين-.

عن قبول خبر الضعيف، وحكموا بالحرمة على رواية الوضاع، وفي مقابل ذلك أمروا بقبول رواية العدل الثقة، ولتخليص هذا من ذاك حثوا على معرفة حال الرجل وعينه، لأن معرفة الحال والعين هي مقدمة للحكم على الرواية إما بالقبول أو بالرد.

المقصد الثاني: هو مقصد متم للسابق، فبعد أن يخرج الرجل عن حد الجهالة يكون حاله قد تبين واتضح حيث يسهل معرفة موقعه بين الرواة، فالعلم هو الثمرة التي يريجوها الإنسان الصالح في الدنيا، ولاسيما معرفة العلوم الشرعية، والتنافس في اكتسابه أمر مطلوب، والتحاسد لأجله أمر مرغوب فيه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا حسد إلا في اثنتين: رجل أتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق، ورجل أتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها)¹.

ولما كانت المنافسة تتم بجهد لكسب العلم، كانت مقادير هذا الجهد تتفاوت من راوٍ لآخر، وتبعاً لذلك تفاوت الرواة بمقتضى هذه المقادير، قال الدارمي ليحيى بن معين وهو يسأله عن أبي عمرو الأوزاعي: (قلت له: أين يقع من يونس؟ فقال: يونس أسند

¹ - أخرجه البخاري في جامعه الصحيح، انظر فتح الباري 165/1 رقم الحديث 73- كتاب العلم، وانظر كتاب الزكاة.- في المصدر السابق 276/3 رقم الحديث 1409-

عن الزهري، والأوزاعي ثقة، ما أقل ما روى الأوزاعي عن الزهري¹.

وروى إسحق بن منصور الكوسج عن يحيى بن معين أنه سئل عن ابن جريج (أين يقع من قيس بن سعد وعبد الملك بن أبي سليمان؟ فقال: هو أثبت منهما)².

إن معرفة موقع الراوي بين الرواة هو أساس هذا العلم كله، فيه استطاع العلماء ضبط هذا العلم وتشييد أركانه وإرساء بنيانه، وهو ما سنبينه في المقصد الثالث.

المقصد الثالث: وهو خلاصة المقصدين السابقين، فبعد أن تعرف عين الراوي وحاله معرفة أولية، وبعد أن يعرف موقعه بين الرواة يكون حاله قد تبين تبيناً كاملاً، والحال هو معرفة الصفة التي هو عليها من جهة الجرح والتعديل، وبمقتضى هذا كله يتم الحكم عليه بلفظ معين، كل لفظه هي رتبة في بيان الحال، فمن أطلقوا عليه لفظ (ثقة) أو (ثبت) أو (حجة) فهو في مرتبة جيدة من جهة العدالة لن يتزعزع منها أبداً، ومن وصفوه بـ (لا بأس به) أو (صالح) أو (ضعيف) أو (كذاب) ... فهو في رتبته إلى أن تقوم

¹ - تاريخ يحيى برواية عثمان بن سعيد الدارمي ص 45 فقرة رقم 23.
² - النص في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 357/5 رقم 1687.

الساعة، وكل لفظة من هذه الألفاظ لها رتبته، وهذا العلم يسمونه بـ (مراتب الرواة) أو (منازل الرواة) أو (درجات الرواة)، وإليه أشار الإمام مسلم بن الحجاج في ديباجة الصحيح فقال: (وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية¹، ليكون تمثيلهم سمةً يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كل ذي حق فيه حقه، وينزل منزلته، وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نُنَزِّلَ الناس منازلهم»² مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى: «وفوق كل ذي علم عليم»³.⁴

والقيِّم على فعل هذا هو الناقد الجهد، العارف بالرجال، والعالم بمقادير التفاوت والاختلاف والتباين، فقد علق الحافظ

¹ - يعني موازنته بين عطاء ويزيد وليث بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه.

وموازنته أيوب السختياني وابن عون مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمрани في كمال الفضل وصحة النقل. انظر مقدمة الصحيح 6/1.

² - كذا أورده مسلم بصيغة التعليق، وهو صحيح، نقل الحافظ ابن الصلاح تصحيحه وصحته، انظر (صيانة صحيح مسلم) ص 84، وانظر تعليق الحافظ النووي عليه في شرحه لمسلم 19/1.

³ - سورة يوسف الآية 76.

⁴ - مقدمة صحيح مسلم 6/1.

السخاوي على من وهب نفسه لهذا العلم فقال: « ومن هنا يشترط أن يكون عارفاً بمقادير الناس وبأحوالهم وبمنازلهم، فلا يرفع الوضيع، ولا يضع الرفيع، ليكون ممثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم»، وذكر الحديث السابق¹.

وقد سار العلماء على هذا النهج فميزوا بين الرواة، فرجحوا، وبحثوا عن مواقعهم بين الشيوخ والأقران، وحققوا بهذا الفن المقاصد الثلاثة السابقة، فبه عرفوا أحوال الرجال، وبمقتضاه فاضلوا وخيروا، فقدموا من قدموا، وأخروا من أخروا، وبواسطته ضبطوا المراتب وحددوا المنازل وعرفوا بالدرجات، فله الحمد والمنة.

- المطلب الثاني: في الأسماء.

قلت فيما مضى إن علماء السلف تكلموا في الموازنة بين الرواة، و جل كلامهم وقع إجابة على أسئلة السائلين، أولئك الذين جمعوا ذلك وصالونه، وجاء كثيره متفرقاً في كتب الرجال، ومن عاد إلى هذه الأصول سيجدهم سموه بأسماء مختلفة، من ذلك أنهم أطلقوا عليه اسم: (التخيير)، و (التفضيل) و (التمييز)

¹ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص 127.

و (التقديم) و (الترجيح) و (الموازنة)، وهذه كلها أوصاف لا تغير من حقيقة هذا الفن شيئاً، فالفن واحد وإن نعتوه بهذه الأسماء؛ وسنبين وجه كل تسمية على حدة وصلتها به.
أولاً: التخيير.

التخيير من الخير، والخير أصله العطف والميل ثم يحمل عليه، وهو خلاف الشر، ولما كان كذلك كانت النفوس تميل بطبيعتها إليه لأنها مفضولة عليه من الأس، ثم يُصَرَّفُ الكلام فيقال: رجلٌ خير، وامرأةٌ خيرة، أي فاضلة، وللبحث عن الفاضل يقتضي الأمر المخايرة بين الناس لأجل تخيير الفاضل منهم، لذلك يقال: خايرت فلاناً فخرته¹، قال تعالى: «واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا»²، ويقول: (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة)³.

ومما يمكن أن يرتب عما سبق أن التخيير هو تفويض الأمر بالاختيار⁴، وذلك وفق حرية الإرادة التي فطر عليها الإنسان،

¹ - مقاييس اللغة - دار الفكر - ط 1979 - 232/2.

² - سورة الأعراف الآية 155.

³ - سورة القصص الآية 68.

⁴ - المعجم الوسيط - مجموعة من الباحثين - 264/1.

ولن يتم الاختيار إلا بعد بسط عناصره للإنتقاء منها، يقول تعالى: «وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون»¹. ولهذا فإن أهل هذا الفن إنما يضعون الباحث الغيور على سنته، الذاب على شريعة ربه أن يختار راوياً من الرواة، ولا يكون هذا الاختيار إلا وفق إرادة علمية دقيقة وهي انتقاؤه للرجل من طبقته، ومن المجموع الذي شاكله في صفته وإلا لما كان للاختيار ذوق إذا بسط الاختيار في راوٍ من رواة الحديث وراوٍ من رواة الأخبار الأدبية والتاريخية والقصصية .

إن الغرض من الاختيار الأول هو تقديم الراوي على اعتبار خصائص علمية معينة أصبحت معلومة ومعروفة عند ذوي الصنعة، أولئك الذين طالت تجربتهم، وتوسعت مدارك علمهم ومعرفتهم، غير أنه في بعض الأحيان لا يرى النقاد داع للتخيير، وذلك لسببين:

الأول: أن يكون الراوي كذاباً معلوم الكذب ، من ذلك قول زيد بن أبي أنيسة في أخيه: « أخي يحيى يكذب، فلا تخيروا به أحداً»².

¹ - سورة الواقعة الآية 20

² - الجرح والتعديل 130/9 رقم 550.

الثاني: أن يتساوى الرواة في خصلة من الخصال المحمودة، بحيث يتعذر التخيير على الناقد، قال عثمان بن سعيد الدارمي للإمام يحيى بن معين: (قلت: فعلقمة أحب إليك عن عبد الله أو عبدة؟ فلم يخير).¹

وعلقمة هو ابن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، مات بعد الستين، وقيل بعد السبعين.²

وعبدة هو ابن عمرو السلماني، أبو عمرو الكوفي، مات سنة اثنتين وسبعين³ وهما من تلامذة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومن الرواة عنه، ثقتان، حجتان لا يدفعان عن صدق. وقال الدارمي: (وسألت يحيى قلت: مسروق أحب إليك عن عائشة أو عروة؟ فلم يخير).⁴

ومسروق هو ابن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، كنيته أبو عائشة، مات سنة ثلاث وستين للهجرة⁵.

¹ - تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 149 فقرة 513.

² - تقريب التهذيب 31/2 رقم 286.

³ - المصدر السابق 547/1 رقم 1598.

⁴ - تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 203 رقم 748.

⁵ - التقريب 242/2 رقم 1055.

وعروة ابن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، مات سنة أربع وتسعين من المائة الهجرية الأولى¹. وهما من الرواة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها. ثانيا: التفضيل .

هو من المفاضلة، يقال: فاضل بين شيئين: حكم بفضل أحدهما على الآخر². والفضل هو الزيادة والخير، وكل رجل فُضِّلَ ففيه زيادة خير على من فُضِّلَ عليهم³.

وهذا ما أجراه أهل النقد على رواة العلم، فقد فاضلوا بين الرواة، وفضلوا بعضهم على بعض على اعتبار خصائص معينة هي من عين الفضيلة في العلم، والفضيلة هي المزية، وهي الدرجة الرفيعة في الفضل، والله فضل الناس بعضهم على بعض، وترك للعقل مهمة إدراك هذه التفاوتات والاختلافات

¹ - المصدر السابق 19/2 رقم 157.

² - المعجم الوسيط 693/1.

³ - مقاييس اللغة 508/4.

الجارية على الناس مجرى الفطرة: (ويؤت كل ذي فضل فضله)¹،
وقال تعالى: «وأن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء»².
واستعمل النقاد هذا الأسلوب في الحكم على الرواة، قال
الدارمي ليحيى بن معين: «فمالك أحب إليك عن نافع أو عبيد الله
فقال: كلاهما)، فقال الدارمي: «ولم يفضل»³.
ومالك هو إمام دار الهجرة، ابن أنس، وعبيد الله هو ابن الأخنس
النخعي الكوفي، توفي بعد المائة، ولم يفاضل يحيى بينهما
لتساويهما عنده في الرواية والضبط عن نافع مولى ابن عمر.
وقال الدارمي: «قلت: فنافع أو عبد الله بن دينار؟ فقال: ثقات»،
فقال الدارمي: «ولم يفضل»⁴. ويعني بذلك أن نافعاً مولى ابن
عمر وعبد الله بن دينار تساويا عنده فلم ير داعياً للتفضيل.
والى هذا الوصف أشار الإمام مسلم في مقدمة الصحيح فقال:
(فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم
معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عنهم ما ذكرنا من الإتقان

1- سورة هود الآية 3.

2- سورة الحديد الآية 29.

3- تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 152 رقم 525.

4- المصدر السابق ص 151 رقم 522 ، وجرى هذا الوصف في تراجم كثيرة من تاريخ يحيى، انظر ص 203 رقم

750، وص 117 رقم 357.

والإستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنيّة)¹.
ثالثاً: التمييز.

التمييز من الميز، والميز يدل على تنزيل شيء من شيء وتزيله، وميزته تمييزاً ومزته ميزاً، وامتازوا تمييز بعضهم من بعض، وانمازالشيء: انفصل عن الشيء²، وفي التنزيل : (حتى يميز الخبيث من الطيب)³، وتميز قوم عن قوم : انفصلوا عنهم وصاروا في ناحية ، وفي التنزيل أيضا : (وامتازوا اليوم أيها المجرمون)⁴، والتمييز : المبالغة في التمييز، وفي ذلك يقول تعالى : (تكاد تميز من الغيظ)⁵.

والتمييز لا يكون إلا لذوي الحاسة النقدية التي تدرك الفصل بين المتشابهات، والخاصيات المؤتلفة، ولذلك عرفوه بأنه قوة نفسية تستتبط بها المعاني⁶، وكذلك الأمر في هذا الفن، فهو على

¹ - صحيح مسلم - المقدمة - 6/1.

² - انظر مقاييس اللغة 289/5.

³ - سورة آل عمران الآية 179.

⁴ - سورة يس الآية 59.

⁵ - سورة الملك الآية 8.

⁶ - المعجم الوسيط 720/1 - المنجد ص 756.

المعاني السابقة يتنزل، فتميز الناقد بين الرواة هو لغرض تزيُّل الواحد عنهم لغرض تقديمه عليهم، وإذا لم تظهر دواعيه لا يكون؛ قال محمد بن هارون الفلاس المخرمي: (سألت يحيى بن معين عن عبيد الله القواريري ومسدد فقال: ما منهم إلا صدوق: قلت: ميز بينهما قال: لا أميز)¹.

وعبيد الله القواريري هو ابن عمر بن ميسرة، كنيته أبو سعيد، توفي سنة خمسين وثلاثين ومائتين.

ومسدد هو ابن مسرهد بن مسربل بن مغربل الأسدي، كنيته أبو الحسن، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين.

وهما ثقتان، حافظان، بصريان، من شيوخ البخاري وأبي حاتم الرازي وطبقتهما.

رابعاً: التقديم

التقديم أصله من قاف ودال وميم، وهو أصل صحيح يدل على سبق ورعف، وما قاربه هو مفرع منه²، وإذا قالوا: قدم الرجل فمعناه سبقه على غيره وجعله قداماً، ضد آخره، ورجل قدم وامرأة

¹ - الجرح والتعديل 327/5 رقم 1547.

² - مقاييس اللغة 65/5.

قدمة يعني أن لهما قدم صدق في الخير ، و قدم الصدق : المنزلة
الرفيعة والمرتبة السابقة.¹ وثمره هذا العلم إنما تقوم على تقديم
الراوي ليكون قيودوما في الرواية، والقيودوم : الأول من الجماعة²،
يقول أبوحاتم وهو يتحدث عن حمد بن سلمة بن كهيل : (كان
مقدما على أخيه يحيى بن سلمة وأحب إلي منه، ويحيى أكبر منه
(³، و حدث عثمان بن سعيد الدارمي فقال: سمعت أحمد بن
صالح يقول: (نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً)⁴،
ويونس المُقَدَّم هو ابن يزيد ابن أبي النجاد الأيلي، كانت وفاته
سنة تسع وخمسين ومائة⁵.

خامساً: الترجيح.

الترجیح لغة من رجح، وهي مادة من ثلاثة أحرف ذات أصل
واحد، تدل على الرزانة والزيادة، يقال: رجح الشيء وهو راجح إذا

¹ - النص من كلام سيبويه ، انظر لسان العرب 5 / 3552 - مادة قدم.

² - المصدر السابق.

³ - الجرح والتعديل 276/7 رقم 1493.

⁴ - تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 46 رقم 24.

⁵ - التقريب 386/2 رقم 496.

رزن، وهو من الرجحان، يقال: أرجحت: إذا أعطيت راجحاً،
والقوم إذا رجحوا فهم مراجيح، والواحد مرجاح¹.
وينبني الترجيح على الوزن، فمن وجوه رجح (ثقل) ، وهو أن
يميل بالوزن مثلما تترجح إحدى كفتي الميزان على الأخرى.²
وخاصية هذا الفن إنما تقوم على الترجيح بين الرواة، فهو
ميزان لا بد فيه من الترجيح ، لذلك قالوا : (زن وأرجح، وأعط
راجحاً)³ ، قال أبو حاتم الرازي: (بدل بن المحبر صدوق، أرجح
من أمية بن خالد وبهز بن أسد وحبان بن هلال وعفان)⁴ يعني
ابن مسلم الصفار.
سادساً: الموازنة.

الموازنة من وزن: وهي بناء تدل على تعديل واستقامة، وذلك
حين تزن الشيء وزناً، وهذا يوازن ذلك: هو محاذيه⁵ ، ومنه
الموازنة بين شيئين: وهو النظر فيهما أيهما أوزن⁶ ، والموازنة بين

1 - مقاييس اللغة 489/2.

2- المعجم الوسيط 329/1- مادة (رجح)

3- لسان العرب 1586/3.

4 - الجرح والتعديل 439/2 رقم 1748.

5- مقاييس اللغة 107/5

6- المعجم الوسيط 1029 /2.

الرواة هي وضعهم في ميزان الجرح والتعديل، وتقديرهم به لغرض الحكم عليهم بحكم معين.

والظاهر من هذه الأوصاف أنها كلها تؤول إلى معنى واحد، ولما كان الأمر كذلك فلا بأس من تسمية هذا الفن بـ (علم الموازنة)، وقد استحسنت أن أسميه بذلك لكونه لا يدل إلا على ما تقدم، فهو من جهة وسيلة لتحقيق التقدير والتفضيل، ومن جهة ثانية أسلوب فني في التخيير والتمييز بين الرواة، ومن جهة ثالثة طريقة مثلى في الترجيح بينهم، والكل واحد لا تختلف أجزاءه، كان النقاد يجمعون بعض هذه العناصر في موازنة واحدة فيقولون مثلاً: (كان عبد الرحمن بن مهدي يقدمه، ويفضله، ويحدث عنه)¹، وإلى الموازنة كان يشير الإمام مسلم في مقدمة صحيحه فيقول، (ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم: عطاء ويزيد وليثا بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم، لاشك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش

¹ - من كلام أبي زرعة الرازي في بشر بن منصور -انظر الجرح والتعديل 366/2 رقم 1408

وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء
ويزيد وليث)¹.

ثم يقول: (وفي مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن
عون وأيوب السختياني مع عوف ابن أبي جميلة وأشعت
الحراني وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون
وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال
الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعت غير مدفوعين عن
صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة
عند أهل العلم)².

هكذا أشار الإمام مسلم إلى هذا الفن بإشارة واضحة وبعبارة
صريحة، فقد بين عناصره وأسلوبه والفائدة منه، ومن يقوم به إلى
غير ذلك من الأمور التي سنكشف عنها في المباحث القادمة إن
شاء الله وما التوفيق إلا من الله وحده.

- المطلب الثالث: في الحجية.

حجية هذا العلم ثابتة بمعياريين: أولهما شرعي والثاني علمي.

¹ - مقدمة صحيح مسلم 6/1.

² - المصدر السابق..

أولاً: المعيار الشرعي:

الموازنة ثابتة بنص القرآن الكريم ونص السنة النبوية

الصحيحة:

فمن القرآن قوله تعالى: (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)¹، وقوله تعالى: (قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور)²، وقوله تعالى: (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً، لا يستوون)³، وقوله تعالى: (قل هل يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث)⁴، وقوله تعالى: (وما يستوي الأحياء ولا الأموات، إن الله يسمع من يشاء)⁵، وقوله تعالى: (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة)⁶: وقوله تعالى: (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير)⁷ وقوله أيضاً: (ثم أورثنا الكتاب للذين اصطفينا من

1 - سورة الزمر الآية 9

2- سورة الرعد الآية 16

3 - سورة السجدة الآية 18

4 - سورة المائدة الآية 100

5 - سورة فاطر الآية 22

6- سورة الحشر الآية 20

7 - سورة الحديد الآية 10

عبادنا، فمنهم ظالمٌ لنفسه ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات
بإذن الله)¹.

ونجد في مطلع سورة البقرة موازنة بين المؤمنين والكافرين، كما
نجد في وسطها موازنة بين التوابين الذين تابوا وأصلحو وبينوا
وبين الذين كفروا وماتوا وهم كفار.

ونجد في سورة (الكافرون) موازنة هائلة بين عباده المؤمنين وعباده
الكافرين.

وفي سورة (البروج) موازنة بين الذين ففتوا المؤمنين والمؤمنات ولم
يتوبوا والذين آمنوا وعملوا الصالحات.

وفي سورة (الانفطار) موازنة بين الأبرار والفجار، وفي
(المطففين) موازنة بين من أوتي كتابه بيمينه ومن أوتي كتابه
وراء ظهره.

وفي (عبس) موازنة بين الوجوه المسفرة الضاحكة المستبشرة
والوجوه التي عليها غبرة ترهقها قترة.

وفي (النازعات) موازنة بين من طغى وآثر الحياة الدنيا ومن
خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى.

¹ - سورة فاطر الآية 32

وفي (النبا) موازنة بين جهنم وصورتها للطاغين، والجنة
وصورتها للمتقين.

وفي سورة (الإنسان) موازنة بين جزاء الكافرين في جهنم وجزاء
الأبرار في الجنة.

وفي سورة (المدثر) موازنة بين أصحاب اليمين والمجرمين، وفي
(الشمس) موازنة بين من أفلح في تزكية النفس وحلاها بالخصال
المحمودة، ومن دسها في الذنوب والمعاصي.

وفي (الليل) بين من أعطى واتقى وصدق بالحسنى وبين من
بخل واستغنى وكذب بالحسنى.

وفي (البينة) موازنة بين الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين
وبين الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

وفي (القارعة) بين من ثقلت موازينه ومن خفت موازينه.
وهكذا ففي القرآن موازنات كثيرة شملت صوراً كثيرة لأصناف شتى
من المنافقين والكذابين والمجرمين والكفار، تضمنت التشبيه
والمماثلة والترجيح والتقديم والإختيار، وهذه الموازنات تحتاج
كلها- لو جمعت - إلى دراسة مستقلة.

وتوجد في السنة موازنات كثيرة ومتنوعة ، فقد وازن النبي صلى الله عليه وسلم بين الإنسان والزمان والمكان ، كما وازن بين العبادات والأعمال فخير وقدم وفاضل.

1- موازنته بين الإنسان : وهي على أنواع :

- النوع الأول أجراه أول بينه وبين الأنبياء والرسل ، فنعت نفسه بأنه " اللبنة" و " خاتم النبيئين"¹ و " قائد المرسلين"² و " حامل لواء الحمد يوم القيامة"³ ، وأنه أول شافع وأول مشفع⁴ ، إلى غير ذلك من التقديمات والتفضيلات التي انماز بها النبي صلى الله عليه وسلم عن الأنبياء والرسل .

- النوع الثاني ثم قدم فيه نفسه على سائر البشر من ولد آدم عليه السلام ، من مثل " سيد ولد آدم" و "سيد الناس " ⁵ وغير ذلك.

- النوع الثالث وازن فيه بين الأنساب ، فقدم وخير ، يدلنا على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم

- حديث اللبنة وخاتم النبيئين أخرجه البخاري في الصحيح من حديث أبي هريرة - كتاب المناقب- أنظر فتح الباري 558/6 رقم الحديث 3535،

¹ وانظر شرح هذا النعت وبيانه في كتابنا " الموفى في معرفة أسماء ونعوت المصطفى صلى الله عليه وسلم ص 194-195.

² أنظر الشواهد والآثار المثبتة في كتاب الموفى في معرفة أسماء ونعوت المصطفى ص 165.

- حديث أنس بن مالك أخرجه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه - أنظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان 14 / 398 رقم 6478، وأخرجه

³الترمذي في السنن - كتاب المناقب- باب فضل النبي صلى الله عليه وسلم - وقال : (حسن صحيح) ، وانظر الموفى ص 153.

- أنظر ما أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب التفسير - باب قول الله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها)- في الفتح 160/8 حديث رقم 4476

⁴ومسلم في كتاب الإيمان - 1 / 183-184 رقم 193.

⁵ انظر ما أثبتناه في الموفى في الصفحات : (80-81) - (113-116) - ص (153) - (154-155).

إسماعيل ، واصطفى من إسماعيل كنانة ، واصطفى من كنانة قريش ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم)¹ .

- النوع الرابع وازن فيه بين قبائل وعشائر جزيرة العرب، فدعى لقبائل بالهداية والرحمة ودعى على أخرى ، وأثنى على قريش ثناءات كثيرة ، وعلى المهاجرين والأنصار ، وخص الأنصار بدعاء جامع مطلق ، وهذا كله ثابت بالمرويات المسندة الصحيحة عرضنا عليها خشية الإطالة.

- النوع الخامس شملت فيه موازناته النساء مثلما شملت الرجال ، فقد قدم من نساء أهل الأرض مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد ، وفضل من نساء الجنة خديجة وفاطمة بنت محمد ومريم بنت عمران وآسية زوجة فرعون²، وقدم فاطمة عليها السلام على سائر النساء في الجنة فقال: (فاطمة سيدة نساء أهل الجنة)³.

- النوع السادس وازن فيه بين أهل بيته وعشيرته، ففاضل بينهم وقدم وخير، فقدم خديجة أم المؤمنين على سائر نسائه⁴ ، بل على

1- أخرجه الإمام مسلم في الصحيح - كتاب الفضائل - باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم - 1782/4 رقم 2276.

2- أنظر المستدرک على الصحيحين 160/3 - و 170/3 وصححه.

3- صحيح البخاري - كتاب فضائل الصحابة - باب مناقب فاطمة بنت محمد عليهما السلام - أنظر الفتح 105/7.

- في الحديث الصحيح المتفق عليه الذي أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار ن أنظر الفتح 133/7 حديث رقم 3815 ، ومسلم في صحيحه

4- كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل خديجة - 1886/ 4 رقم الحديث 2430.

كل النساء ، يقول صلى الله عليه وسلم : (لقد فضلت خديجة على نساء أمتي كما فضلت مريم على نساء العالمين)¹ ، ثم قدم عائشة رضي الله عنها على سائر النساء بمن فيهن أمهات المؤمنين الأخريات² ، وقدم من بناته زينب ، وعل ذلك فقال : (هي أفضل بناتي ، أصيبت في)³ ، وذكر العلماء أن هذا التقديم كان قبل أن تكمل فضائل فاطمة ، لأنها في وقت هذا التقديم كانت صغيرة ، والله أعلم.⁴

ثم قدم فاطمة بعد ذلك، والآثار في ذلك كثيرة⁵ ، نكتفي بهذا الشاهد وقد تقدم بعضها، يقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة : (يا فاطمة ، ألا ترضين أنك سيدة نساء العالمين ، وسيدة نساء هذه الأمة ، وسيدة نساء المؤمنين)⁶ .

ومن تقديماته في هذا النوع حديث أسامة بن زيد قال : (كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء علي والعباس يستأذنان ، فقالا : يا أسامة استأذن لنا على رسول الله صلى الله

- أخرجه البزار والطبراني من حديث عمار بن ياسر ، وأورده الحافظ ابن حجر في الفتح وعلق قائلا : (وهو حديث حسن الإسناد) انظر الفتح 135/71 .

- أنظر ما أخرجه البخاري في الجامع الصحيح - كتاب فضائل الصحابة - باب فضل عائشة رضي الله عنها- في الفتح 7/ 106 الأحاديث رقم 3769² و 3770-

- أخرجه الحاكم بسند جيد في كتاب (فضائل فاطمة الزهراء) ص33 . انظر تعليق الحافظ ابن حجر في الفتح 109/7 .

⁴- للعلماء خلاف في الموضوع ، أنظر فتح الباري 7/ 109 .

⁵- أنظر ما أخرجه الحاكم في كتاب (فضائل فاطمة الزهراء) ص35 وما بعدها .

⁶- أخرجه الحاكم من حديث عائشة أم المؤمنين في (فضائل فاطمة الزهراء) ص 42 وهو صحيح.

عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله علي والعباس يستأذنان ، فقال : أتدري ما جاء بهما ؟ قلت : لا أدري ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لكني أدري ، فأذن لهما فدخلا ، فقالا : يا رسول الله جنناك نسألك أي أهلك أحب إليك ؟ قال : فاطمة بنت محمد ، فقالا : ما جنناك نسألك عن أهلك . قال : أحب أهلي إلي من قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه أسامة بن زيد . قالوا : ثم من ؟ قال : ثم علي بن أبي طالب . قال العباس : يا رسول الله جعلت عمك آخرهم ؟ قال : لأن عليا قد سبقك بالهجرة ¹ .

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال علي بن أبي طالب : يا رسول الله : أينا أحب إليك أنا أم فاطمة ؟ قال : فاطمة أحب إلي منك ، وأنت أعز علي منها ² .

- النوع السابع وازن فيه بين أصحابه الكرام ، فميز بينهم ، وعين مراتبهم بحسب الخصال التي تميزوا بها على بعضهم ، فقدم وقرب ، جاء في حديث أنس بن مالك : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدّها في دين الله عمر ، وأصدقها

1 - أخرجه الترمذي في السنن - كتاب المناقب - باب مناقب أسامة بن زيد - 678/5 رقم الحديث 3819 - وقال : (هذا حديث حسن صحيح) - طبعة دار الحديث - القاهرة .

2 - المعجم الأوسط للطبراني 8 / 330 رقم الحديث 7671 ، وعلق الطبراني فقال : (لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عكرمة بن عمار ، ولا رواه عن عكرمة إلا سلمى بن عقبة ، تفرد به الحسن بن كثير) .

حياء عثمان، وأعرضهم زيد وأقرؤهم أبي، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ، وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح).¹

وهذا الحديث: ذكره الحافظ ابن عبد البر في التمهيد، وعلق عليه بقوله:

(فجعل لكل واحد منهم خصلة أفرده بها، لم يلحقه فيها صاحبه)². وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قدم أصحابه في حفظ القرآن، ورتبهم بحسب القراءة، أخرج البخاري بسنده إلى مسروق قال: ذكر عبد الله عند عبد الله بن عمرو فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه بعدما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود فبدأ به، وسالم مولى أبي حذيفة، فبدأ به، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، قال: لا أدري: بدأ بأبي أو بمعاذ)³.

2- موازنته بين الأزمنة : مثلما وازن النبي صلى الله

عليه وسلم بين الإنسان وازن وفاضل بين

¹- أخرجه الخطيب بسند صحيح في الفقيه والمتفقه 2/ 139، و ابن ماجة في السنن 1/55، والترمذي 202-203.

²- التمهيد لابن عبد البر 8/109.

³- صحيح البخاري في فتح الباري- كتاب فضائل الصحابة- 101/7 حديث رقم 3758.

الأزمنة، فجعل القرون الثلاثة الأولى من خيرة القرون ،
ثم رتبها في الأفضلية فجعل الأول خير من الثاني ،
والثاني خير من الثالث ، والثالث خير من الرابع ،
وفاضل بين الشهور فجعل رمضان من أفضل
الشهور ، وجعل العشر الأواخر من أفضل أيامه ،
وجعل ليلة القدر المباركة من أفضل الليالي على
الإطلاق ، وجعل يوم الجمعة من أفضل الأيام، ومن
الساعات ساعة في يوم الجمعة قدمها النبي صلى
الله عليه وسلم على سائر الساعات لأنه لا يوافقها
عبد مسلم يدعو الله فيها إلا استجاب له ، وكذلك
العشر من ذي الحجة .

ثم إنه فاضل بين العبادات والأعمال ، فقد سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله
ورسوله ، قيل : ثم ماذا؟ قال : الجهاد في سبيل الله ، قيل : ثم
ماذا؟ قال: حج مبرور)¹ ، وفي الحديث أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال: (ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في

- متفق عليه ، أخرجه البخاري في جامعه الصحيح - كتاب الإيمان - فتح الباري 77/1 حديث رقم 26- وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان
1- 88/1 رقم الحديث 83.

هذه . قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج

يخطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء)¹ .

3- موازنته بين الأمكنة : فاضل النبي صلى الله عليه وسلم بين

الأمكنة فقدم مكة على كل بقاع الأرض ، قال لما وصل إلى
الحزورة : (والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله ،

ولولا غني أخرجت منك ما خرجت)² ، وتليها المدينة ، وهما

يتقدمان على كل مكان ، وقدم المساجد الثلاثة على كل مساجد

الأرض ، ورتبها في الأفضلية فقال : (لا تشد الرحال إلا إلى

ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول صلى الله عليه

وسلم والمسجد الأقصى)³ .

وكذلك عمل علماء الصحابة، فقد وازنوا على عهد النبي صلى

الله عليه وسلم، فخيروا بحضرتة وفاضلوا ولم ينكر عليهم، فقد

وازنوا بين وضع الجاهلية والإسلام⁴، ووازنوا بين آل بيت النبي

صلى الله عليه وسلم ، يقول أبو هريرة في جعفر بن أبي طالب :

1- أخرجه البخاري في جامعه الصحيح - كتاب العيدين- انظر الفتح- 457/2 حديث رقم 969.
- حديث عبد الله بن عباس أخرجه الإمام احمد في المسند 250/14 رقم الحديث 18621- والحاكم في المستدرک 7/3 وصححه ، ورجال احمد
تقَات مشاهير.

3- أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب فضائل الصلاة- أنظر الفتح 63/3 رقم 1189.
- أنظر على سبيل المثال لا الحصر حوار جعفر بن أبي طالب مع النجاشي ، حديث أم سلمة من رواية ابن شهاب الزهري ، أخرجه محمد بن
4إسحق في السيرة 336/1 ، وأحمد في المسند بسند صحيح .

(إنه أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم)، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقدمه ويفضله ويقول : (أشبهت خلقي وخلقِي)¹، وكان الصحابة يجمعون أن علياً أفضل الأحياء من بني آدم²، وأحبوا فاطمة بنت محمد عليها السلام لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبها .

ووازنوا بين الصحابة الآخرين فقدموا ورتبوا ، يقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : (كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم)³.

واستمر هذا المنهج سارياً عند الصحابة والتابعين ومن تبعهم ، قال محمد بن الحنفية: (قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر، قلت ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول عثمان، فقلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين)⁴.

هكذا على هذا النحو من الترتيب.

1- صحيح البخاري - باب فضائل الصحابة- في الفتح 75/7 رقم 3708.

2- أنظر تقريب التهذيب 341/1.

3- أخرجه البخاري في صحيحه- في الفتح 16/7 رقم الحديث 3655، وانظر 54-53/7 رقم الحديث 3697.

4- المصدر السابق 20/7 رقم 3671

يبين هذا كله أن الموازنة بالطريقة التي حددناها مشرعة بالقرآن الكريم ومسنونة بما ثبت وصح عن النبي الكريم ، وجرى العمل بها عند الصحابة والتابعين ومن تبعهم ، ودخلت في العلوم الإسلامية الأخرى فكانت معيارا في المباحث والموضوعات .

ثانيا: المعيار العلمي.

السنة هي ركن في التشريع بعد القرآن، وهي مصدر من مصادر الأحكام الشرعية، لذلك فخدمتها عند أهل العلم واجبة، وميزة علم الموازنة أنه يبحث في أسس السنة ليخلص الصحيح من غير الصحيح، فهو من هذا الوجه واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لذلك أولاه علماء السنة عناية بالغة، فتكلموا به ولم يتكلموا فيه ، وحقيقته أنه كلام في الرواة ليس إلا، والكلام في الرواة ليس غيبة لأنه يجري على جنس الديانة، بل لأجلها وجد، وللحفاظ عليها تكوّن، ولولا الضرورة الشرعية لما كان له قيام بين علوم الشريعة، أخرج الحافظ الخطيب في الكفاية بسنده إلى محمد بن الفضل العباسي قال: كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي فقال له: يا أبا محمد ما هذا الذي تقرؤه على الناس، قال:

كتاب صنفته في الجرح والتعديل. قال: وما الجرح والتعديل؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم، من كان منهم ثقة أو غير ثقة، فقال له يوسف بن الحسين: استحيت لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض، فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته).

وعلق الخطيب على هذه الواقعة فقال: (قلت: وليس الأمر على ما ذهبوا إليه - يعني أبا يعقوب وأبا محمد - لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يمكن صدوقاً في روايته مع أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا، وبضد قول من خالفنا)¹.

¹ - الكفاية في علم الرواية ص 55. أنظر تعليقي على هذا النص في الجزء الثالث من (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية: التحصيل - الضبط - الأداء-) ص 210-214.

ثم علق على قول النبي صلى الله عليه وسلم في أبي جهل
ومعاوية بن أبي سفيان: (أما أبو جهل فلا يضع عصاه عن
عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له)، فقال: (وفي هذا الخبر
دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لنجتنب
الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم، لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما ذكر في أبي جهل أنه لا يضع عصاه
عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له عند مشورة
استشير فيها لا تتعدى المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في
بعض نقلة السنن التي يؤدي السكوت عن إظهارها منهم وكشفها
عليهم إلا تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة
الإسلام أولى بالجواز وأحق بالإظهار)¹.

وانطلقت مسيرة النظر في الرجال على هذا المعيار من الحجية
الثابتة، تستعمل فيها قواعد العلم وضوابطه، ووسائله ومناهجه،
فوثقوا وجرحوا، ووازنوا بينهم على اعتبار خصائص وخصال
وصفات معينة، فقدموا وأخروا، وماتلوا وشابهوا، وقاربوا ورجحوا،
وكل من تكلم في هذا الشأن لغرض الدين نفذ كلامه، وقبل رأيه،

¹ - الكفاية في علم الرواية ص 57.

وذاع صيته حتى ولو كان مخطئاً، فكيف وهو يتحرى الصواب، ويخدم الواجب، قال أبو رزعة الرازي: (كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أقرب لا يجوز أن يذكره، كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجح الأمر عليه)¹.

- المطلب الرابع: في التحصيل .

لم يكن أبو حاتم مبتكراً لهذا الفن، ولا مخترعاً له، بل استفاده من الشيوخ كما استفاد سائر معارفه في علوم السنة، والشيوخ الذين استفاد منهم هذا الفن على طبقتين: طبقة من أهل القرن الثاني، وطبقة من أهل القرن الثالث، فالأولى منها شعبة بن الحجاج وعبيد الله بن الحسن وحمام بن زيد ويزيد بن زريع وجريز بن عبد الحميد الضبي وشعيب بن إسحق وعبد الرحمن بن مهدي، والثانية هم شيوخه المباشر من منهم: عبد الله بن داود الخريبي وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر والحسن بن الربيع ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وعبد الرحمن

¹ - الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث-ورقة 3.

بن إبراهيم الملقب بدحيم، وبما أن هؤلاء هم بناء حقل هذا الفن،
وبما أن أبا حاتم استفاده منهم فاجتهد فيه وطوره فإننا سنعرف
بالطبقة الأولى، وبمقدار العلم الذي استفاده منها، ثم ننثي بالطبقة
الثانية على نفس النهج.

الطبقة الأولى نذكر منها ستة من الأعلام كانت وفاتهم بين سنة
160 هـ و 194 هـ¹، لم يدرك أبو حاتم منهم ولا واحداً، ولكنه استفاد
علمهم في هذا الفن بطرق التحمل المعروفة، وهي تخريجه لآثارهم
بسنده المسلسل بالرواة الموثقين، فسنده إليهم صحيح، والخبر
الذي رواه عنهم موثوق به، ومن هؤلاء:

1- شعبة بن الحجاج (ت 160 هـ)

اسمه شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي ثم
البصري، ثقة حافظ متقن، أخرج أبو حاتم بسنده إلى الثوري أنه
كان يقول: (شعبة أمير المؤمنين في الحديث)، وهو من الطبقة
الأولى في النقد على الإطلاق، وعده الحافظ الذهبي من الطبقة
الثانية بالبصرة مع حماد بن زيد ويحيى القطان وعبد الرحمن بن
مهدي، تكلم في كثير من رواة الآثار، ويقال هو أول من فتش

¹ - باستثناء عبد الله بن داود الخريبي، وسيأتي تفصيل أمره

بالعراق عن الرجال ففضل بينهم وخير¹، ومن موازاته ما رواه أبو حاتم الرازي بسنده إلى أبي داود الطيالسي قال: سمعت شعبة يقول: (أبو الأشهب عندنا أفضل من عوف الأعرابي)². وأبو الأشهب هو جعفر بن حيان العطاردي، وعوف الأعرابي هو ابن أبي جميلة أبو سهل العبدي الهجري.

2- عبيد الله بن الحسن (ت 168 هـ).

اسمه عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحر بن الخشخاش التيمي العنبري، من قضاة البصرة، سكت أبو حاتم عن حاله، أخرج له مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز³، وهو وإن لم يكن من نقاد الرجال فإنه كان عارفاً بمنازل بعض أئمة الحديث الذين عاصروهم كحماد بن زيد وحماد بن سلمة، روى أبو حاتم فقال: نا العباس بن دحان الضبي سمعت عبيد الله بن الحسن يقول: (إنما هما الحمادان، فإذا طلبتم العلم فاطلبوه من الحمادين)⁴.

¹ - استقيدت هذه الترجمة من تقدمه المعرفة ص (132-156)، ومن الجرح والتعديل 370-369/4 رقم 1609، والتقريب 351/1 رقم 67، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ص 162.

² - تقدمه المعرفة ص 136.

³ - صحيح مسلم 634/2 حديث رقم 920 مكرر -باب إغماض الميت- وبخصوص الترجمة راجح الجرح والتعديل 312/5 رقم 1483، والتقريب 531/1 رقم 1434.

⁴ - الجرح والتعديل 138/3 رقم 617.

3- حماد بن زيد (ت 179 هـ).

هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهمي، أبو إسماعيل، مولى آل جرير بن حازم، وثقه أبو حاتم وسائر النقاد، قيل إنه كان ضريباً، ولعله طراً عليه لأنه صح عنه أنه كان يكتب، قدموه على حماد بن سلمة في الحفظ والضبط، قال الإمام أحمد: (حماد بن زيد أحب إلينا من عبد الوارث، حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إلينا من حماد بن سلمة)¹.

كان من الطبقة الثانية من نقاد البصرة بعد هشام الدستوائي ومع شعبة بن حجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، عارفاً بالرجال وبأحوال ناقله الآثار ورواة الأخبار²، روى له أبو حاتم الرازي أشياء من موازاته بين الرواة عن مجاهد بن موسى قال: نا يحيى بن آدم قال: سمعت حماد بن زيد يقول: (كان الحجاج أسرد من سفيان الثوري)³، والحجاج هو ابن أوطاة

¹ - الجرح والتعديل 137/3-138 رقم 617 ، والتقريب 197/1 رقم 541.

² - راجع الترجمة التي أخرجها له ابن أبي حاتم في التقدمة (176-183).

³ - الجرح والتعديل 155/3-156 ، وتقدمة المعرفة ص 178.

بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي المتوفى سنة خمس وأربعين ومائة.

4- يزيد بن زريع (ت 182 هـ).

هو يزيد بن زريع، أبو معاوية العيشي، كان من أثبت شيوخ البصريين حفظاً وضبطاً، قال فيه أبو حاتم (إمام ثقة)، وكان أحمد يقول: (ما أتقنه وأحفظه، يا له من صحة حديث، صدوق متقن)، وقال: (يزيد بن زريع ريحانة البصرة)، وقدموه على جماعة من أهل الحفظ والإتقان كعبد العزيز بن عبد الصمد العمي وابن عليّة -إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم- وعبد الوارث بن سعيد وغيرهم¹.

ذكره الحافظ الذهبي في الطبقة الثانية من النقاد²، ومنزلته في نقاد البصرة على هذه الطبقة تنتزل، فهو في عداد شعبة وحماد بن زيد وابن مهدي ويحيى القطان، وازن هو أيضاً بين الرواة، ومن موازناته ما رواه عبد الرحمن الرازي عن أبيه أبي حاتم وعلي بن الحسن الهسجاني قالاً: نا محمد بن المنهال الضرير قال: سمعت يزيد بن زريع وسئل: ما تقول في حماد بن زيد، وحماد بن

¹ - راجع الجرح والتعديل 2/ (263/265)، والتقريب 2/ 364 رقم 250.

² - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 165 رقم 74.

سلمة أيهما أثبت في الحديث؟ قال: حماد بن زيد، وكان الآخر رجلاً صالحاً¹.

وحماد بن سلمة هو ابن دينار البصري، أبو سلمة، توفي سنة سبع وستين ومائة².

5- جرير بن عبد الحميد (ت 188 هـ)

هو جرير بن عبد الحميد بن جرير بن قرط بن هلال الضبي، من عائلة مشهورة بالعلم في بلاد الري، والد عون بن جرير أحد شيوخ أبي حاتم، كان ضابطاً لعلم والده، وكان جرير من المحدثين الثقات، قدمه أبو حاتم على سائر أصحابه فقال: (جرير ثقة)³، كان رُحْلةً، من الطبقة الأولى من علماء الري، ناقدًا متميزاً، قال أبو حاتم: (نا يحيى بن المغيرة قال: حدث جرير بن عبد الحميد عن عبد الحميد بن سليمان فقال: فليح أثبت منه)⁴.

وعبد الحميد بن سليمان يكنى بأبي عمر الخزاعي، رجل ضعيف، وفليح المذكور هو أخوه، وهو رجل صدوق.

6- شعيب بن إسحق (ت 189 هـ)

1 - الجرح والتعديل 138/3 رقم 617.

2 - التقريب 167/1 رقم 542.

3 - الجرح والتعديل 506-505/2 رقم 2080 والتقريب 127/1 رقم 56.

4 - الجرح والتعديل 14 / 6 رقم 65

هو شعيب بن إسحق بن عبد الرحمن الأموي الدمشقي، كان أشقرا ضخماً، وكان الأوزاعي يقربه ويدنيه، وثقه أحمد فقال، (شعيب بن إسحق من دمشق، ثقة، ما أصح حديثه وأوثقه)، وقال أبو حاتم (صدوق)¹: يقال رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة، كان رحمه الله من نقاد الرجال، ومن المفاضلين بينهم، حدث أبو حاتم في هذا الشأن فقال: (نا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم قال: قال شعيب بن إسحق: كذابا هذه الأمة وهب بن وهب والوليد بن سلمة الأردني)².

ووهب بن وهب هو أبو البختری القرشي القاضي ببغداد، كان كذاباً يضع الحديث، والوليد ابن سلمة هو الطبراني قاضي الأردن، كان ذاهب الحديث.

7- عبد الرحمن بن مهدي (ت 194 هـ)

هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري، أجمع أهل العلم على وصفه بالحفظ والضبط والإتقان، كان من المقدمين على أصحاب الثوري، وقدموه فيما قرأ على مالك بن أنس، وقدموه على أبي نعيم الفضل بن دكين.

¹- الجرح والتعديل 341/4 رقم 1498.

²- المصدر السابق 6/9 رقم 27.

سئل يحيى بن معين من أثبت شيوخ البصريين؟ فقال: (عبد الرحمن بن مهدي ، مع جماعة سماهم) ، وكان علي بن المديني يقول : (كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس ، قالها مرارا)¹ ، ولأبي حاتم قول مفيد في تقديمه سنأتي به في موضعه إن شاء الله تعالى .

كان ابن مهدي من الطبقة الثانية من نقاد البصرة عارفا بالرجال وأحوالهم ومراتبهم ، يقول الحافظ الذهبي : (كان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ونبل وعلم وفضلا ، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين)² .

وبمقتضى خبرته الثاقبة ومعرفته الواسعة كان يوازن ويقارن ، فيقدم هو الآخر ويؤخر ، ويسوي ويخير ، وقد استفاد منه أبو حاتم جملة من الموازنات نورد منها هذا الشاهد:

¹ - المصدر السابق / 5-288-289 رقم 1382 ، والتقريب 499/1 رقم 1126 .

² - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 167 .

قال أبو حاتم : (قال ابن مهدي : عثمان البري أحب إلي من العمري الصغير)¹.

وعثمان البري هو ابن مقسم ، أبو سلمة الكندي، والعمري الصغير هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصرة عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري المدني.

8- عبد الله بن داود الخريبي (ت 213 هـ).

هو عبد الله بن داود بن عامر الهمدني، أبو عبد الرحمن الخريبي، كوفي الأصل، نزل بالبصرة بمكان يدعى الخريبة، وصفه أبو حاتم فقال: (كان يميل إلى الرأي، وكان صدوقاً)، وقال أبو زرعة: (بصري ثقة)، وسئل يحيى بن معين عنه (وعن أبي عاصم النبيل -الضحاك بن مخلد- فقال، ثقتان²، ولم يخير، وذكره الحافظ الذهبي في الطبقة الثالثة من طبقات نقاد الرجال³، أدركه أبو حاتم ولم لم يتمكن من السماع منه لأنه أمسك عن الرواية قبل موته⁴، وازن هو الآخر بين رواة العلم، قدم بعضهم على بعض، شاهد ذلك ما رواه أبو حاتم عن شيخه الحسن بن

¹ - الجرح والتعديل 168/6 رقم 918.

² - الجرح والتعديل 47/5 رقم 221، والتقريب 413-412/1 رقم 280.

³ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 167.

⁴ - تهذيب التهذيب 176/5 رقم 346.

الربيع قال: قال عبد الله بن داود الخريبي: (لقول أبي إسحق
القراري أحب إلي من قول إبراهيم النخعي)¹.
وأبو إسحق القراري هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن
خارجة، الإمام الثقة الحافظ، المتوفى سنة خمس وثمانين ومائة.
وإبراهيم النخعي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن السود، أبو
عمران الكوفي الفقيه الثقة، توفي سنة ست وتسعين ومائة.
الطبقة الثانية: هم شيوخه المباشر من الذين جلس إليهم فسمع
منهم وروى لهم، وكلهم من الأئمة الكبار المشهود لهم بالحجية في
النقد والحفظ والضبط وتقويم المرويات، وهؤلاء كانت وفاتهم في
النصف الأول من القرن الهجري الثالث، نذكر منهم: عبد الأعلى
بن مسهر، والحسن بن الربيع ويحيى بن معين وعلي بن المديني
وأحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بـ (دحيم)، وفيما
يلي بسط ذلك وبيانه:

1- عبد الأعلى بن مسهر الغساني (218 هـ).

كنيته أبو مسهر، أصله من دمشق، أحد الحفاظ والنقاد الكبار،
سمع منه أبو حاتم وروى عنه، وبين حاله بقوله: (ثقة)، وقال في

¹ - مقدمة المعرفة ص 281.

مناسبة أخرى: (إمام)، كان عالماً بالمغازي والسير، متخصصاً في معرفة محدثي بلده الشام، ومن نزلها من الصحابة والتابعين، كان يقول: (لقد حرصت على جمع علم الأوزاعي حتى كتبتة عن إسماعيل بن سماعة ثلاثة عشر كتاباً)¹.

ومن موازناته بين الرواة ما حكاه أبو حاتم بقوله: (كان أبو مسهر يقدم سعيد بن عبد العزيز على الأوزاعي)²، وسعيد بن عبد العزيز هو التنوخي الإمام المتوفي سنة سبع وستين ومائة. والأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الفقيه الإمام المتوفى سنة سبع وخمسين ومائة. وهما دمشقيان شاميان ثقتان، سوى الإمام أحمد بينهما، لكن أبا مسهر - وهو أعلم برجال بلده - قدم سعيداً على الأوزاعي³.

2- الحسن بن الربيع (ت 221 هـ).

هو بجلي، كنيته أبو علي البوراني، روى عنه أبو حاتم وقدمه على سائر أصحاب عبد الله بن إدريس، وكان يقول: (الحسن بن الربيع ثقة)⁴، ومن شواهد موازناته ما رواه أبو حاتم

¹ - راجع الجرح والتعديل 29/6 رقم 153 ، والتقريب 412/1-413 رقم 280.

² - الجرح والتعديل 42/4 رقم 184.

³ - التقريب 301/1 رقم 218.

⁴ - الجرح والتعديل 13/3-14 رقم 44.

بقوله: (سمعت الحسن بن الربيع يقول: أبو إسحق الفزاري عندنا خير - أو قال أفضل - من معمر)¹.
ومعمر هو ابن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، توفي سنة أربع وخمسين ومائة
3- يحيى بن معين (ت 233 هـ).

هو الإمام يحيى بن معين بن عون بن زياد، أبو زكريا المري البغدادي، من الشيوخ الأئمة الذين يشار إليهم بالبنان، كان مكثراً من هذا الفن، نُقل عنه ذلك في تاريخه الذي رواه عنه العباس الدوري وعثمان بن سعيد الدارمي وإسحق بن منصور الكوسج كل على حدة، ويمكن القول أن أبا حاتم الرازي مدين في هذا العلم إلى الإمام يحيى، فإنه كثيراً ما كان يسأله في ذلك، ومن ذلك قوله:

- (سألت يحيى بن معين عن مندل وحبان أيهما أحب إليك؟ قال: ليس بهما جميعاً بأس²، وقال: كذا أقول³).

1 - مقدمة المعرفة ص 283.

2- تاريخ أبي زرعة الدمشقي 558/1.

3- في الجرح والتعديل 435/8 رقم 1987.

ومنديل هو ابن علي العنزي، أبو عبد الله الكوفي، وحبان هو ابن علي العنزي، وهو أخوه.

- وذكر أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين انه قال: (الزهري ويحيى بن سعيد أثبت في القاسم بن محمد من عبد الرحمن بن القاسم ومن أفلح بن حميد)¹.

- ذكر أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى أنه قال:

(أجلح صالح، قال: وسئل يحيى عن الأجلح وحجاج بن أرطاة وابن أبي ليلى و مجالد أيهم يقدم؟ قال: الأجلح)².

والأجلح هو يحيى بن عبد الله الكندي، أبو حجية، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، واسم ابن أبي ليلى يسار، ويقال اسمه داود بن بليل، أبو عبد الرحمن المذكور، وهو أسن منه، ومما يزيد في الأمر التباسا أن أبا حاتم ذكر عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال: عبد الله بن عيسى ثقة³، فلا أدري هل أراد هذا أم ذلك؟

¹ - المصدر السابق 72/8-73 رقم 318.

² - المصدر السابق 9/ 163-164 رقم 677.

³ - الجرح والتعديل 126/5 رقم 583.

أما مجالد فهو ابن سعيد بن عمير ذي مران، همداني،
والطبقة التي وازن يحيى بينها هي طبقة كوفية
- وذكر أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه
سئل عن يزيد بن أبان الرقاشي وأبان بن أبي عياش فقال: يزيد
خيرهما¹.

- وذكر أيضاً عن إسحق عن يحيى قال: حماد بن زيد أثبت من
عبد الوارث وابن عليّة وعبد الوهاب الثقفي وابن عيينة².
وعبد الوارث هو ابن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة، مولى
بلعنبر التميمي التنوري، بصري، توفي سنة ثمان ومائة.
وابن عليّة هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر
البصري، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة.
وعبد الوهاب الثقفي هو عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد
البصري، مات سنة أربع وتسعين ومائة
وابن عيينة هو سفيان بن أبي عمران، ميمون الهلالي، أبو
محمد الكوفي ثم المكي، مات سنة ثمان وتسعين ومائة.
4- علي بن المدني (234 هـ).

¹- المصدر السابق 252/9 رقم 1053.

²- المصدر السابق 138/3 رقم 617.

وهو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المديني البصري، أحد الأئمة الأثبات، وأحد شيوخ أبي حاتم الثقات، كان عالماً بالحديث وعلمه حتى قال البخاري: (ما استصغرت نفسي إلا عنده)، عاب عليه أبو زرعة وأبو حاتم اجابته في المحنة، لكنه تتصل وتاب، فأما أبو زرعة فترك التحديث عنه، وأما أبو حاتم فحدث عنه بعد توبته، وكان قد اعتذر بأنه أجاب مكرهاً¹.

كان رحمه الله ضلعاً راسخاً في معرفة الرجال وأحوالهم ومراتبهم، وأكثر ما استفاد منه أبو حاتم هو أقواله في الرجال، ولا سيما ترتيب الرواة في شيخ معين، وهي معرفة دقيقة غامضة لا تتأتى لكل أحد إلا للناقد الممارس، لذلك كان أبو حاتم يتوجه إليه -في بعض الأحيان- بالسؤال، يقول أبو حاتم: (سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، قلت ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي وحجاج الصواف وحسين المعلم)².

¹ - التقريب 39/2-40 رقم 368.

² - الجرح والتعديل 166/3-167 رقم 710، والنص نقله الحافظ ابن رجب في شرحه لعل الترمذي، انظر ص 260-270.

وسأله مرة أخرى: (من أوثق أصحاب الثوري؟ قال يحيى القطان
وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وأبو نعيم، وأبو نعيم من الثقات)¹.
5- أحمد بن حنبل (ت 241 هـ).

واسمه: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني،
مروزي، نزل بغداد فأصبح إمامها، ثقة حافظ وفقه حجة، جمع
بين المعرفة بالحديث والفقه، وكان ضلعاً راسخاً في معرفة العلل
والجرح والتعديل²، كان أبو حاتم على مذهبه في العقيدة والفقه،
واستفاد منه مسائل كثيرة في الجرح والتعديل، منها موازناته بين
رواة العلم، من ذلك قوله:

- سألت أحمد بن حنبل عن مالك وعبيد الله وأيوب أيهم أثبت في
نافع؟ قال: (عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية)³.

وروى عن شيخه أبي بكر بن أبي عتاب الأعين قال:
سمعت أحمد بن حنبل وسألته عن أصحاب سفيان: قلت له:
الزبيري ومعاوية بن هشام أيهما أحب إليك؟ قال: الزبيري، قلت
له: زيد بن الحباب أو الزبيري؟ قال: الزبيري⁴.

1- الجرح والتعديل 62/7 رقم 353.

2- التقريب 24/1 رقم 110.

3- الجرح والتعديل 326/5-327 رقم 1545.

4- المصدر السابق 297/7 رقم 1611.

وذكر عبد الرحمن الرازي في كتابه العلل أنه سمع أباه أبا حاتم يقول: قال أحمد بن حنبل: (أعلم الناس بحديث ثابت وعلي بن زيد وحميد حماد بن سلمة)¹.

6- عبد الرحمن بن إبراهيم (ت 245 هـ).

هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني، أبو سعيد الدمشقي، لقبه دحيم، ابن اليتيم²، من شيوخ أبي حاتم والبخاري، استفاد منه مسائل كثيرة في الحديث والعلل ومعرفة الرجال، تكلم هو الآخر في الرجال بالجرح والتعديل، فوازن وقارن، وشبه وفاضل، قال أبو حاتم:

- سألت دحيما قلت: (ابن أبي العشرين أحب إليك أو الوليد بن مزيد؟ فقال: ابن أبي العشرين كاتب الأوزاعي أحب إلي)³.

وابن أبي العشرين هو عبد الحميد بن حبيب، أبو سعيد البيروتي الدمشقي، كان كاتباً في الديوان للأوزاعي، وكان أبو مسهر يرضاه، وثقة أحمد بن حنبل وأبو زرعة الرازي، اعتبره أبو حاتم كاتب ديوان وليس صاحب حديث، مات قبل المائتين.

1 - العلل 232/2-233 رقم النص 2185.

2 - التقريب 471/1 رقم 856.

3 - الجرح والتعديل 11/6 رقم 49.

والوليد بن مزيد هو العذري، أبو العباس، بيروتى دمشقى، كان أبو عمرو الأوزاعي يقدمه لصحة كتبه، وشهد له بذلك دحيم القاضي، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. وقال:

- سمعت دحيماً يقول: (أبو المهدي ليس بشيء، لزم أبا الزاهرية)، وشبهه دحيم بجعفر بن الزبير وبشر بن نمير، وقال: (بشر أحسن حالاً منه)¹.

أبو المهدي المطلق هنا هو سعيد بن سنان الحنفي، حمصي الأصل، وهو غير سعيد بن سنان البرجمي، فهذا صدوق، وذاك ضعيف متروك، رموه بالوضع، مات سنة ثلاث أو ثمان وستين ومائة، كان ملازماً لحدير بن كريب المكنى بأبي الزاهرية، وهذا حمصي أيضاً، كانت وفاته على رأس المائة.

وجعفر بن الزبير المشبه به هو الحنفي أو الباهلي، دمشقى، نزل البصرة، تركوه على صلاح فيه، مات بعد الأربعين، ونظيره هو بشر بن نمير القشيري، وهو بصري أيضاً، تركوه واتهموه،

¹ - المصدر السابق 28/4 رقم 114.

مات هو الآخر بعد الأربعين ومائة، ومع هذا فإن يحيى قدم بشراً على أبي المهدي وقال:

- (سألت دحيماً عن عبد الله بن محمد الصنعاني فكأنه ضجع، فقلت: هو أثبت أو عقبة بن علقمة؟ قال: ما أقربهما)¹.

ولعل أبا حاتم أراد هنا عبد الملك بن محمد الصنعاني لا عبد الله بن محمد الصنعاني، وذلك أن الرواية وردت في ترجمة الأول من كتاب الجرح والتعديل² وأظنه وهم من النساخ، لأن يحيى سوى بينهما من جهة الضعف، وهو الصواب.

إلى هنا نكون قد أوضحنا جانباً مما استفاده أبو حاتم من شيوخه والشيوخ الذين تقدمت وفاتهم في القرن الثاني، وكلهم من الأثبات الذين عليهم مدار وجود هذا لعلم، ويمكن القول أن الفضل يرجع إليهم في تأسيسه وتأصيله، وفي الاجتهاد فيه والعمل به، ومع كل ذلك فإن أبا حاتم كان يتدبر ما يسمع، ويعي ما ينتهي إليه من وجوه هذا العلم، فما رآه صواباً أقره وبني حكمه عليه، وما رآه غير صائب رده وبين علته، وما كان يحتاج إلى تقويم تكلم فيه بالتصحيح والتصويب.

¹ - المصدر السابق 369/5 رقم 1728.

² - المصدر السابق..

فمما عرض عليه وأقره قول عبد الرحمن الرازي في ترجمة
ليث بن أبي سليم الكوفي: (فذكرت له قول جرير بن عبد الحميد
فيه فقال: (أقول كما قال جريراً)¹.

وقول جرير هو ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إلى عثمان
بن أبي شيبة قال: سألت جريراً عن ليث وعطاء بن السائب ويزيد
بن أبي زياد فقال: (كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم
عطاء، وكان ليث أكثرهم تخليطاً)².

وقال له عبد الرحمن في إحدى الجلسات العلمية: (قال أحمد
بن حنبل: سماك أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير، فقال: هو
كما قال)³.

وسماك هو ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري، أبو
المغيرة الكوفي، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة.
وعبد الملك بن عمير هو ابن سويد اللخمي الكوفي، مات
سنة ست وثلاثين ومائة على مائة وثلاث سنين.

¹ - المصدر السابق 179/7 رقم 1014

² - المصدر السابق 178/7.

³ - المصدر السابق 280/4 رقم 1203.

والسبب في تقديم أحمد سماك على عبد الملك يختلف عليه
الحفاظ¹.

إن اختيار مقالة الناقد في الراوي، وبناء الحكم عليها إنما
يرجع إلى ثقة أبي حاتم بالناقد، وإلى حسن معرفته بطول الباع
والجودة في الصنعة حتى إذا سئل عن ذلك برر وعلل، وكان
تعليه دامغاً وحجته فيما ذهب إليه قوية، من ذلك أن سعيد بن
عمرو البرذعي توجه بالسؤال إلى أبي حاتم وأبي زرعة عن
هانئ بن المتوكل (ت 242 هـ)، فقال أبو زرعة: لم أكتب عنه،
وقال أبو حاتم، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم
عنه، فقال البرذعي: فإن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبي أن
يحدث عنه، وضعفه، فقال أبو حاتم: (عبد الرحمن أعلم بالرجال
من محمد، حدثنا عنه)².

وقد يؤكد مقالة الناقد في الراوي بإعادة كلامه على نحو
آخر، وقد يزيد عليه في التعليل، من ذلك ما رواه عبد الرحمن
الرازي عن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني قال:

¹ - المصدر السابق 279/4.

² - النص في كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث، 2/ورقة 64.

سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي فقال، لم يكن بن بأس، وكان أخوه أنيس أثبت منه.

وذكر هذا الكلام لأبي حاتم فقال: (أنيس أحب إلي من محمد، وهو عم إبراهيم بن أبي يحيى الضعيف، وهذا ثقة)¹. وفي بعض الحالات لا يرى داعياً لتقديم ناقد على آخر بإطلاق، لا سيما إذا كانا من الأئمة الذين يفضل كل واحد منهم على صاحبه بخصال الخير، فتراه يتعقب المقالة بتوزيع الخصال عليهما، قيل له:

قال يحيى بن معين: وكيع أحب إلي في سفيان من عبد الرحمن بن مهدي فأيهما أحب إليك؟ فقال: (عبد الرحمن ثبت، ووكيع ثقة)².

وهذا الاستدراك هو في منتهى التقديم والتعديل، يبين أن الرجل كان على دراية واضحة بالرجال، وعلى علم دقيق بخصالهم ومؤهلاتهم.

أما مخالفاته لتقويمات النقاد وموازناتهم فهي كثيرة جداً وذوات صور، منها:

¹ - الجرح والتعديل 334/2-335 رقم 1267.

² مقدمة المعرفة ص 231.

- أنه يعكس ما ذهب إليه الناقد تماماً، بحيث تكون على شكل فيقلبها على شكل مخالف، من ذلك أن عبد الرحمن الرازي، ذكر له مرة أن يحيى القطان كان يقدم يحيى بن أبي أنيسة ويقول: (يحيى بن أبي أنيسة أحب إلي من هؤلاء الذين تذكرون يعني: حجاج بن أرطاة وأشعث بن سوار ومحمد بن إسحق)، فرد أبو حاتم هذا الحال بقوله: (يحيى بن سعيد لم يكتب حديث يحيى بن أبي أنيسة، ولو كتب أو رأى حديثه لم يقل هذا، قال زيد بن أبي أنيسة: "أخي يحيى يكذب، فلا تخيروا به أحداً"، وحجاج وأشعث ومحمد بن إسحق كل هؤلاء أحب إلي من يحيى)¹.

وقول زيد في أخيه هو قول ثابت وصحيح، أخرجه أبي حاتم بسنده إلى عبيد الله بن عمرو أن زيدا قال له ذلك²، ومنتهى القول فيه هو ما ذكره أبو حفص عمرو بن علي الصيرفي الناقد قال: (كان يحيى بن أبي أنيسة ضعيفا في الحديث، واجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم)³، فاتضح من هذا صواب قول أبي حاتم فيه.

1 - الجرح والتعديل 130/9 رقم 550.

2- المصدر السابق.

3- المصدر السابق.

وفي بعض الأحيان لا يكتفي بالمخالفة على الوجه الذي
بيننا، بل يرمي الناقد بالغلط والخطأ، من ذلك قوله: (الأحوص بن
حكيم ليس بقوي منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص
على ثور في الحديث، فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على
ثور، ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث)¹.
والأحوص هو ابن حكيم بن عمير، أبو عمير، ضعفه أهل
النقد حتى قال أحمد: " لا يروى حديثه "، وكان يقدم عليه أبو
بكر بن أبي مریم²، وثور هو ابن يزيد الكلاعي، أبو خالد الرحبي
المتوفى سنة خمسين ومائة، وقيل بعدها بقليل، وهو رجل ثقة،
وأين هذا من ذاك فإن ابن عيينة إنما عرف الأحوص لأنه روى
عنه، ولم يعرف ثور، ولو عرف ثورا لما أخره.
ومن لطائف مخالفاته أنه يقدم راويا على آخر من دون أن
يعين من خالف، وعند التحري والمتابعة يتضح أن مقالته في
الموضوع هي مقالة خلاف، من ذلك أنه سئل عن عباد بن العوام
فقال: ثقة، وقال: (هو أحب إلي من عباد بن عباد المهلبي)³.

1 - المصدر السابق 328-327/2 رقم 1252.

2 - انظر المصدر السابق، والميزان 167/1 رقم 675.

3 - الجرح والتعديل 83/6 رقم 425.

وعند المتابعة اتضح لنا أنه خالف يحيى بن معين: فقد ذكر العباس بن محمد الدوري في تاريخه أن يحيى بن معين قال: (عباد بن العوام، وعباد بن عباد جميعا ثقة، وعباد بن عباد أوثقهما، وأكثرهما حديثاً)¹.

أو يرد مقالة مرجح في راوٍ من الرواة حين يرى أن الراوي المتكلم فيه من قبل المجرح هو أوثق من المجرح نفسه، من ذلك قوله وهو يوثق عبد الله بن معاذ بن نشيط: (قال هشام بن يوسف: هو صدوق، وكان عبد الرزاق يكذبه)، ثم أردف قائلاً: (أقول: هو أوثق من عبد الرزاق)².

وعبد الرزاق هو ابن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، أحد الحفاظ النقاد، من المصنفين، قدموه على طبقتهم في الحفاظ، ووازوه بأصحابه في الثوري، ومات سنة إحدى عشرة ومائتين³.

¹ - تاريخ يحيى بن معين برواية عباس الدوري 2/292.

² - الجرح والتعديل 173/5 رقم 808.

فرق ابن أبي حاتم بين عبد الله بن معاذ بن نشيط مولى خالد بن غلاب، وعبد الله بن معاذ الصنعاني اليماني، وفي التهذيب أن هذا والذي قبله واحد. انظر الجرح والتعديل 173/5 رقم 808 و 809، وتهذيب التهذيب 34/6 رقم 63.

³ - انظر الجرح والتعديل 38-39 رقم 204، والتقريب 505/1 رقم 1183.

وعبد الله بن معاذ بن نشيط هو صنعاني أيضاً، روى هو
وعبد الرزاق عن معمر بن راشد، فهما إذن من طبقة واحدة،
تقدمت وفاته قبل عبد الرزاق بنحو عشرين سنة، ولا نرى تكذيب
عبد الرزاق إياه إلا تحاملاً لأن النقاد أجمعوا على توثيقه، ولم
يصفه أحد بالكذب إلا هو، وعند الموازنة بين أقوال أهل العلم
فيهما تترجح كفة عبد الله بن معاذ على عبد الرزاق، لذلك قال أبو
حاتم (هو أوثق من عبد الرزاق).

ثم إنه في بعض الأحيان يخالف موازنة الناقد مخالفة
جزئية، ففي حين يوازن ناقد بين رجل ورجل نجد أبا حاتم يوازن
نفس الرجل بغير الرجل الأول، فمحمد بن عبد الله بن نمير وازن
بين حفص بن غياث وعبد الله بن إدريس، وقدم حفصاً على ابن
إدريس، فجاء أبو حاتم ووازن بين حفص بن غياث وأبي خالد
الأحمر سليمان بن حيان مقدماً حفصاً عليه¹، فالتقديم واحد،
وعنصره واحد، لكن أحد أطرافه تغيرت، وهذا التغيير فرضته
طبيعة المعرفة بالرجال، وهو من التنوع الذي ألهمه الله إياهم،
فكل ناقد يوازن بما ظهر له، ويقدم من يراه يستحق التقديم، وإذا

¹ - الجرح والتعديل 185/3-186 رقم 803.

تعددت الاختيارات سهل الانتقاد والترجيح والتعليق، وسنقدم نموذجاً آخر لهذه الوضعية العلمية:

سئل يحيى بن معين عن أبي الأشهب - جعفر بن حيان العطاردي - وأبي هلال - محمد بن سليم الراسبي - من أحب إليه؟ فقال: أبو الأشهب ثقة، وسئل أبو حاتم عن أبي الأشهب فقال: (ثقة، وهو أحب إلي من سلام بن مسكين)¹.

فيحيى قدم أبا الأشهب على محمد بن سليم الراسبي، وأبو حاتم قدم نفس الراوي على سلام بن مسكين، وهذا لا يغير من الحال شيئاً: ولكنها - على كل حال - مخالفة علمية جديرة بالتصوير.

- **المطلب الخامس: في الأساليب .**

تتصل الموازنة بأساليب منها :

1- أن يذكرها الناقد سجية ، نعني بذلك استخدامه للموازنة من

دون سؤال سائل ، وهذا يتضح من الرواية ، إذ يروى

بصيغة السماع.

¹ - راجع المصدر السابق 2 / 476 رقم 1942.

2- أن تقع جوابا على سؤال سائل ، وهو الكثير والغالب ، وهو على نوعين : إما أن يقوله الناقد من عنده وإما ان يرويّه عن تقدمه ومن عاصره من أهل العلم ، وما فيه إجابة للسائل فتارة يسأل عن رجل واحد فيزنه بغيره ، وتارة يسأل عن الرجل والرجلين وهي على صورتين أيضا :

أ- صورة تفهم من صنيع كلام الناقد مما يجعل السائل يصرح بها استنتاجا مثل هذا الشاهد الذي رواه عبد الرحمن الرازي بقوله : (أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال : قيل لأبي : حيوة بن شريح وعمرو بن الحارث؟ فقال : جميعا) ، فعلق مستنتجا : (كأنه سوى بينهما)¹ .

وقد يفهم السائل من سياق كلام الناقد أنه فاضل أو لم يفضل مثل هذا الشاهد الذي يقول فيه الدارمي ليحيى بن معين : (فقلت : نافع أو عبد الله بن دينار؟ فقال : ثقات) ، علق الدارمي قائلا : (ولم يفضل)² .

¹- الجرح والتعديل 306/3 رقم الترجمة 1366 .
²- تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 151 رقم 522 .

ومما يفهم من صنيع الناقد أنه قدم ورجح ما رواه أبو حاتم الرازي عن هشام بن خالد عن الوليد قال : رأيت الأوزاعي يقرب شعيب بن إسحق ويدنيه¹.

ب- وصورة يصرح فيها بذلك فتكون معلومة ومعروفة ، فلا يتكلف السامع فهم طبيعة الموازنة أو شكلها أو نوعها..

3- تتحصل غالبية الموازنات بالسؤالات ، وهي طريقة جيدة لتوليد العلم من الناقد واستخراجه من صدره ، ولا يقوم بهذا إلا فئة قليلة من أهل العلم ، أولئك الذين هم على مكانة معينة من الفهم والمعرفة بالرجال ، وعلى درجة جيدة من النباهة والفتنة ، لا إطناب في الكلام ن ولا خروج عن الحد ، فسؤالهم يلزم الناقد ألا يحيد عن حرفية السؤال ، لا يزيد عليه إلا عند الحاجة ، ولا تكون الزيادة - إن وجدت- إلا لبيان المرتبة ، وللكشف عن المنزلة ، ولتوضيح حال المسؤول عنه ، فإذا عرفنا هذا علمنا إن هذا العلم لا مجال فيه للإستطراد والإطناب ، فمثلما وزنوا الرجال وزنوا العبارات والألفاظ أيضا.

¹- الجرح والتعديل 341/4 رقم 1498.

إن السؤال عن الموازنات بين الرواة قل من تعاطاه ، فإن أنت
أزلت الفئة القليلة من السائلين عن هذا الفن من أمثال : عبد
الرحمن الرازي لأبيه وأبي زرعة ، وعثمان بن سعيد الدارمي
ومحمد بن هارون الفلاس والدوري للإمام يحيى وبعض تلامذة
الإمام أحمد وغيرهم من المتقدمين قد لا تجد أحدا ، اما عند
المتأخرين فقد ضعف الإهتمام به إلى حد الإنقراض .
4- من أساليب السائلين ذات التقنية العالية التي تدفع الناقد إلى
توليد الجواب الدقيق والملائم :

-يقدم السائل للناقد رجلين ، فيقول له : فلان أو فلان ؟ بحيث
يخيره بين رجلين ، فيخير الناقد أو لاخير بحسب ما اتضح له .¹
- يسأله أن يميز بين رجلين ، فيقول له ميز بينهما؟ كذا بصيغة
الأمر ،فإن بدا له التمييز ميز وإلا أجاب بقوله: (لا أميز)² .
- أو يقول له : " أين يقع فلان من فلان ؟" ، أو " فلان احب
إليك أو فلان؟" إلى غير ذلك من التعابير الفنية والعبارات العلمية
الدالة التي تكشف على مهارة السائل وعلو كعبه في فن تقديم
السؤال واستصدار الجواب.

1 - أنظر تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 152 رقم 525.
2- أنظر على سبيل المثال لا الحصر الجرح والتعديل 327/5 رقم 1547.

4- إفادة الناقد الناس على الراوي ، والإفادة بمتابعة تقديم ، وهي عند السلف على صور :

الأولى : أن يسأل الطالب العالم عن يكتب من المشايخ ، فيحيله على من ارتضى من الشيوخ ، من ذلك ما رواه ابن ابي حاتم بقوله : (نا حسين الرازي قال سألت احمد بن حنبل عن اكتب بمصر ؟ فقال : عن ابن أبي مریم)¹ .

الثانية: أن يسأل الطالب العالم عن يكتب من الشيوخ فيحيله على شيخ من الشيوخ ، ولربما قدم معه إليه ، روى عبد الرحمن الرازي في ترجمة جابر بن إسحق الباهلي ما يدل على ذلك ، قال : (روى عنه أبو بدر عباد بن الوليد الغبري ، وقال أبو بدر : دلنا عليه عمرو بن علي ، وجاء معنا حتى سمعنا منه)² .

الثالثة : أن يأتي الطالب إلى العالم من دون أن تكون له نية في الإنصراف إلى غيره ، فيقدم الشيخ شيخا آخر على نفسه ، وهذه الحالة لها سببان :

- أن يكون العالم غير مستعد للإجابة ، أو غير مهيا لاستضافة الطلبة ، أو به عاهة من العاهات أعوزته عن

¹- الجرح والتعديل 13/4 رقم 49.
²- المصدر السابق 501/2 رقم 2063.

الإجابة ، مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنه فإنه أحال
سائله على سعيد بن جبير لعارض العمى الذي كان به¹ .
- أن يكون غيره أعلم بالجواب منه ، فيفيد طالب العلم عليه ،
مثل عبد الله بن عمر فإنه أحال سائله على سعيد بن
جبير لأنه كان أحسب منه في تلك النازلة الفقهية² .

وهذا ما استفاده أبو حاتم الرازي فإنه كان مفيدا لطلبة العلم،
يشجع العلم وأهله ، ويحث أصحاب الحديث وطلاب السنة النبوية
على الجلوس إلى العلماء ، فيختار لهم الطبقة المرموقة من
المشايع ، ويقدم لهم من يسمعون منه ويرحلون إليه ، كما كان
في الوقت نفسه ينههم عن التوجه إلى الضعفاء والجلوي إليهم
والسماع منهم ، ولإذغ قدر لطالب أن يكتب عن ضعيف فإن أبا
حاتم كان ينصحه بعدم الرواية عنه.

كان هذا نهجه سواء أكان مقيما بالري أو في بلد آخر ، فقد
بينت في دراسة سابقة³ أنه كان يفيد الناس على أبي عبد
الرحمن المقرئ وهو بالري، فيخرجون إليه ويسمعون منه

1- المصدر السابق.

2- المصدر السابق 9/4 رقم 29.

3- أنظر (أبوحاتم الرازي مفيدا) وما يتعلق بمصطلح مفيد في الجزء الثالث من هذه الدراسة ص 149 وما بعدها .

ويرجعون وهو بالري¹، ولما حل بمكة رأى قتيبة بن سعيد يجيء ويذهب ولا يكتب عنه أحد ، فقال لأصحاب الحديث : (كيف تغفلون عن قتيبة ، وقد رأيت أحمد بن حنبل في مجلسه)، قال : (فلما سمعوا مني أخذوا نحوه ، وكتبوا عنه)² .

وبدمشق أفاد الناس على علي بن عياش الألهاني، فخرجوا إليه بحمص ، فسمعوا منه ورجعوا وأبوحاتم مازال في دمشق ، ولم يغادرها إلا بعد ورود نعي ابن عياش³، ويظهر أن ذلك كان في سنة تسع عشرة ومائتين.

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن مرحوم الرازي أن أباه وثقه وأمر بالكتابة عنه⁴، وذكر في ترجمة يحيى بن عبيد الله القرشي أنه سأل والده عنه فقال : (ضعيف ، منكر الحديث جدا) وقال : (ونهانى أن أكتب عن المنذر بن شاذان عن يعلى عن يحيى هذا ، وقال : لا تشتغل به)⁵ .

. المبحث الثاني: ألفاظه في الموازنة وأنواعها.

1- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص 366.

2- مقدمة المعرفة ص 299 والإرشاد للخليبي 938/2.

3- الجرح والتعديل 199/6 رقم 1093.

4- المصدر السابق 79-78/2 رقم 171.

5- المصدر السابق 168/9 رقم 692.

يستطيع الباحث بعد تتبعه لألفاظه في الموازنة أن يميز فيها بين خمسة أنواع، كل نوع له طبيعة فنية، نوع منها هو في التقديم والتفضيل، ونوع في التشبيه والتسوية، ونوع في المواراة والتخليف، ونوع في التقريب بين الرواة، ونوع أخير هو في نفي الموازنة. وفيما يلي عرض هذه الأنواع، وبسط الكلام عليها.

- النوع الأول: أَلْفَاظُ التَّقْدِيمِ وَالتَّفْضِيلِ.

من ألفاظه في هذا النوع قوله : (هو المقدم من أصحاب فلان) ، أطلقها في إسحق بن إبراهيم العجلي بقوله : (هو المقدم من أصحاب سلمة بن الفضل)¹ .

ومن ألفاظه المشهورة في هذا النوع قوله: (فلان أحب إلي)، وقوله (غيره أحب إلي منه)، ولم يكن أبو حاتم هو أول من استخدم هذه العبارات في الموازنة بين الرواة بل استعملها قبله عبد الله بن المبارك (181 هـ)²، وبعد ابن المبارك الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)³ وغيرهما، وهذا يدل على أن أبا حاتم كان مقلدا في هذا الاستعمال، غير أنه فاق من تقدمه ومن

¹- الجرح والتعديل 208/2 رقم 709. وقد تقدم معنا جانب من هذا في عنصر (التقديم).

²- انظر الجرح والتعديل 435/2 رقم 1728.

³- المصدر السابق.

عاصره في كثرة استعماله لهاتين العبارتين، إذ لا تكاد تخلو موازنة من موازناته منها.

ومدار العبارتين على الحب، والحب هو الود، ومن ود شخصا رغب فيه وآثره على غيره، ولا يخفى عنصر التقديم والتفضيل في مدلول هاتين العبارتين، فمن قصده بالحب فقد قدمه وفضله، وكمية الحب تختلف من راو لآخر، ذلك أنهم ليسوا سواء، فمنهم من أحبهم حبا متوسطا، ومنهم من أحبهم حبا كثيرا، قال مرة: (فائد مولى عبید الله أحب إلي بكثير)¹، وقد يكون هذا الحب على حساب راو واحد، كقوله في ترجمة جعفر بن حيان: (ثقة، وهو أحب إلي من سلام بن مسكين)²، يكون على حساب راويين فأكثر كقوله في ترجمة إبراهيم بن المختار الرازي: (.. وهو أحب إلي من سلمة بن الفضل وعلي بن مجاهد)³

¹ - المصدر السابق 7 / 84 رقم 477.

² - الجرح والتعديل 2 / 476 رقم 1942، وقد تقدم .

³ - المصدر السابق 2 / 138 رقم 443.

وقد زعم بعض العلماء المحدثين المبرزين في هذا العلم¹ أن هذه العبارات لا تقال لجرح الراوي، وإنما تقال في المفاضلة بينه وبين أشباهه، وهذا إقرار بجزء من الحقيقة لا بكل الحقيقة ذلك أن النقاد - ومنهم أبو حاتم الرازي - استعملوها فعلاً للمفاضلة والتخيير لكن بين الرواة المجروحين والمعدلين على السواء، فمن شواهد في المعدلين قوله: (الربيع بن صبيح رجل صالح، ومبارك بن فضالة أحب إلي منه)²، ومن شواهد في الجرح قوله في عقبه بن عبد الله الأصم: (لين الحديث ليس بقوي، وأبو هلال أحب إلينا منه)³، وأبو هلال هذا هو محمد بن سليم الراسبي البصري، ضعفه أبو زرعة الرازي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل⁴.

ومما تجب الإشارة إليه أن أبا حاتم إذا ذكر الراوي وقال: (غيره أحب إلي منه) من دون تعيين هذا الغير كان ذلك جرحاً

¹ - منهم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، انظر تعليقه على ص 180 من الرفع والتكميل، الإحالة رقم (2)، وكذلك عبد الحي اللكنوي في الإيقاض 17 من المصدر السابق ص 261-262.
² - الجرح والتعديل 464/3-465 رقم 2084.
³ - المصدر السابق 314/6 رقم 1747.
⁴ - المصدر السابق 273/7-274 رقم 1484.

للراوي، أما إذا سمي فتجري المفاضلة بينه وبين الراجح، وتحديد الموقع يكون بحسب معرفة حال الراجح، والله أعلم.

ومن ألفاظ هذا القسم قوله، (فلان أعجب إلي)، وهي صيغة تقديم وتفضيل، فالراوي لا يكون أعجب إليه إلا إذا كان حسن الحديث، جيد الرواية، ومثل هذا يُستعظم ويُستكبر¹، فقد سئل مرة عن عبد الله بن بدر أحب إليك أو أيوب بن عتبة؟ فقال: (أيوب أعجب إلي)²، يعني أنه يعجبه أكثر من عبد الله بن بدر.

وهذه اللفظة هي مما استفاده أبو حاتم عن شيخه يحيى بن معين، فقد استعملها يحيى مرة في نفس السياق³ ولا ندري إن كانت هذه اللفظة قد تولدت مع الإمام يحيى أم أنه سبق إليها من قبل نقاد القرن الثاني!.

هذا وقد وجدنا لأبي حاتم جملة من ألفاظ التفضيل كلها على وزن واحد هو أفعل، وقد تنوعت هذه الألفاظ بحسب تنوع أوجه التقديم وأسبابه، كقوله: (أفقه)، و (أثبت) و (أعلى) و (أفضل) و (أحلى) و (أكثر) و (أحفظ) و (أقوى) و (أحسن) و

1 - مقاييس اللغة 4/243-244.

2 - الجرح والتعديل 2/253 رقم 907.

3 - انظر تاريخ يحيى برواية عباس الدوري 2/246.

(أعلم) و (أفهم) و (أشهر) إلى غير ذلك من الألفاظ التي عرضنا إليها في دراسة وجوه الموازنة وموضوعاتها، فلتراجع هناك.

- النوع الثاني: ألفاظ التشبيه والتسوية وما جرى مجراها:

وهذا النوع من الألفاظ هو على صور، كل صورة يعكسها

مفهوم اللفظ المعبر به، وهي في المجموع على ست صور:

الأولى في التشبيه، ومن ألفاظه فيه:

أ- استعماله للفظ بعينه، كقوله مثلاً: (يُشبه فلان) و (يُشَبَّه

بفلان) و (شبيهاً بفلان) و (أشبه حديثه بحديث فلان)، ومن

شواهد هذه النماذج:

- قوله في عطاء بن مسلم الخفاف: (.. يُشَبَّه بيوسف بن

أسباط، وكان دفن كتبه، وليس بقوي فلا يثبت حديثه)¹.

- وقال في عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي: (يُشَبَّه ببقية في

روايته عن الضعفاء)².

- وقال حجية بن عدي: (شيخ لا يحتج بحديثه، شبيه بالمجهول،

شبيهاً بشريح بن النعمان الصائدي وهبيرة بن يريم)³.

¹ - الميزان 76/3، وانظر الجرح والتعديل 336/6 رقم 1859.

² - الجرح والتعديل 6 / 158 رقم 868.

³ - المصدر السابق 314/3 رقم 1400.

- وقال في عثمان بن مطر: (ضعيف الحديث منكر الحديث، أشبه حديثه بحديث يوسف بن عطية)¹.

ب- استعماله لعبارة: (هو يجري مع فلان)، أطلقها في حق عمر بن عامر السلمي، أبي حفص قاضي البصرة، سئل عنه فقال: (سعيد وهشام أحب ألي منه، وهو يجري مع همام)². وسعيد هو ابن أبي عروبة، وهشام هو الدستوائي، ومعنى العبارة أن عمر بن عامر وافق همام بن يحيى البصري واتفق معه في ضبط حديث قتادة، فهو من هذا الوجه يشبهه.

وجواب أبي حاتم بهذه العبارة يوحي بمسألة مهمة وهي أن أهل العلم دأبوا على توجيه بعض السؤالات للأئمة على هذا الأسلوب، يدلنا على ذلك أن الفضل بن زياد قال مرة للإمام أحمد: (يجري عنك ابن فضيل مجرى عبيد الله بن موسى؟ قال لا، كان ابن فضيل أثبت، فقلت: وأبو نعيم يجري مجراهما؟ قال: لا، أبو نعيم يقظان في الحديث)³.

¹- المصدر السابق 170/6 رقم 925.

²- الجرح والتعديل 127/6 رقم 689.

³- تهذيب التهذيب 245/8 رقم 505.

ج- استعماله لعبارة: (محل محل فلان)، أطلقها في حق راويين،
الأول هو الهيثم بن عدي، أبي عبد الرحمن الطائي، قال فيه:
(متروك الحديث، محل محل الواقدي)¹.

والثاني هو محمد بن جحادة، قال فيه: (ثقة صدوق، محل محل
عمرو بن قيس الملائي وأبي خالد الدالاني وزيد بن أبي أنيسة)².
ومعنى هذه العبارة أن للراوي نفس المكانة التي هي للرواة
الموزون بهم سواء أكانت في الجرح أم في التعديل.

د- استعماله للعبارات الآتية:

- (بابة فلان): أطلقها في رواية كثر، منهم: عبد الله بن مصعب
بن ثابت³ وحماد بن شعيب الحماني⁴ وحماد بن واقد الصفار⁵
وعبيد الله بن أبي جعفر⁶ وخليل بن مرة البصري⁷ وسعيد بن
ميسرة البكري⁸ وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي⁹ وعمران بن

1 - الجرح والتعديل 85/9 رقم 350.

2 - المصدر السابق 222/7 رقم 1227.

3 - المصدر السابق 178/5 رقم 833.

4 - المصدر السابق 142/3 رقم 625.

5 - المصدر السابق 150/3 رقم 653.

6 - المصدر السابق 311/5 رقم 1478.

7 - المصدر السابق 379/3 رقم 1729.

8 - المصدر السابق 63/4 رقم 266.

9 - المصدر السابق 97/5 رقم 448.

خالد الخزاعي¹، وعمر بن عمرو بن عبد الأحموسي² ومحمد بن أبان بن صالح³ وكثير بن عبد الله الأبلي⁴ وكثير أبو إسماعيل النواء⁵ ومحمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي⁶ ومسلم بن يزيد، أبو صادق الأزدي⁷ ومغيرة بن زياد⁸ ويحيى بن السكن البصري⁹، قال في هذا الأخير: (ليس بالقوي، بابة محمد بن مصعب القرقساني)¹⁰.

- (هما بابة رحمة): أطلقها في عطف بن خالد ومحمد بن إسحق فقال: (محمد بن إسحق وعطف هما باب رحمة)، وفي رواية أخرى: (بابة رحمة)¹¹، وعلق ابن القطان على هذه العبارة فقال: (وهو عند أبي حاتم بحال محمد بن إسحق)¹².

- (بابه باب فلان وفلان): وهذه العبارة هي بنفس العبارة السابقة، قال في العلاء بن زيد الثقفي: (منكر الحديث، متروك الحديث،

1- المصدر السابق 297/6 رقم 1648.

2- المصدر السابق 128-127/6 رقم 694.

3- المصدر السابق 199/7 رقم 1119.

4- المصدر السابق 154/7 رقم 857.

5- المصدر السابق 160-159/7 رقم 895.

6- المصدر السابق 188/7 رقم 1068.

7- المصدر السابق 200-199/8 رقم 875.

8- المصدر السابق 222/8 رقم 998.

9- المصدر السابق 155/9 رقم 643.

10- المصدر السابق.

11- المصدر السابق 33/7 رقم 175.

12- بيان الوهم والإبهام حديث رقم 462- نسخة مناقشة الرسالة محفوظة بكلية الآداب بمراكش.

بابه باب أبي هدبة وزياد بن ميمون، كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه)¹، ومعنى هذا: أن الباب الذي دخل منه العلاء بن زيد الثقفي في الرواية هو الباب الذي دخل منه إبراهيم بن هدبة، أبو هدبة البصري ومعه زياد بن ميمون، فحالهم واحد هو الضعف.

- (بابتهم): كذا جاءت في ترجمة أصبغ بن نباتة أبي قاسم الحنظلي التميمي، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن أصبغ بن نباتة فقال: لين الحديث، قلت: وعقيصا؟ فقال: بابتهم، غير أن أصبغ أشبه)².

وعلق الشيخ المعلمي اليماني على قول أبي حاتم: (بابتهم)، فقال: (يعني من ضربهم)³، والمراد من ذلك أن أصبغ بن نباتة وعقيصا أبا سعيد التيمي ورشيد الهجري وحنة العرني يتشابهون في الضعف فمدخلهم في الرواية من باب واحد.

وخلاصة الكلام بخصوص ما تقدم أن هذه العبارات هي للفظه واحدة اختلف شكلها بحسب موقعها في الوصف، وبالإستقراء يتضح أنه استعملها للجرح والتعديل معا.

¹ - المصدر السابق 355/6-356 رقم 1963.

² - المصدر السابق 320/2 رقم 1213.

³ - انظر هامش ص 320 من المصدر السابق.

الثانية في المماثلة:

وذلك حين يشير إلى الرواي بقوله: (هو مثل فلان)، تارة يقف عند هذا الحد وتارة يجاوزه بالبيان، وقد استعملها في الجرح والتعديل، فمن العدالة قوله: (صالح، هو مثل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم)، يريد عبد الرحمن بن أبي الرجال¹، ومن الجرح قوله: (عطاء بن عجلان ضعيف الحديث جدا، مثل أبان بن أبي عياش وذا الضرب، وهو متروك الحديث)².

ومن الرواة الذين استعمل في حقهم هذه الصيغة فمائلهم بغيرهم : خارجة بن مصعب³ وحارثة بن محمد⁴ ودجين بن ثابت⁵ والعلاء بن كثير الدمشقي⁶ وعقبة بن علقمة⁷ وعمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني⁸ وعلي بن مالك الكوفي⁹ وعبد العزيز بن حصين¹⁰ ومحمد بن أبي حميد الضير¹¹ ومحمد بن سالم¹²

1 - انظر المصدر السابق 281/5-282 رقم 1341.

2 - المصدر السابق 335/6 رقم 1851.

3 - المصدر السابق 376/3 رقم 1716.

4 - المصدر السابق 255/3 رقم 1138.

5 - المصدر السابق 344/3-345 رقم

6 - المصدر السابق 360/6 رقم 1987.

7 - المصدر السابق 313/6 رقم 1743.

8 - المصدر السابق 107/6 رقم 565.

9 - المصدر السابق 203/6 رقم 1117.

10 - المصدر السابق 380/5 رقم 1777.

11 - المصدر السابق 233/7-234 رقم 1276.

12 - المصدر السابق 272/7 رقم 1482.

ومحمد بن عبيد الله الغلابي¹ ونافع بن سليمان² وعمارة بن حديد
الجبلي³ وجرى بن كليب النهدي⁴ والحكم بن عطية العيشي⁵
وسعيد بن الفضل البصري⁶ وعبد الحميد بن بهرام⁷، وسعد بن
عمران بن هند⁸.

الثالثة في المطابقة:

وهي جعل الرواة على حذو واحد، وذلك حين يتشابهون في
صيغة معينة أو حال معين، فهم بهذا الاعتبار طبقة لأنهم
يتوافقون من جهة الحال، والطبقة هم الرواة المتساوون في رتبة
من رتب الحال، وإذا وافقت بين الرجل والرجل فقد طابقت بينهما،
وإذا تطابقا أصبحا وكأنهما واحد⁹، من ذلك أن أبا حاتم سئل عن
هشام بن سعد فقال: (يكتب حديثه ولا يحتج به، هو ومحمد بن
إسحق عندي واحد)¹⁰.

1 - المصدر السابق 3/8 رقم 9.
2 - المصدر السابق 458/8 رقم 2099.
3 - المصدر السابق 364/6 رقم 2008.
4 - المصدر السابق 537/2 رقم 2230.
5 - المصدر السابق 126/3 رقم 570.
6 - المصدر السابق 55/4 رقم 242.
7 - تاريخ بغداد 60/11.
8 - الجرح والتعديل 92/4 رقم 401.
9 - راجع مقاييس اللغة 439/3. واللسان 8 / 120 - 121 - مادة طبق.
10 - الجرح والتعديل 62-61/9 رقم 241.

الرابعة في المقاربة:

منها قوله في الموازنة بين راووين فأكثر: (قريب بعضهم من بعض)، شاهد ذلك قوله في بيان حال إبراهيم بن مهاجر البجلي: (ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض)¹.

وقد يغيرها بقوله: (ما أقربهما) إذا سئل عن راووين فقط، من ذلك أنه سئل عن نعيم بن حماد الخزاعي وعبد بن سليمان أيهما أحب إليه فقال: (ما أقربهما)².

وسئل عن علي بن ميسرة وعثمان بن مطيع أيهما أوثق؟ فقال: (ما أقربهما)³، وقد يغيرها بلفظة أخرى مشتقة من نفس الجذر، وهي: (متقاربون)، من ذلك أنه سئل عن عبد العزيز بن أبي حازم وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وعبد الرحمن بن أبي الزناد فقال: (متقاربون)⁴.

ومما يلاحظ عليه أنه في بعض التراجم يبين وجه القرب ويكشف عنه، وفي تراجم أخرى لا يكشف عنه، ففي موازنته بين

1 - المصدر السابق 133/2 رقم 421.

2 - المصدر السابق 464/8 رقم 2125.

3 - المصدر السابق 205/8-206 رقم 1126.

4 - المصدر السابق 383/5 رقم 1787.

إبراهيم بن مهاجر وطبقته بين وجه القرب في الصدق وعدم الاحتجاج بالحديث فقال: (محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بهم).

وفي موازناته بين نعيم بن حماد وعبد بن سليمان أظهر أن القرب إنما هو في حبه لهما، وفي موازنته بين علي بن مسيرة وعثمان بن مطيع بين وجه القرب في الوثوق والضبط غير أنه زاد مزية أخرى لعلي بن مسيرة وهي الصدق في الحديث. أما في موازنات أخرى فإنه يكتفي بالحكم على الرواة بالتقارب من دون بيان وجه ذلك، وتحديد في معيار معين كما فعل في الموازنة بين عبد العزيز بن أبي حازم وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد بن زيد بن أسلم، وأظن أن معيار التقارب معلوم عند أهل العلم، وهو صلاح حديث هؤلاء، ولعله هو السبب الذي لم يجعله يكشف ذلك ويبينه.

الخامسة في الإلحاق:

ألفاظه في الإلحاق على نوعين: نوح للجرح ونوع للتعديل، وله في إلحاق الراوي بنظيره تعابير فنية متعددة، منها قوله:

◊ (هو نحو فلان): من ذلك أنه سئل عن محمد بن إبراهيم بن دينار فقال: (كان من فقهاء المدينة، نحو مالك ، وكان ثقة)¹، وقال في بيان حال سفيان بن حسين: (صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، هو نحو محمد بن إسحق، وهو أحب إلي من سليمان بن كثير)².

وقال في أبي نباتة يونس بن يحيى: (شيخ من أهل المدينة، صالح الحديث، ليس به بأس، نحو معن بن عيسى)³. وهذه العبارة جرى استعمالها عند أهل النقد، فقد استعملها كل من يحيى بن سعيد القطان⁴ وأحمد بن حنبل⁵ في نفس السياق، متوخين منها أن الراوي المراد بيان حاله هو كالراوي الموزون به من جهة الحال، فكأن الأول قصد الثاني وعرض له⁶، فلذلك ألحقه به.

◊ وقد يلحق بلفظتين مختلفتين، كل واحدة هي رتبة في بيان الحال لكنهما في وضعية واحدة إما جرحاً أو تعديلاً، من ذلك

1 - الجرح والتعديل 184/7 رقم 1044.
2 - المصدر السابق 228-227/4 رقم 974.
3 - المصدر السابق 249/9 رقم 1043.
4 - المصدر السابق 457/3 رقم 2063.
5 - المصدر السابق 115/4 رقم 498.
6 - انظر مقاييس اللغة 238/5. مادة (لحق) ، و 403/5 مادة (نحو).

قوله في محمد بن إسحق بن إبراهيم الأسيدي الذي روى عنه سليمان بن سلمة الجنائزي: (هو مجهول، وسليمان بن سلمة كان يكذب)¹.

◊ وقد يلحق بلفظة واحدة موزعة بين الراويين، من شواهد ذلك ما جاء في ترجمة مبارك ابن أبي حمزة الشامي، وكان روى عن عبد الله بن فروخ: (هو مجهول، وعبد الله بن فروخ مجهول، وهما ضعيفان)².

وسئل عن محمد بن إسماعيل المرادي فقال: (هو مجهول، وأبوه مجهول، والحديث الذي رواه باطل)³.
ألحق هنا الأب بولده لرواية الولد عن الوالد، وهي رواية باطلة كما صرح بذلك.

◊ وقد يبقى على لفظه واحدة يشرك فيها الراوي ومن روى عنه، من ذلك أنه سئل عن عبد السلام بن عبد القدوس فقال: (هو وأبوه ضعيفان)⁴.

السادسة في التسوية:

¹ - الجرح والتعديل 194/7 رقم 1089.
² - المصدر السابق 341/8 رقم 1562.
³ - المصدر السابق 189 /7 رقم 1085.
⁴ - المصدر السابق 48/6 رقم 253.

من ألفاظه في هذه الصورة قوله:

- (متساويان) : وصف بها يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ومحمد بن عجلان، قال وهو يبين حال الأول : (هو وابن عجلان متساويان، وهو ثقة في نفسه)¹.

والتسوية في اللغة من سوى، وهي تدل على استقامة واعتدال بين شيئين، وفلان وفلان سوية من هذا الأمر: أي سواء².

وقول أبي حاتم هنا (متساويان): يعني أنهما متساويان من حيث رتبتهما في العدالة، وقد بين ذلك في الترجمة حين قال قبل قوله السابق: (ابن الهاد أحب إلي من عبد الرحمن بن الحارث، وأحب إلي من محمد بن عمر بن علقمة، وهو وابن عجلان متساويان...)³.

◊ (من نظراء فلان)، (من نظير فلان): وصف بالأولى عبد الله بن خليفة المكنى بأبي الغريق فقال: (هو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة)⁴.

1 - المصدر السابق 275/9 رقم 1156.

2 - مقاييس اللغة 112/3 مادة (سوى).

3 - الجرح والتعديل 275/9 رقم 1156.

4 - الجرح والتعديل 313/5 رقم 1489.

ووصف بالثانية أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني فقال: (كان نظير النفيلي في الصدق والإتقان)¹، والنظير هو المساوي والشبيه، ومعناه: أنك إذا نظرت إليهما وجدتهما سواء².
وعبد الله بن خليفة وأصبع بن نباتة هما سواء في الليونة في الحديث والقرب من الضعف، وكان يحيى بن معين قد ضعف ابن نباتة، أما أحمد بن عبد الملك الحراني فهو والنفيلي -عبد الله بن محمد- سواء في الصدق والإتقان.
- النوع الثالث: في المواراة والتخليف:

وهذه طريقة أخرى من طرقهم في التقديم، وأسلوب آخر من أساليبهم في الموازنة، وقد خصصنا هذا النوع للمواراة والتخليف لما ثبت لدينا أن النقاد في بعض الأحيان -وأبو حاتم منهم- إذا سئلوا عن راو لا يرضونه أعرضوا عنه وقدموا غيره، ويكون هذا الإعراض بأساليب فنية واصطلاحات علمية دقيقة، فلا تدخل كلها في المواراة والتخليف والتنقيص، من ذلك:

أ- أن يسأل ناقد عن راو من الرواة فيعدل عنه إلى تقديم غيره، شاهد ذلك أن سلمة بن شبيب سأل الإمام أحمد

¹ - المصدر السابق 62/2 رقم 98.

² - مقاييس اللغة 444/5

عن محمد بن معاوية النيسابوري فقال له: (نعم الرجل يحيى بن يحيى)¹.

قال الحافظ ابن الجوزي معلقا: (إنما ورى أحمد عن ذكر هذا المذموم بذلك الممدوح، فإن محمد بن معاوية معدود في الكذابين، وقد قدح فيه أحمد في رواية أخرى عنه لكنه كان يجتنب القدح في أوقات)².

وقوله: (كان يجتنب القدح في أوقات) يدل على أن هذا هو أسلوب من لطائف جرحهم، وهو من تورعهم ومن تقواهم عوض إطلاق أسنتهم في الرواة في كل مرة، ويعتبر جوابهم للسائل كاملا غير منقوص، لأن ذلك هو إيدان منهم للسائل أن يعود ليقنفي حال الراوي، وله في الرجوع إلى الكشف على بيان الحال ملاحجئ ثلاثة:

● إما أن يقف على ذلك في أقوالهم السابقة، فإن الناقد إذا أجمل في موطن اختصر في آخر، وإذا فصل في موطن عمم في آخر.

¹ - تهذيب التهذيب 410/9. رقم 751.
² - مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص 267.

● وإما أن يقف على ذلك في أقوال غيرهم لاحتمال أن يكون ناقد آخر قد بين حاله وأوضح منزلته.

● وإما أن يكتفي السائل بهذا الجواب، فإنه أمانة من أمارات التجريح.

ومن الشواهد الدالة على هذا الوجه ما وجدناه عند أبي حاتم وأبي زرعة، فقد سألهما عبد الرحمن الرازي عن سعيد بن بشير فقال: (يحتج بحديثه؟) فقالا: (يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه)¹. يعني أنه ليس في مقام من يحتج بحديثه كسعيد بن أبي عروبة البصري وهشام بن عبد الله الدستوائي، فالرجل روى أحاديث قليلة لا تكتب إلا على الاعتبار، ووجه الموازنة بينه وبين ابن أبي عروبة والدستوائي هو في كونهم من طبقة واحدة، وقرناء في الطلب عن الشيوخ.

ب. أن يحكم على الراوي بأنه دون غيره في رتبة من رتب الجرح والتعديل أو في خصلة من خصال العلم، وقوله في مجموعته عبارة من عبارات التخليف والتنقيص، من ذلك قوله في

¹ - الجرح والتعديل 7/4 رقم 20.

قاضي حلب حفص بن عمر: (هو ضعيف الحديث، وهو دون حفص بن سليمان في الضعف).¹

وقد يكرر هذا التعبير على نحو مفرق، فيجعل الراوي المقصود ببيان الحال دون رجل ثم دون آخر، شاهد ذلك قوله في السري بن إسماعيل: (هو ذاهب ، دون زكريا بن أبي زائدة، ودون مجالد)²، ومجالد هو ابن سعيد الهمذاني الكوفي.

وقد يجعله دون غيره لكنه فوق رجل آخر، من ذلك قوله في إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة: (شيخ، ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأحب إلي من إبراهيم بن الفضل)³.

ومما يلاحظ عليه هنا أنه في بعض الأحيان -وفي إطار الموازنة دائماً- ينفي أن يكون الرجل متأخراً عن قرينه أو دونه في شيء، ومعلوم أن نفي النقص هو إثبات لضده وهو الكمال ، يقول في شيخه عارم بن الفضل: (إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان...)⁴.

1 - الجرح والتعديل 180/3 رقم 773

2 - المصدر السابق 283/4 رقم 1216.

3 - المصدر السابق 83/2 رقم 196.

4 - المصدر السابق 58/8 رقم 267.

وقوله: (لا يتأخر عن عفان) يعني أنه هو وعفان مقدمين، في منزلة واحدة من جهة الحفظ والضبط.

وقال في شهر بن حوشب: (هو أحب إلي من أبي هارون العبدى ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه)¹.
وقوله هنا: (وليس بدون أبي الزبير) يعني أن أبا الزبير - وهو محمد بن مسلم المكي - هو فوق بشر بن حرب وأبي هارون العبدى - وهو عمارة بن جوين -، وأن شهر بن حوشب يتساوى معه في هذا التقديم.

ج- أن يسأل عن رجلين أيهما أحب إليه فيبين حال واحد منهما بعبارة مشتبهة، وعند فهم المنطوق يتضح أنه ورّاه بعبارة تنقص من حاله، من ذلك أنه سئل عن سلام بن مسكين أهو أحب إليه أو أبو هلال محمد بن سليم الراسبي فقال: (أبو هلال أشبه بالمحدثين، وما أقربهما في السن)².

وهذه عبارة تنقيص لمن تأملها، يفهم منها أن المقدم في هذه الموازنة هو سلام بن مسكين لأنه المحدث فعلاً، أما أبو هلال فهو أشبه بالمحدثين، وعند النظر في حالهما يتبين ذلك، فأبو

¹ - المصدر السابق 383/4 رقم 1668.

² - المصدر السابق 274/7 رقم 1484.

هلال روى أحاديث محتملة القبول، يخالف في حديث قتادة، يضطرب في حديثه كثيراً، تركه يزيد بن زريع عمداً وقال: لا شيء، جعله أبو حاتم في مرتبة وسطى بين الجرح والتعديل حين قال فيه: (محلّه الصدق، لم يكن بذاك المتين)، وليس محله الضعف المطلق¹.

أما سلام بن مسكين فهو محدث ثقة، روى عنه يحيى بن سعيد القطان وأبو الوليد الطيالسي وأبو نعيم الفضل بن دكين وسلم بن إبراهيم وغيرهم، أجمعوا على توثيقه وتقديمه، ولم يشذ أحد منهم في ذلك².

- النوع الرابع: في التقريب بين الرواة.

التقريب من القرب يطلق على خلاف البعد، وهو الدنو، يقال: قريب منه وإليه: دنا منه، وقربه: أدناه، والقريب خلاف البعيد، وتقارباً: ضد تباعداً³، وقد نحى أبو حاتم هذا المنحى الذي دلت عليه اللغة، فقرب بين الرواة على اعتبارات مختلفة هي من

¹ - راجع المصدر السابق.

² - راجع ترجمته في المصدر السابق 258/4 رقم 1117.

³ - راجع مقاييس اللغة 80/5-81 والمنجد ص 581-582.

جنس الاعتبارات التي تكلمنا عليها في العناصر السابقة، مستعملاً في ذلك الألفاظ الدالة على هذا المعنى، من ذلك قوله: - (فلان قريب من فلان): شاهد ذلك قوله في سالم بن عبد الأعلى، أبي الفيض: (متروك الحديث، قريب من أبي مريم في الضعف)¹، وقال في عبد الله بن عياش بن عباس، -أبي حفص المصري- : (ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة)²، يعني في اللين.

وقال في إبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مجمع الأنصاري: (يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريب من ابن أبي حبيبة، كثير الوهم، ليس بالقوي)³.

فابن أبي حبيبة هو إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة الأشهلي الأنصاري، وقد تقدمت الإشارة إلى بيان حاله.

- (فلان يقرب من فلان): من شواهد في استعمال هذه اللفظة قوله في سلمة بن صالح: (هو واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه، يقرب في الضعف من سوار بن مصعب)⁴.

1 - الجرح والتعديل 186/4 رقم 804.

2 - المصدر السابق 126/5 رقم 580.

3 - المصدر السابق 84/2 رقم 197.

4 - المصدر السابق 165/4 رقم 726.

وجاء في ترجمة بزيع بن عبد الله، -أبي حازم اللحام الكوفي- أن عبد الرحمن الرازي سمع أباه يقول: (بزيع يقرب من الأجلح - وعلق عبد الرحمن على هذا الكلام فقال: (يعني في اللين)¹.

وما ذكره عبد الرحمن صحيح، فإن من اطلع على ترجمة بزيع والأجلح وقف على تلين النقاد لهما².

- (هو مقاربٌ لفلان) ، والمقارب -بفتح الراء- يطلق لغة على الوسط في الجيد والردئ، ويعنون به متوسط الحال، والمقارب - بكسر الراء- يطلق على الشيء إذا رخص ثمنه³.

والمعنى الاصطلاحي هو بخلاف هذا، فهو يقع على معنى الدنو، والتقرب، وهو المفهوم الذي أظهرته الألفاظ السابقة، قال في بيان حال ثوير بن فاخنة : (هو ضعيف ، مقاربا لهلال بن خباب وحكيم بن جبير)⁴.

- (هما متقاربان)، (كانا متقاربان)، (متقاربان):

1 - المصدر السابق 420/2 رقم 1664.

2 - راجع اللسان 12/2 رقم 39، والتقريب 351/2 رقم 104.

3 - لسان العرب- 11 / 82 وما بعدها- مادة - (قرب)

4 - الجرح والتعديل 472/2 رقم 1920.

وهي بنفس المعنى السابق، قال في بشر بن ميمون وهو يوازنه بجعفر بن الزبير: (هما متقاربان في الإنكار، روايتهما عن القاسم أبي عبد الرحمن منكراً، ويذكر عنهما صلاح)¹. وقال في إبراهيم بن حمزة وإبراهيم بن المنذر: (كانا متقاربين، ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث)².

وسئل عن نافع بن يزيد وبكر بن مضر فقال: (هما متقاربان، ونافع بن يزيد لا بأس به)³.

وسئل عن بكر بن مضر فقال: (ثقة، وبكر بن مضر أحب إلي من مفضل بن فضالة، وبكر بن مضر ونافع بن يزيد متقاربان)⁴. - (متقاربون): كذا بالجمع، أطلقها في عبد العزيز بن أبي حازم وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم حين سئل عن حالهم⁵.

- (ما أقرب فلان من فلان)، وقوله: (ما أقربه من فلان):

1 - المصدر السابق. 366/2 رقم 1409.

2 - المصدر السابق 95/2 رقم 259.

3 - المصدر السابق 458/8 رقم 2095.

4 - المصدر السابق 393/2 رقم 1529.

5 - انظر المصدر السابق. 383/5 رقم 1787.

من شواهد ذلك قوله في الحسن بن الحكم بن طهمان، أبي سعيد البصري: (ما أقرب من عبد الله بن العلاء بن خالد، وحديثه صالح ليس بذلك، يضطرب، وبالْبصرة لا يعرفونه لأنه مات قديماً فلذلك لا يعرفونه)¹.

وسمع عبد الرحمن أباه يقول: (ما أقرب أبا سعد البقال من أبي جناب، لا يحتج بحديثه)²، وأبو سعد المعني بهذا الكلام هو سعيد بن المرزبان الأعور، مولى حذيفة بن اليمان العبسي، وقد قربه أبو حاتم من أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي في الضعف واللين.

وسأل عبد الرحمن أباه عن سعيد بن داود الزنبري الذي روى الموطأ عن مالك بن أنس هو أحب إليه أم عبد العزيز بن يحيى المدني الذي قدم الري؟ فقال: (ما أقرب بعضهم من بعض)³. وسأله عن أبي جابر محمد بن عبد الرحمن البياضي فقال: (هو متروك الحديث، ضعيف الحديث ما أقرب من ابن البيلماني)⁴، وابن البيلماني هو محمد بن عبد الرحمن.

¹ - المصدر السابق 8-7/3 رقم 25
² - المصدر السابق 62/4 رقم 264.
³ - المصدر السابق 18/4 رقم 74.
⁴ - المصدر السابق 325/7 رقم 1751.

وقال في عاصم بن عبيد الله العمري: (منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه، وما أقربه من ابن عقيل)¹، وابن عقيل هو عبد الله بن محمد بن عقيل، ينسب إلى جده.

- (ما أقربهما): من الألفاظ التي اختصر فيها الكلام اختصاراً، ولا يكفي السائل سوى أن ينظر في بيان حال الثاني ليعرف حال الأول، من ذلك أنه سئل عن داود بن المحبر ورشدين بن سعد فقال: "ما أقربهما"². يعني أنهما متقاربان في عدم الثقة، وفي ذهاب حديثهما ونكارتة، وهذا واضح جداً لأن أبا حاتم بين حال داود بن المحبر فقال: (غير ثقة، ذاهب الحديث، منكر الحديث)، كما روى عن يحيى بن معين ما يفيد ضعف الراوي. ومما يشبه وضع هذه اللفظة في الاستعمال أنه سئل عن عبد الرحمن ابن يعقوب الحرقي والمسبب بن رافع أيهما أوثق؟ فقال: (ما أقربهما)³.

¹- المصدر السابق 348/6 رقم 1917.

²- المصدر السابق 424/3 رقم 1931.

³- المصدر السابق 301-302 رقم 1428.

وسئل عن ابن أبي ذئب ومحمد بن عجلان في المقبري فقال: (ما أقربهما)¹، وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي، أبو الحارث المخزومي، وثقه أبو حاتم بقوله: (ثقة يتفقه، أوثق من أسامة بن زيد).

وقال في ابن أبي ليلى وحجاج بن أرطاة: (ما أقربهما)²، وسئل عن علي بن أبي حذيفة - موسى بن مسعود - ومحمد بن كثير فقال: (ما أقربهما، وكانا مؤذنين)³، وسئل عن علي بن ميسرة وعثمان بن مطيع أيهما أوثق؟ فقال: (ما أقربهما)⁴، وقال في أبي بكر بن عياش وأبي الأحوص - سلام بن سليم الحنفي - : (ما أقربهما، لا أبالي بأيهما بدأت)⁵.

النوع الخامس: هو في نفي بعض صور الموازنة كالمقارنة والتشبيه والمماثلة إلى غير ذلك، ومن ألفاظه في هذا النوع قوله:
- (ليس من فلان بسبيل)، وشاهد ذلك أنه سئل عن عامر بن شقيق فقال: (شيخ، ليس بقوي، وليس من أبي وائل بسبيل)⁶.

1 - المصدر السابق 314/7 رقم 1704.

2- المصدر السابق 323-322/7 رقم 1739.

3 - المصدر السابق 164-163/8 رقم 723.

4- المصدر السابق 206-205/6 رقم 1126.

5- المصدر السابق 350/9 رقم 1565 و 260/4 رقم 1121.

6 - الجرح والتعديل 322/6 رقم الترجمة 1801.

وعامر بن شقيق هو جمرة الأسدي، ضعفه يحيى بن معين.
وأبو وائل هو القاص المرادي الصنعاني اليماني، واسمه عبد الله
بن بحير، كان يروي عن هانىء مولى عثمان بن عفان وعبد
الرحمن بن يزيد الصنعاني، وثقه يحيى بن معين، وأخرج عبد
الرحمن بن أبي حاتم بسنده إلى هشام بن يوسف - وكان من
الرواة عنه - أنه قال: (كان يتقن ما سمع)¹.

فظهر من هذا أن عامر بن شقيق ليس في مقام من يوازن
بأبي وائل، وذلك لعلو منزلة هذا الأخير عنه، فهما يفترقان ولا
يلتقيان في الطريق.

- (ليس مثل فلان)، نفى بهما المماثلة بين حديج بن معاوية بن
الرحيل وأخويه زهير ورحيل فقال: (محل حديج الصدق، وليس
مثل أخويه، في بعض حديثه صنعة، يكتب حديثه)².
وبمقتضى هذه العبارة يكون حديج في مؤخرة الترتيب³.

- (هو بخلاف فلان): بين بها حال إسماعيل بن حفص بن عمر
بن ميمون الأبلي، وكان قد سمع منه بالبصرة في الرحلة الثالثة

¹ - انظر المصدر السابق 15/5 رقم 69 و 452/9 رقم 2303 - باب الكنى-. وما هو بأبي وائل الأسدي، شقيق بن سلمة
ذاك ثقة، روى عن الصحابة، وهو من المتقدمين، انظر التقريب 354/1 رقم 96.

² - الجرح والتعديل 310/3-311 رقم 1382.

³ - انظر ترجمة زهير في المصدر السابق 589/3 ترجمة 2674.

فقال: (كتبت عنه وعن أبيه، وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه)،
فقيل له: (لا بأس به؟) فقال: (لا يمكنني أن أقول لا بأس به)¹.
وهذه العبارات كلها قائمة بذاتها، ويظهر وجه الحال من
سياق الاستعمال، وقد صدرت كلها بحرف (ليس) المستعمل لنفي
المماثلة والتشبيه وللتفريق بين الحالتين، ولأبي حاتم أسلوب آخر
في نفي الموازنة كرفضه أن يكون أحد الرواة أحب إليه²، أو
تصريحه بعدم الموافقة على الموازنة كقوله مثلاً: (فلان لا يقرب
إلى ذلك)³.

¹ - المصدر السابق 165/2-166 رقم 556.

² - انظر على سبيل المثال الجرح والتعديل 139/9 رقم 587 و 186/9 رقم 775.

³ - المصدر السابق 27/9 رقم 12 .

. المبحث الثالث: معايير الموازنة بين الرواة.

تقدم معنا أن هذا الفن يقوم على اختيار الراوي من مجموعة من الرواة أو ترجيحه على غيره بفضائل وخصال بعضها هو من عين الفضيلة في العلم، وفي هذا المبحث سنعرض لمختلف الخصال والفضائل والصفات الخلقية والشروط العلمية التي بمقتضاها وازن أبحاثهم بين الرواة، ففاضل ومائل وشبه وقارن ورجح... نقوم بعرضها وفق معايير منهجية متعددة ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: معيار الإئتلاف والاختلاف والاتفاق

والإفتراق.

وهو فن من فنون الجرح والتعديل قائم برأسه، مفرد بذاته، زلت فيه أقدام كثيرة، وسمت بمعرفته رؤوس قليلة وهي منذ عهد هذا العلم الباكر مازالت تعد على رؤوس الأصابع، لا يتكلم فيه إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وعلما واسعا بأسامي الرواة وأنسائها وكنائها وألقابها، وكان أبحاثهم الرازي ضلعا راسخا فيه، فقد

صوب ما أئتلف من أسامي الرواة وما اختلف ، وما اتفق من أنسابها وما افترق ، ، وما اجتمع من ألقابها وكنائها وما تفرق ، وكان يوازن بين الرواة وفق اعتبارات متباينة ، كلها من صميم " علم الموازنة" ، هذه الاعتبارات هي كالآتي :

1- على اعتبار الاتحاد في الاسم من دون النسب :

من شواهد ذلك أنه سئل عن العباد بن العوام فقال : (ثقة، وهو أحب إلي من عباد بن عباد المهلبي)¹، ووجه الموازنة بين الرجلين هو اتفاقهما في اسم عباد واختلافهما في غيره ، وغرض أبي حاتم من هذه الموازنة هو التنصيص على الاتفاق في الاسم ، وتتبيه طلبة العلم إلى ذلك حتى لا يقع لبس أو خلط ، ثم إن الرجلين متقاربان في باب العين ، فكأنه سئل في البداية عن عباد بن عباد المهلبي ثم سئل بعد ذلك عن عباد بن العوام فاقتضى منه السؤال أن يقدم الثاني عن الأول بناء على معطيات علمية وقرائن موضوعية بينها وأشار إليها² .

هناك شواهد علمية كثيرة تثبت أن أبحاثهم استخدم هذا المعيار في الموازنة فجلي به حقائق كثيرة ، من ذلك :

¹- الجرح والتعديل 83/6 رقم 425

²- أنظر الترجمة السابقة في المصدر السابق 83-82/6 .

أ- قوله : (عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحب إلي من ابن أبي الرجال)¹.

هذه ملابسة موجودة بين الرجلين في ناحيتين : الاسم والضعف ، ولم يمنع الضعف من تقديم من هو أخف ضعفا على من هو أكثر ضعفا كقوله في هذا الشاهد الذي قيد فيه ما أطلق في السابق: (يكتب حديثه ولا يحتج - يعني عبد الرحمن بن أبي الزناد - وهو أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الرجال ومن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم)² ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد هو ابن عبد الله بن ذكوان المدني ، تركوا حديثه لاضطرابه.

ب- وسئل عن صدقة بن يزيد الخراساني فقال: (صالح ، وصدقة بن خالد أحب إلي منه)³ ، وشتان بين هذا وذاك ، فصدقة بن خالد أجمعوا على أنه ثقة ، ولم يتخلف أحد من النقاد في وصفه بذلك حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : (ثقة ثقة ، ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم...) ، ووسع أبو حاتم الدائرة فقال: (

¹- الجرح والتعديل 233/5-234 رقم 1107.

²- المصدر السابق 252/5 رقم 1201.

³- المصدر السابق 431/4 رقم 1893.

صدقة بن خالد ثقة ، وهو أوثق من صدقة بن عبد الله ،
ومن صدقة بن يزيد)¹.

ج- وقال: (حفص بن عبيد الله أحب إلي من حفص بن عمر ،
ولا يدري سمع من جابر وأبي هريرة أم لا ، ولا يثبت له
السماع إلا من جده أنس بن مالك)².

ووجه الموازنة بين الرجلين - فضلا عن كونهما قد اتحدا في
الاسم - هو في روايتهما عن أنس رضي الله تعالى عنه ،
فأنس بن مالك هو جد لحفص بن عبيد الله ، وهو في نسب
حفص بن عمر أيضا ، فحفص هذا هو ابن عمر بن عبد الله
بن أبي طلحة ابن أخي أنس ، كان يروي عن أنس ، وكان أبو
حاتم يقول فيه : (هو صالح الحديث)³.

ومما جاء في هذا الباب قوله في ترجمة حفص بن عبد الله
النيسابوري : (هو أحسن حالا من حفص بن عبد الرحمن)⁴.
وحفص بن عبد الله هو نيسابوري تقاضى على نيسابور ،
وكان كاتباً لإبراهيم بن طهمان في الحديث ، وأما حفص بن

1- المصدر السابق 430/4-431 رقم 1891.

2- المصدر السابق 3/ 176 رقم 754.

3- المصدر السابق 3/ 177 رقم 759.

4- المصدر السابق 3/ 175 رقم 752.

عمر فهو بلخي ويعرف بالنيسابوري أيضا ، تقاضى هو الآخر عليها ، بين أبو حاتم حاله فقال: (هو صدوق ، وهو مضطرب الحديث، وحفص بن عبد الله أحسن حالا منه)¹.
د- وسئل عن زياد بن فياض وزياد بن علاقة فقال: (زياد بن فياض أحب إلي من زياد بن علاقة)² .
هذان رجلان كوفيان من شيوخ الأعمش وشعبة والثوري وغيرهم، اتحدا في نفس الاسم ، لكنهما تباينا في مرتبة الحال ، فابن فياض قال فيه أبوحاتم: (ثقة) بينما وصف ابن علاقة ب(صدوق في الحديث)³ ، يفهم منه أنه قدم الآخر عليه.

د- وسئل عن موسى الفراء فقال : (لأبأس به ، وهو أوثق من موسى بن أبي كثير المرجيء)⁴.

موسى الفراء هذا لا ينسب ، فهو مجهول النسب عند كل من ترجم له وتحدث عنه، وهذا النوع من الجهالة لا يضر إذا كان الحال معروفا ، وموسى الفراء وثقوه ورفعوا من منزلته حتى قال

1- الجرح والتعديل 3/ 176 رقم 758.

2- المصدر السابق 3/ 542 رقم 2447

3- المصدر السابق 3/ 540 رقم 2437.

4- المصدر السابق 8/ 159 رقم 708.

الإمام أحمد : (ما أرى به بأسا) ، وقال أبو نعيم : (حدثنا موسى الفراء وكان مرضيا) ، وقال يحيى بن معين : (ثقة) ، وقدمه أبوحاتم - كما ترى - على موسى بن أبي كثير ، وابن أبي كثير هذا هو الأنصاري ، واسم أبي كثير الصباح ، وكنية موسى أبو الصباح ، قال يحيى (كان ثقة في الحديث) ، وبين أبو حاتم حاله فقال : (كوفي محله الصدق) ، ووجه الموازنة بين الرجلين هو أن موسى الفراء يلقبونه بالصغير ، وموسى ابن أبي كثير يلقبونه بالكبير.¹

هـ - وسئل عن فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع فقال : (لا بأس به) ف قيل له : هو أحب إليك أو فائد أبو الوراق؟ فقال : (فائد مولى عبيد الله أحب إلي بكثير) .²

استعمال أبي حاتم لعبارة (أحب إلي بكثير) تعكس البعد الكبير بين منزلة الرجلين ، ففائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع رجل ثقة ، روى عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي رافع ، وأبو الوراق رجل ضعيف جدا ، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي ، وقال أبو حاتم : (فائد

¹- المصدر السابق 147/8 رقم 666.

²- المصدر السابق 84/7 رقم 476

زاهب الحديث ، لا يكتب حديثه ، وكان عند مسلم بن إبراهيم عنه ، فكان لا يحدث عنه ، وكنا لا نسأله عنه ، وأحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيل لا تكاد ترى لها أصلا ، كأنه لا يشبه حديث ابن أبي أوفى ، ولو أن رجلا حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث) ¹ ، فالفرق شاسع والبون واسع ولا أراه ميز بينهما إلا بسبب أن فائد مولى عبید الله يلي هذا الأخير في الترجمة.

و- وسئل عن مصعب بن ماهان ومصعب بن المقدم أيهما أحب إليه فأجاب : (مصعب بن المقدم) ².
وهذان رجلان كوفيان من تلامذة سفیان الثوري ، ابن المقدم هو الخثعمي ، أبو عبد الله الكوفي ، قال فيه أبو حاتم : (صالح الحديث) ، وابن ماهان كان رجلا أميا لا يعرف الكتابة ، وكان إذا قرأ يلحن ، ومع ذلك فهو رجل صالح في نفسه ، حديثه وإن كان فيه خطأ فهو مقارب ، قال فيه أبو حاتم : (شيخ) ³.

¹- المصدر السابق 83-84 رقم 475.

²- المصدر السابق 309/8 رقم 1429

³- المصدر السابق 308 /8 رقم 1426.

2- على اعتبار التشابه في النسب من دون الاسم.

نكتفي في هذا الوجه بشاهدين:

أ- روى عبد الرحمن الرازي فقال : (سألت أبي عن نصر بن علي وأبي حفص الصيرفي أيهما أحب إليك؟ قال : نصر أحب إلي ، وأوثق منه ، وأحفظ منه ، قلت لأبي : ما تقول في نصر بن علي ؟ فقال : ثقة)¹.

وأبو حفص الصيرفي هو عمرو بن علي بن بحر ، أبو حفص الفلاس الباهلي²، وكنية نصر بن علي أبو عمرو ، وهما بصريان ، قدم أبوحاتم نصرا على أبي حفص في الوثوق في الحفظ.
ب - وروى عبد الرحمن الرازي فقال : (سئل أبي عن روح بن جناح فقال : أخوه مروان بن جناح أحب إلي منه، يكتب حديثهما ولا يحتج بهما)³.

قلت: كذا قال أبو زرعة الرازي ، وهو في ترجمة روح بن جناح أبي سعد الشامي، وذكر أبو حاتم نحو هذا الكلام ولم يزد عليه شيئاً.⁴

1- المصدر السابق 471/8 رقم 2159.

2- المصدر السابق 249/6 رقم 1375.

3- المصدر السابق 3 / 494 رقم 2243

4- المصدر السابق 3 / 494 رقم 2243 و انظر 274/8 رقم 1250.

3- على اعتبار الاتفاق في الاسم والنسب والافتراق في الكنية:

من شواهد هذا الوجه:

أ- قيل لأبي حاتم : (وهب الله بن راشد أحب إليك أم وهب بن راشد الرقي؟ قال : وهب الله لا يقرن إلى ذلك ، ووهب الله بن راشد محله الصدق)¹.

وهب الله الأول هو وهب الله بن راشد المكنى بأبي زرعة ، كان مؤذنا ، سئل أبوحاتم عن حاله فقال: (بين ذلك)، - أي بين الجرح والتعديل ، في منزلة وسطى بينهما- ولم يتبين أبو زرعة من حاله لأنه لم يكتب عن أحد عنه.²

وأما الثاني فهو وهب بن راشد الرقي ، وسماه أبو حاتم ب (وهب الله) لإتمام الإضافة ، لأن الوهب يضاف إلى الواهب ، وهو الله عز وجل ، وأما من جهة الحال فقد اضطرب أبوحاتم فيه ، قال وهو يوازن (محله الصدق) ، وقال في ترجمته : (منكر الحديث ، حدث بأحاديث بواطيل)³.

¹- المصدر السابق 9 / 27 رقم 120

²- المصدر السابق .

³- المصدر السابق ترجمة رقم 121.

ب - وسئل عن عبد الله بن الحارث بن محمد بن حاطب - أبي الحارث الجمحي المدني - فقال: (محله الصدق، صالح الحديث ، والمخزومي أحب إلي منه)¹.

والمخزومي المذكور هو عبد الله بن الحارث بن عبد الملك المكي ، يكفي في الرفع من منزلته عند أهل العلم أن الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل والحميدي وإسحق بن راهويه رواوا عنه.²

ج - سئل أبو حاتم عن محمد بن الصباح الجرجاني أحب إليه أو محمد بن الصباح البزاز ؟ فقال : (محمد بن الصباح البزاز الدولابي أحب إلي)³.

وجرجايا هي قطر مشهور بالعلم ، ضبطه أبو حاتم بأنه بين واسط وبغداد⁴ ، ومحمد بن الصباح أحد علمائها ، روى عنه أبو زرعة الرازي وقال : (كان عندنا ثقة) ، وقال أبو حاتم : (صالح الحديث) ، وقدم عليه محمد بن الصباح البزاز ، وهو الذي يسبقه في الترجمة ، والبزاز هذا كنيته أبو جعفر ،

¹ - المصدر السابق 33/5 رقم 148.

² - المصدر السابق ترجمة رقم 147.

³ - المصدر السابق 289/7 رقم 1570.

- أنظر ما أثبتناه عن هذا القطر في معرض حديثنا عن رحلات أبي حاتم الرازي - المشيخة والرحلات - الجزء الثاني -
⁴ أبو حاتم الرازي وجموده في خدمة السنة النبوية - ص 461.

بغدادى الأصل ، يعرف بالدولابى ، وهو من شيوخ أبى حاتم
وأبى زرعة ، حدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ،
وكان أحمد يقدره ويعظمه ، ، سئل أبو حاتم عن حاله فقال : (ثقة ، ممن يحتج بحديثه)¹.

د- وسئل عن محمد بن زياد أبى الحارث فقال : (محله
الصدق ، وهو أحب إلينا من محمد بن زياد الألهانى)².
ومحمد بن زياد أبو الحارث هو مولى عثمان بن مظعون
القرشى ، مدينى الأصل ، قدم البصرة ، وثقه أحمد بن حنبل
وقدمه فى حماد بن سلمة ، ووثقه يحيى بن معين ، وروى عن
الثقات من أمثال شعبة بن الحجاج.

وأما الألهانى فهو أبو سفيان ، رجل ثقة ، وثقه يحيى بن
معين وقال أبو حاتم : (لا بأس به)³، لكن منزلته ليست
كالأول.

¹- المصدر السابق 7 / 289 رقم 1569.

²- المصدر السابق 7 / 257 رقم 1407.

³- المصدر السابق 7 / 257 رقم 1408.

هـ- وسئل أبو حاتم عن محمد بن المنهال العطار ومحمد بن المنهال الضرير فأجاب : (جميعا ثقتان ، والضرير أحفظ وأكيس).¹

قلت : وهذا في منتهى الحكم والضبط أن يصفهما بما تساويا فيه ثم يضيف خصلة السبق وهي الفضيلة ، والفضيلة هي الخصلة الزائدة على الحد المشترك بين الناس من الفضائل. والموازنة بين هذين الرجلين لم تقع طفرة بل لها خصائص علمية وموضوعية ، منها أن الترجمتين لا ثالث لهما في باب من يسمى بمحمد واسم أبيه المنهال² ، وهما من طبقة واحدة ، من أشياخ أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ، وفضلا عن هذا كله هما ثقتان حجتان لا يدفعان عن صدق.

محمد بن المنهال هو العطار ، أخو الحجاج بن المنهال الأنماطي ، والثاني هو محمد بن المنهال أبو عبد الله الضرير البصري ، وصفه أبو زرعة فقال : (سألت محمد بن المنهال أن يقرأ علي تفسير أبي رجاء ليزيد بن زريع فأملى علي من

¹- المصدر السابق 8 / 92 رقم 395

²- انظر المصدر السابق.

حفظه نصفه ، ثم أتيته يوماً آخر بعدكم¹ فأملى علي من حيث انتهى ، فقال : خذ ، فتعجبت من ذلك ، وكان يحفظ حديث يزيد بن زريع² .

4- على اعتبار الاتفاق في الكنية:

من شواهد هذا الوجه :

أ- ما رواه عبد الرحمن الرازي قائلاً: (سئل أبي عن أبي مودود المدني فقال: اسمه عبد العزيز بن أبي سليمان ، وهو أحب إلي من أبي مودود البصري الذي قدم الري الذي اسمه فضة)³ .

ولا نرى لهذا التقديم وجهها إلا في كونهما متفقين في الكنية وإلا فإن عبد العزيز بن أبي سليمان هو رجل ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، أما فضة أبو مودود فهو رجل ضعيف ، ضعفه أبوحاتم الرازي⁴ ، وقد وازن بينهما لأجل التفريق حتى لا يظن أنهما واحد.

1- الأجدر أن تكتب مفرقة هكذا : بعدكم ، يريد أنه رجع إليه بعد أيام ، والصيغة هي للمبالغة .

2- المصدر السابق.

3- المصدر السابق 5 / 384 رقم 1791.

4- المصدر السابق 7 / 93 رقم 531

ب- وروى قائلًا : (سألت أبي عن أبي بكر النهشلي فقال:
شيخ صالح يكتب حديثه ، وهو أحب إلي من أبي بكر
الهذلي)¹.

والنهبلي هو ابن قطاف ، كذا نسبه أبو حاتم الرازي ، وروى
عثمان بن سعيد الدارمي - فيما حكاه ابن أبي حاتم - أن وكيع
بن الجراح كان يقول : (أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطاف
، لا يقول : النهشلي)، وعلق عبد الرحمن الرازي على هذا
بقوله : (هو بابن أبي القطاف أشبه منه بابن القطاف) ، وهو
رجل كوفي ، ثقة ، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن
سعيد القطان ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما
2.

وأما الهذلي فاسمه سلمى - بضم الأولى - ابن عبد الله بن
سلمى ، هذلي بصري ، وهو ابن بنت حميد بن عبد الرحمن
الحميري ، رجل ضعيف ، اجتمعت فيه كل آفات الضعف ،
وشرها الكذب ،³ وهذه الموازنة هي للتفريق.

¹- المصدر السابق 9/ 344 رقم 1536

²- راجع المصدر السابق.

³- راجع ترجمته في المصدر السابق 4/ 313 رقم 1365.

المطلب الثاني : المعيار العلمي.

وهو معيار مهم في الباب ، فهو في نظري عمدة فنون علم الحديث وأحد أركانه الأساسية ، والسبب في ذلك أنه يتضمن كل الصفات والشروط والخصال العلمية المطلوبة في الراوي ، وعلى أساس هذه الخصال والشروط تقبل روايتها أو ترد ، لذلك وجدنا أبا حاتم الرازي يجرح الرواة من خلالها ويعدل ، فقد فاضل بين الرواة وخير ، على مقتضى تلك المعايير فميز رحمه الله بين العالم بالحديث والأعلم به ، مرجحا الأعلم على العالم ، كما أن العلم وحده غير كاف في هذا الفن ما لم يكن صاحبه فهما وعارفا بأحكامه لذلك قدم من هو أفهم على من علم فقط ، سمعه عبد الرحمن الرازي مرة وقد ذكر له أبو عبد الله الطهراني وأبو زرعة الرازي فقال : (كان أبو زرعة أفهم من أبي عبد الله الطهراني ، وأعلم منه بكل شيء بالحديث والفقهِ وغيره).¹

ثم تتدرج الموازنة بأبي حاتم في مسالك وعرة ودقيقة ، فالفاهم العالم قد لا يكون حافظا وليس كل فاهم عالم حافظا، والحفظ

¹- مقدمة المعرفة ص 311.

شرط في التحمل ، لذلك وجدناه يعطي للحفظ نصيبا من الاهتمام فيجعله معيارا في الموازنة ، وبمقتضاه وازن بين الحفاظ فقدم من الحافظ على من دونه في الحفظ ، ومن كان دون الحفاظ حفظا فهو " ليس بالقوي" في الرواية ، والحافظ هو القوي ، سئل مرة عن داود بن قيس الفراء فقال : (هو ثقة ، هو أقوى عندنا من هشام بن سعد ، وكان القعنبى يثني عليه)¹ ، وإلى الحفظ أشار في موازنة أخرى فقال : (أبو داود أحفظ من أبي أحمد)² ، وأبو داود هو سليمان بن داود الطيالسي ، وأبو أحمد هو الزبيري محمد بن عبدالله بن الزبير .

ولا بد للحفظ أن يكون مصحوبا بالإتقان ، والإتقان هو إحكام الرواية من التخليط والتدليس ، يقول ابو حاتم : (الأعمش حافظ يخالط ويدلس ومنصور أتقن لا يدلس ولا يخالط)³ ، ومنصور هو ابن معتمر السلمي ، والشاهد في هذا النص هو أن أباحاتم الرازي جعل الإتقان في عدم التخليط والتدليس ، فكم من حافظ خلط ودلس ، وفي بعض الموازنات جمع بين الحفظ

¹- الجرح والتعديل 423/3 رقم 1924 .

²- المصدر السابق 113/4 رقم 491 .

³- المصدر السابق 179 /8 رقم 778 .

والإتقان حال الترجيح ، يقول: (حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد)¹، وحفص هو ابن غياث ، وأبو خالد هو سليمان بن حيان الأحمر .

وأجاب من سأله عن زائدة بن قدامة وزهير بن معاوية فقال: (زهير اتقن من زائدة "... وهو أحفظ من أبي عوانة ، وهما يوازنان إذا حدثا من كتابهما ، لم أبال بأيهما بطشت...)²، والبطش هو الأخذ بالقوة والشدة ، وهي عادته في أخذ العلم إذا ترجح له بهذه الكيفية ، وهي من ألفاظه في الموازنة .
ومن مقاييس الحكم على الرواة عند أهل النقد أن من تحلى بصفتي الحفظ والإتقان كان ثقة ، ومن قالوا فيه " ثقة " فهو موثق ، وكل موثق هو موثوق به ، ومن وثقوا به فقد ائتمنوه على العلم ، ومثل هذا يقال له الثبت أيضا، والثبت والثقة هما وصفان في مرتبة واحدة من مراتب التعديل، قال أبو حاتم في بيان حال حريز بن عثمان الرحبي الحمصي : (ولا أعلم بالشام أثبت منه) ، وهذا تقديم مطلق لأنه شمل المصر بأكمله ، ثم خصص في الموازنة فقال : (هو أثبت من

¹- الجرح والتعديل 186/3 رقم 803.

²- المصدر السابق 589/3 رقم 2674

صفوان بن عمرو وأبي بكر بن أبي مريم ، وهو ثقة متقن) ¹ ،
وسئل عن حفص بن سليمان أبي عمر المقرئ وحاله في
الحروف فقال : (أبو بكر بن عياش أثبت منه) ² ، وسئل عن
عيسى بن المسيب أهو أحب إليه أم بكير بن عامر؟ فقال : (
بكير أثبت عندي) ³ ، ونحو هذا جاء في ترجمة يونس بن
راشد فقد سئل عن حاله فقال : (كان أثبت من عتاب بن
بشير) ⁴.

ومن شروط الثبت اليقظة والكياسة والفصاحة ، وهي
شروط لا بد وأن تصاحب الرواية منذ دخولها في الصدر أو
تدوينها في السطر إلى حال تأديتها للأمة ، وقد تكلم
المصنفون في علم مصطلح الحديث على هذه الشروط في
باب " كتابة الحديث وكيفية ضبطه وتقييده " ، وفي باب " صفة
رواية الحديث وشرط أدائه " ، وفي باب " معرفة آداب المحدث
" وفي باب " معرفة آداب طالب الحديث " ⁵.

¹- المصدر السابق 3/ 289 رقم 1288.

²- المصدر السابق 3/ 174 رقم 744.

³- المصدر السابق 6/ 288 رقم 1600.

⁴- المصدر السابق 9/ 239 رقم 1003.

⁵- راجع هذه الأبواب في مقدمة ابن الصلاح ، حيث أدرج الحافظ ابن الصلاح الأبواب في الأنواع..

وقد أولى أبوحاتم لهذه الشروط عناية علمية فائقة حين وازن بمقتضاها بين الرواة فقدم وأخر ، يقول في شرط اليقظة : (كان يزيد بن عبد ربه صدوقا ، أيقظ من حيوة بن شريح الحمصي) ¹ ، ويقول : (بشر بن هلال الصواف محله الصدق ، وكان أيقظ من بشر بن معاذ) ²، ونحو هذا جاء في ترجمة أحد شيوخه وهو موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي ، فقد بين حاله بقوله : (ثقة ، كان أيقظ من الحجاج الأنماطي) ³.

وفي شرط الكياسة يقول : (كان جرير أكيس الرجلين ، جرير أحب إلي) ⁴ ، فقدم هنا جرير بن عبد الحميد الضبي على سلام بن سليم الحنفي الكوفي ، وهذا التقديم إنما هو مقيد في حديث حصين بن عبد الرحمن السلمي ، والواقع أن الكياسة لا معنى لتقيدها في حديث شيخ معين إلا أن يكون المقدم وهو جرير المتميز بالظرافة وحسن الخلق عن سلام بن سليم وإلا فهما ثقتان حجتان ضابطان، ويبدو أن أبحاثهم كان يجب

¹- الجرح والتعديل 279/9- 280 رقم 1175 وانظر 307/3 رقم 1367.

²- المصدر السابق 370/2 رقم 1426.

³- المصدر السابق 136 /8 رقم 615.

⁴- المصدر السابق 506 /2 رقم 2080.

الفصحاء البلغاء الذين لهم لسان طليق في السرد وقد استطاع
رحمه الله أن يميز بذوقه العلمي بين الفصيح من غير الفصيح
، أو ممن هو أقل في الفصاحة ، فمن مجموع ثلاثة آلاف
شيخ لم يقدم سوى رجلين ، جاء في ترجمة عبد الأعلى بن
مسهر من قول أبي حاتم : (ثقة ، وما رأيت ممن كتبنا عنه
أفصح من أبي مسهر وأبي الجماهر)¹ ، وأبو الجماهر هو
محمد بن عثمان التنوخي، أبو عبد الرحمن الكفرتوتي.
ولم لا تكون الفصاحة شرطاً في التبليغ والأحاديث جاءت عن
الأصل معربة ، فمهما رويت بقراءة لحن أو مصحف تغير
معناها وتبدل مفهومها.

والحفاظ الأثبات وإن كانوا في مستوى واحد من الضبط
والإتقان فإنهم يتفاوتون في حجم ما يروون ، منهم من يروي
القليل ومنهم من يروي الكثير ، ومن روى الكثير قدم على من
روى القليل، يقول أبو حاتم : (عبد الله بن عون ثقة، وهو
أكثر من سليمان التيمي)² ، والتيمي هو سليمان بن طرخان ،

¹- المصدر السابق 29/6 رقم 153.
²- الجرح والتعديل 131/5 رقم 605.

أبو المعتمر، ويقول في موازنة أخرى : (لا أقدم بالشام بعد الأوزاعي على سعيد بن عبد العزيز أحدا ، والأوزاعي أكثر منه)¹، وسئل عن عاصم بن بهدلة فقال : (هو صالح ، هو أكثر حديثا من أبي قيس الأودي وأشهر منه ...)² .

وإذا كانوا يتفاوتون في حجم ما يروون فإنهم يتفاوتون في الصفة التي يروون بها ، وهذا من جهة مظهرهم وشكلهم وحسن تصرفهم كأن يكون بعضهم أرشق من بعض ، والرشاقة في حسن المظهر ولطافة الصورة ، وتعني التهذيب³، قال أبو حاتم : (كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المدني، وهو بصري صدوق)⁴.

أو يكون بعضهم أحلى حديثا من بعض ، والناقد الجهبذ لا يطلق هذا الحكم إلا إذا كان له ذوق علمي رفيع ، فالحديث الحلو هو الحديث الذي جمعت فيه أوصاف الضبط من صحة وسلامة وعلو ، وضده المر وهو الذي جمعت فيه الآفات فصيرته ضعيفا أو موضوعا ، يقول عبد الرحمن الرازي : (

¹- المصدر السابق 43/4 رقم 184.

²- المصدر السابق 341/6 رقم 1887

³- لسان العرب 5 / 221 مادة (رشق)

⁴- الجرح والتعديل 6 / 249 رقم 1375.

سألت أبي عنه - يعني شعيب بن الليث بن سعد- قلت هو أحب إليك أو عبد الله بن عبد الحكم ؟ فقال : شعيب أحلى حديثاً).¹

وإذا جمع الراوي كل خصال الضبط وصفات الخير المطلوبة تبوأ مرتبة عليا بين أقرانه وأصحابه يتبين ذلك من قوله لما سئل عن حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أبي أيوب : (حيوة أعلى القوم "... فقيل له : ومن الليث ؟ قال الليث أحب إلي ، وهو أفضل الرجلين).²

فهذه كما نلاحظ هي صفات أخلاقية وخصال علمية مطلوبة ، استخدم فيها أبو حاتم صيغة المبالغة فجاءت كلها على وزن (أفعل) ، مثل : (أحفظ) ، (أضبط) ، (أوثق) ، (أشهر) ، (أفهم) ، (أكثر) ، (أعلم) ، (أفقه) ..تارة يستخدم ثلاث صيغ في موازنة واحدة ، وتارة صيغتين وتارة يبقى على واحدة، وهي الحالة الغالبة ، وهذا كله يجري على حسب اختلاف أحوال الرواة ، وهناك خصال علمية أخرى وازن أبو حاتم من خلالها بين الرواة نوردها في الحالات الآتية :

¹- المصدر السابق 4/ 351 رقم 1538.

²- المصدر السابق 3/ 307 رقم 1366.

1- التقديم بحسب صحة كتب الراوي مع الحفظ ، من

شواهدها :

أ - قول عبد الرحمن الرازي : سألت أبي عن أبي عوانة فقال : (كتبه صحيحة ، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا ، وهو صدوق ثقة ، وهو أحب إلي من أبي الأحوص ، ومن جرير بن عبد الحميد ، وهو أحفظ من حماد بن سلمة)¹ ، وأبو عوانة هو وضاح مولى يزيد بن عطاء ، كان عبد الرحمن بن مهدي يقدم كتابه ويقول : (كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم - يعني ابن بشير -) ، وأشار أحمد بن حنبل بن حنبل إلى ذلك فقال: (إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم) ، ثم ذكر قول عفان بن مسلم الصفار: (كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثبت، وأبو عوانة في جميع حاله أصح حديثا عندنا من هشيم)² .

ب- ومن شواهد هذه الحالة أنه سئل عن شريك القاضي وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ ؟ فقال : (هما في الحفظ

¹- المصدر السابق 41/9 رقم 173.

²- المصدر السابق.

سواء ، غير أن أبا بكر أصح كتابا) ، قلت : ولصحة كتابه
روى عنه الكبار من أمثال عبد الرحمن بن مهدي و أبي
بكر بن أبي شيبة ويحيى بن آدم وسفيان الثوري وعبد الله بن
المبارك وأبي داود الطيالسي وعلي بن المديني وأحمد بن
حنبل ويحيى بن معين وغيرهم من الجهابذة.
2- التقديم بحسب تحصيل الحديث بسند عال إلى شيخ
معين:

من شواهد هذه الحالة قول عبد الرحمن الرازي: سمعت
أبي يقول : (الليث بن سعد أحب إلي من المفضل بن
فضالة المصري)¹، والليث بن سعد هو ابن عبد الرحمن ،
كنيته أبو الحارث ، وصفه الإمام أحمد بأنه كثير العلم
وصحيح الحديث، ومفضل بن فضالة هو قتباني تقاضى
على مصر ، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة ، و
الليث والمفضل بن فضالة مصريان، ووجه التقديم يكمن في
أن الليث روى عن الزهري من دون واسطة ، وكان سماعه
من الزهري قراءة ، وأما المفضل فروايته عن الزهري إنما

¹- الجرح والتعديل 7/ 179-180 رقم 1015

هي عن طريق تلامذة الزهري كعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وغيرهما، فليت على المفضل مزية علو في السند إلى الزهري.

3- التقديم بحسب ضبط رواية مصنف معين: من شواهد هذه الحالة قول عبد الرحمن الرازي : (قلت لأبي : القعنبى أحب إليك في الموطأ أو إسماعيل بن أبي أويس؟ قال: القعنبى أحب إلي ، لم أر أخشع منه).¹

والقعنبى هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثى ، كنيته لأبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة ، سكنها مدة ، روى الموطأ عن مالك بن أنس ، ثقة عابد ، كان يحيى بن معين وعلى بن المدينى لا يقدمان عليه أحدا في الموطأ، ورجحه أبو حاتم على إسماعيل بن أبي أويس- وهو من رواة الموطأ أيضا- لما علم في هذا الأخير من الغفلة ، وكان أبو حاتم قد وقف على ظاهرة الضعف فيه لما أخذ عنه الحديث بالمدينة.²

¹- المصدر السابق 5 / 181 رقم 839.

²- أنظر الجرح والتعديل 2 / 180-181 رقم 613.

أما القعنبى فقد سمع منه أبو حاتم وروى عنه، وبين حاله بقوله: (بصري ثقة حجة) ، وسمع منه الموطأ بصفة خاصة ، يقول أبو حاتم : (سألتناه أن يقرأ علينا الموطأ فقال : تعالوا بالغداة، فقلنا: مجلس عند الحجاج ، قال : فإذا فرغتم من الحجاج ، قلنا نأتي مسلم بن إبراهيم ، قال : فإذا فرغتم ، قلنا: يكون وقت ظهر ونأتي أبا حذيفة ، قال: فبعد العصر ، قلنا نأتي عارم ، قال : فبعد المغرب ، قلنا نأتيه بالليل فيخرج علينا كثر ، ما تحته شيء في الصيف ، في الحر الشديد ، فكان يقرأ علينا وعليه كساؤه ، ولو أراد لأعطى الكثير).¹

ومما رفع من مكانة القعنبى عند أبي حاتم أنه كان من أكثر الشيوخ خشوعا ، مات رحمه الله في أول سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة.²

4- التقديم على اعتبار قلة المخالفة:

المخالفة المقصودة في هذه الحالة هي " ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه " وهذا هو الذي يطلقون عليه لقب

¹- المصدر السابق 5/ 181 رقم 839 .

²- تقريب التهذيب 71/1 رقم 527.

" الشاذ" في الاصطلاح¹، ولحماية العلم وصيانتها نظر العلماء في المخالفات، وفرقوا بين المخالفة المقبولة والمخالفة غير المقبولة ، وميزوا بين الرواة على اعتبار من هو أقل اختلافاً ومن هو أكثر اختلافاً ، ومن شواهد هذه الحالة أن أبا حاتم الرازي سئل عن عاصم بن أبي النجود وعبد الملك بن عمير أيهما يقدم ؟ فقدم عاصم على عبد الملك وقال: (عاصم أقل اختلافاً عندي من عبد الملك).² والمفهوم من كلام أبي حاتم هذا أن عاصم يخالف في العلم وإن كان ثقة ، وسبب المخالفة من سوء حفظه وقلة ضبطه ، فقد تكلم فيه ابن عليّة وقال: (كأن كل من كان اسمه عاصم سييء الحفظ)، ورماه أبو حاتم بهذا الوصف حين سئل عن حاله فقال : (محله عندي محل الصدق ، صالح الحديث ، ولم يكن بذاك الحافظ) ، وكان شعبة بن الحجاج يختار الأعمش عليه في التثبت في الحديث ، وكان أحمد بن حنبل يقدم الأعمش عليه في الحفظ.³

¹-شرح النخبة للحافظ ابن حجر ص 14.

²- الجرح والتعديل 341/6 رقم 1887.

³- المصدر السابق.

وإذا وازنت بين حفظ عاصم بن أبي النجود وعبد الملك بن عمير وجدت الفرق كبيرا ، فعبد الملك بن عمير ضعيف الحفظ ، بل لم يوصف به ، يقول الإمام أحمد : (عبد الملك يختلف عليه الحفاظ) ، وفي رواية أخرى : (عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جدا مع قلة حديثه ، ما أرى له خمسمائة حديث ، وقد غلط في كثير منها) ، ووصفه يحيى بن معين بالمخاط ، وفي رواية أخرى ضعفه ، وسئل أبو حاتم عنه فقال : (ليس بحافظ هو صالح ، تغير حفظه قبل موته)¹ ، ولذلك لا نستغرب من تقديم أبي حاتم لعاصم على عبد الملك في الحفظ ، فهو عالم وعارف بحالهما من هذا الوجه.

5- الموازنة على اعتبار خصلة من خصال الضعف:

من شواهد هذه الحالة أنه سئل عن بشر بن ميمون فقال : (بشر بن ميمون وجعفر بن الزبير متقاربان في الإنكار ، روايتهما عن القاسم أبي عبد الرحمن ، وأحاديثهما عن القاسم منكرا ، ويذكر عنهما صلاح)².

¹- المصدر السابق 5/ 360-361 رقم 1700.

²- المصدر السابق 2/ 366 رقم 1409.

لم تذكر لبشر بن ميمون غير رواية واحدة رواها عنه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، رواها عنه بشر بن المفضل ، وهي رواية معلولة بالانطكاره ومن أجلها ذكروه في الضعفاء.¹

وجعفر بن الزبير وإن كان أروى للحديث من بشر فإنه أضعف منه بكثير وأهلك، وبشر قواه يحيى بن معين أما هذا فقد أجمعوا على ضعفه وتتركه بل من النقاد من رماه بالكذب ، كان يزيد بن هارون يقول: (كان جعفر بن الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد ، مصلاهما ، وكان الزحام على جعفر وليس عند عمران أحد ، وكان شعبة يمر بهما فيقول : يا عجا للناس ، اجتمعوا على أكذب الناس - يعني جعفرا- وتركوا أصدق الناس - يعني عمران -) ، كانت هذه المقالة هي بداية الهجران حيث وقع الازدحام على عمران وتركوا جعفرا.²

ووجه الموازنة بين بشر وجعفر هو أن جعفرا روى أحاديث منكرة عن القاسم بن عبد الرحمن ، وأما قول شعبة : (

¹- المغني في الضعفاء 1/ 107 رقم 925.

²- الجرح والتعديل 2/ 479 رقم 1949.

اجتمعوا على أكذب الناس) فهو قول لا يتضمن الإشارة إلى الكذب بمعناه الاصطلاحي وإنما يشير إلى كثرة أخطائه وأوهامه الفاحشة التي جاوز بها الحد وإلا فإن النص المتقدم يفيد أن الرجل كان من العباد كقرينه ، وإلى ذلك أشار أبو حاتم بقوله : (ويذكر عنهما صلاح).

6- الموازنة على اعتبار الجهالة وعدمها:

وهي على أربعة مستويات: الجهالة وشبه الجهالة والستر والشهرة.

فعلى مستوى الجهالة يقول - وقد سئل عن خالد بن يحيى والقاسم بن الحكم العرني - : (جميعا ليس - كذا - بذاك المعروفين).¹

وعلى مستوى شبه الجهالة يقول في بيان حال حجية بن عدي : (شيخ لا يحتج بحديثه ، شبيه بالمجهولن شبيها بشريح بن النعمان الصائدي وهبيرة بن يريم)،² وفي ترجمة شريح بن النعمان الصائدي أكد نحو هذا الكلام ، فقد سئل

¹- المصدر السابق 3/ 368 رقم 1675.

²- المصدر السابق 3/ 314 رقم 1400.

عنه وعن هبيرة بن يريم فقال: (ما أقربهما) ، فقيل له :
يحتج بحديثهما؟ فقال : (لا ، هما شبيهان بالمجهولين).¹
وعلى مستوى الستر يقول في بيان حال عبد الحكم بن
ذكوان السدوسي : (بصري) ، فسئل (هو أحب إليك أم
عبد الحكم القسلي صاحب أنس؟ قال: هذا أستر منه)².
وعبد الحكم القسلي هو عبد الحكم بن عبد الله البصري
ضعفه أبو حاتم ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وذكره ابن
حبان في الضعفاء والمتروكين ، وقال : (عامة ما يرويه لا
يتابع عليه) ،³ أما عبد الحكم بن ذكوان السدوسي فإنه
عاش مستورا إلى حد أن يحيى بن معين سئل عنه فلم يعرفه
.

وعلى مستوى الشهرة فقد قدم الأشهر على المشهور ،
والأشهر على المجهول ، سئل عن نصر بن نجيح الأشعري
البصري فقال: (هو شيخ لا أعرفه ، ومسكين بن أبي
فاطمة أشهر منه).⁴

¹- المصدر السابق 4 / 333-334 رقم 1460.

²- المصدر السابق 6 / 36 رقم 190.

³- الميزان 2 / 536 رقم 4754.

⁴- الجرح والتعديل 8 / 465 رقم 2135.

والصواب ما ذكر فإن نصر بن نجيح غير مشهور بالرواية ،
لم ترتفع عليه جهالة العين ، لم يرو عنه غير موسى بن
إسماعيل في رواية رواها عن موسى بن أنس، وحاله غير
معروف ، أما مسكين بن أبي فاطمة - وهو ابن عبد الله -
فحاله معروفة بالوهن في حديث رواه عن أبي أمامة ،
وجهالة العين مرتفعة عنه فقد روى عنه أكثر من اثنين.¹
وسئل عن مخلد بن الحسين البصري فقال : (هو أحب
إلي من عمر بن المغيرة وأشهر منه)² ، ودواعي الموازنة
بين هذين الرجلين هي في كونهما بصريان ، وفدا إلى
المصيصة فسكنها ، غير أنهما تباينا من جهة الحال ، فمخلد
بن الحسين له روايات مقبولة عن شيوخ مشهورين من أمثال
هشام بن حسان والأوزاعي وموسى بن عقبة وحماد بن زيد
استفادها عنه المشاهير من أمثال عبد الله بن المبارك والوليد
بن مسلم زيادة عن المسيب بن واضح وموسى بن أيوب ،
لم يذكر أبو حاتم في بيان حاله سوى هذا التقديم ، وكفى به
بيانا للحال .

¹ - انظر ترجمته في المصدر السابق 8 / 329 رقم 1523 .

² - المصدر السابق 8 / 347-348 رقم 1592

أما عمر بن المغيرة فحاله لا يرقى إلى حال مخلد بن الحسين من جهة الشهرة فقد روى أحاديث قليلة لا تكفي في بيان الحال لذلك وصفه أبو حاتم بأنه (شيخ).¹

المطلب الثالث : معيار الصفات الخلقية².

وهو معيار اتخذه العلماء وسيلة للتمييز بين الرواة، ويدخل عندهم في باب الألقاب، وذلك حين يصفون الواحد بأنه (أعرج) والثاني (أعور) والثالث (أحول) والرابع (أبرش) والخامس (أزرق) والسادس (أسود) والسابع (أشقر) والثامن (أصم) ...وقد جرى عندهم هذا في مجرى العلم حين يريدون به الوصف ، أما القدر فلم يجوزه أحد منهم.

ولم أظفر من موازنات أبي حاتم - منطلق هذا المعيار - سوى بصفتين أحسبهما من الصفات الخلقية وهما السن والاختلاط.

فالسنة ظاهرة خلقية لا مرد لها ، استعان به العلماء في ضبط المواليذ والوفيات، وضبط الأسانيد والطبقات، ولم يكن

¹- المصدر السابق 6 / 136 رقم 746.

²- بفتح الحاء وسكون اللام.

أبو حاتم يرمي بموازناته بين الرواة على اعتبار السن إلا إلى تحقيق الغرض العلمي ، من شواهد ذلك أنه سئل عن جويرية بن أسماء فقال: (صالح الحديث ، وهو في السن مثل مالك يحدث عن نافع) ¹ ، لقد استنتج أبو حاتم تقاربهما في السن من جهة روايتهما عن نافع مولى ابن عمر ، ومالك لا يشاركه أحد في شيوخه إلا من كان من أقرانه. وسئل عن سلام بن مسكين أهو أحب إليك أم أبو هلال؟ فقال : (أبو هلال أشبه بالمحدثين ، وما أقربهما في السن)². يهمننا من كلامه قوله : (ما أقربهما في السن) لأنهما توفيا في سنة واحدة ، وهي سنة سبع وستين ومائة.³

المطلب الرابع : المعيار العقدي والمذهبي.

اعتمد كثير من الرواة هذا المعيار في بيانهم لأحوال الرجال ، فعدلوا بمقتضاه وجرحوا ، وسلكوا في ذلك مناهج مختلفة : منهم المتشدد ومنهم المتساهل ومنهم المعتدل ، ثم كان منهم من منهجه على التفصيل ومنهم من أخذ بقواعد

¹- الجرح والتعديل 2/ 531 رقم 2206.

²- المصدر السابق 7/ 274 رقم 1484.

³- أنظر التقريب 1/ 342 رقم الترجمة 619 و 2/ 166 رقم 267.

العلم معتبرا أن الإنتماء إلى نحلة عقديّة معينة لا يضر ذا
كان الراوي صدوقا ، صحيح الرواية سالم الضبط، وإذا كان
أبو حاتم الرازي جرح من جرح وعدل من عدل فقد وجدناه
هنا يوازن بين الرواة على اعتبار نحلهم ومذاهبهم ، وذلك
لمقاصد علمية ولا اعتبارات فنية دقيقة اقتضتها قواعد هذا
المنهج الشريف، من ذلك مايلي :

أ- جاء في ترجمة عبد الوهاب بن همام بن نافع اليماني
قوله : (كان شيخا يغلو في التشيع ، كان أغلى في
التشيع من عبد الرزاق).¹

هذا الكلام - من دون شك- هو صريح في نسبة الرجل
للجرح ، فالغلو في التشيع هو مظنة للكذب على الناس في
آل البيت، ومظنة للكذب على آل البيت أنفسهم ، وهو على
أنواع:

- نسبة الكلام إليهم وإلى أئمتهم وهم لم يقولوه.
- أو قالوا شيئا فزيد فيه ، فحرف عن مقصوده وصرف
إلى غير غايته.

¹- الجرح والتعديل 6/ 70-71 رقم 366.

- نسبة الفعل إليهم وهم لم يفعلوه .
- الاعتقاد فيهم بما هو خارج عن حدود المعقول والمنقول من الشرع الحنيف.

والمطلع على آراء أهل العلم المعتبرين في هذا الشأن يجدهم أجمعوا على أن الغلو في التشيع هو آفة في عقيدة المرء ، لأن الغالي يطلق لسانه في صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم بالسوء ، والشرع نهى عن ذلك ، وينتصر لآل البيت بما لم يطلبوه بقولهم وفعلهم ، يقول أبو عبد الله جعفر الصادق عليه السلام : (إنا أهل بيت صادقون ، لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس)، ثم ذكروا في الموضوع كلاما ليس هذا موطن ذكره¹، وبناء على ما تقدم فإن عبد الوهاب بن همام هو واحد من عشرات الرواة الذين كان غلوهم مدعاة للكلام فيهم بالجرح ، وقد عودنا بو حاتم الرازي أنه لا يجرح لمجرد التشيع ، والدليل على ذلك أنه وثق طائفة منهم ، وروى عن عدد يسير منهم ، أما من غالى ، ومس غلوه بضاعته

¹ - أنظر أعيان الشيعة 14 / 166 - 167.

العلمية بالزيادة والنقصان أو بالافتعال والاختلاق فمصير
البضاعة الرد ومصيره - لا محالة - إلى الجرح ، وكانوا
يذكرون هذا الأمر في بيان الحال ، لأن الجرح لا يذكر إلا
ببيان أسبابه ، وقد قرن أبو حاتم عبد الوهاب بن همام
بعبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني - وهو أخوه -
وكان على خلافه لأنه لم يكن مغاليا ، وأحاديثه مقبولة
عند أهل العلم ، ولم يذكره أحد إلا بخير ، وكان من
المصنفين ، ولإحتياط كتبوا أحاديثه للإعتبار فقط¹ ، والفرق
بين الرجلين بين ، وإنما أراد أبو حاتم التمييز .
ب- قول عبد الرحمن الرازي : (سألت أبي عن حكيم بن
جبير فقال : ما أقربه من يونس بن خباب في الرأي
والضعف ، وهو ضعيف الحديث منكر الحديث ، له
رأي غير محمود ، نسأل الله السلامة) ، قال : (
قلت لأبي : حكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟ قال
: ما فيهما إلا ضعيف غال في التشيع ، وهما
متقاربان).²

¹- الجرح والتعديل 6/ 38-39 رقم 204.

²- المصدر السابق 3/ 202 رقم 873.

وازن أبو حاتم في جوابه الأول بين حكيم بن جبير
ويونس بن خباب، فحكيم بن جبير هو الأسدي الكوفي ،
ويونس بن خباب هو أبو حمزة ويقال له أبو الجهم مولى
بني أسد¹ ، وهذان الرجلان وإن روى عنهما شعبة بن
الحجاج وسفيان الثوري وغيرهما فهما ضعيفان ، ولا يلزم
من رواية الثقة عن الضعيف أن الضعيف ثقة ، دليل ذلك
أن شعبة بن الحجاج تركهما كما تكلم فيهما كل من أحمد
بن حنبل ويحيى بن معين وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم
، وقد وزن أبو حاتم بينهما على اعتبار أن رأيهما غير
محمود ، هذا بالإضافة إلى الضعف ورواية المناكير ،
وظهر من جوابه أن الرأي رأيان : رأي محمود وآخر غير
محمود.

الرأي غير المحمود هو الرأي المخالف لما نص عليه
الشرع وما قصده من تشريع الأحكام ، ومن ذلك مقالات
الفرق والمذاهب والتيارات المنحرفة والمناوئة لعقيدة أهل
السنة والجماعة ، ولا شك أن هذا النوع من الرأي مذموم

¹- ترجمته في المصدر السابق 9/ 238 رقم 1001.

بإجماعهم ، وقد تأثر كثير من الرواة بهذه المذاهب والفرق ، فأثر ذلك على مروياتهم من جهة الصدق والضبط والحفظ والعقيدة بل منهم من خالف الحديث والسنة ، إلى هؤلاء أشار يزيد بن زريع ت 182هـ بقوله : (أصحاب الرأي أعداء السنة)¹، وهو يقصد الرأي المعاكس للسنة والمخالف لها.

وقد قيد أبو حاتم في الجواب الثاني الرأي في الغلو في التشيع ، وذلك حين قال في حكيم بن جبير وثوير بن أبي فاختة : (ما فيهما إلا ضعيف ، غال في التشيع، وهما متقاربان).²

المطلب الخامس: المعيار المكاني.

وازن أبو حاتم بين الرواة على اعتبار القطر الذي حلوا به أو ارتحلوا إليه أو على اعتبار كونهم من بلد واحد ، وإذا كان الرواة على هذه الصفة فهم من طبقة واحدة ، وهذه قيود تعين على الحصر ، لأن من أساسيات هذا العلم

¹- شرف أصحاب الحديث ص6

²- قال ذلك في العلل أيضا ، انظر العلل 2 / 26 رقم النص 1553.

الضبط والحصر ، كما أن الموازنة على هذا الاعتبار تجلي حقيقة الراوي وتكشف على حاله ، من شواهد ذلك:

أ - قول أبي حاتم وقد سئل عن يعقوب بن إسحق المكي فقال : (ما أرى بحديثه بأسا ، وهو أحب إلي من علي بن عبد الله بن راشد مولى قراد ، وهما بصريان قدما الري)¹ .

قلت : هذه موازنة مقيدة بقطرين : البصرة والري ، البصرة أصلهما، و الري قدما إليها في رحلة علمية.

ت - يقول عبد الرحمن الرازي في ترجمة سعيد بن داود بن أبي زنبر الزنبري : (قلت : هو أحب إليك أو عبد العزيز بن يحيى المدني الذي قدم الري؟ فقال : ما أقرب بعضهم من بعض)²، أي أنهما متقاربان في الضعف، فالأول بين حاله بقوله (ليس بالقوي) ، والثاني ترك حديثه وقال : (لا أحدث عنه) ، معللا بقوله : (ضعيف)، وهما رجلان مدنيان وفدا إلى الري، فسعيد بن داود خرج من المدينة فسكن بغداد ، ومن بغداد توجه إلى الري ، ولم يصادف غير خال

¹- الجرح والتعديل 9/ 203 رقم 847.

²- الجرح والتعديل 4/ 18 رقم 74

أبي حاتم الرازي - وهو إسماعيل بن يزيد بن مردانبه
القطان -¹ فروى عنه ، وكان عنده موطأ مالك بن
أنس ، وأما عبد العزيز بن يحيى فصادف أبا حاتم
بالري فجلس إليه وسمع منه ثم ترك حديثه لضعف
فيه، ومنهم من رماه بالكذب ، وكان يروي عن مالك
الموطأ لكنه لا يصدق.²

ثم إننا وجدناه يرجح بين الرواة على اعتبار القطر فيقدم من
هو حجازي على من هو من غير الحجاز وذلك لثقته
بالحجازيين ولحبه لهم وتعلق قلبه بهم لسبب واحد هو
قربتهم من النبوة مكانا وسلالة وعهدا وعلماء، من شواهد ذلك
:

أ- قول عبد الرحمن الرازي : (سألت أبي عن عبد الله بن
عبد الله بن جبر فقال : ثقة صدوق ، قلت له : عبد
الله أحب إليك أم موسى الجهني ؟ قال : عبد الله
أحب إلي ، عبد الله حجازي) .³

¹- له ترجمة في تاريخ أصبهان 252/1 رقم 410، وتقدمت الإشارة إليه في الجزء الثالث منة هذه الدراسة.

²- الجرح والتعديل 5/ 400 رقم 1853.

³- المصدر السابق 5/ 91 رقم 417.

ب- وقوله : (سمعت أبي يسأل عن صالح بن كيسان
أحب إليك أو عقيل ؟ فقال : صالح أحب إلي لأنه
حجازي ...)¹.

. المبحث الرابع: معيار القرابة والنسب.

يعتبر هذا المعيار من الناحية المعرفية تابعا للمبحث الرابع
فهو في الأصل مطلب من مطالبه غير أن امتداد مساحة البحث
في هذا الموضوع وتنوع مسأله اقتضت طبيعة المنهج إفراده
بمبحث مستقل ، وهو هذا المبحث المعدود في المرتبة الخامسة
ضمن مباحث هذا الفصل ، والله الموفق .

1- التقديم في القرابات:

¹- المصدر السابق 4 / 410- 411 رقم 1808.

اهتم أبو حاتم مثلما اهتم نقاد العلم بتعيين قرابات الرواة ،
مثل إخوة الرواة وآبائهم وأعمامهم ...، وفائدة هذا التعيين أنه
يعين على معرفة الحال ، وإدراك الجرح والتعديل في أسمى صورهِ
، فإذا كان النقاد يوقعونه بين الناس على الإطلاق فإنه في هذه
الحالة يقع بين الأقرباء ، فكشفهم عن حال الوالد وولده ، والرجل
وأخيه أو إخوته تجنى منه فائدة علمية عالية وهي بيان العوائل
العالمة المهتمة برواية السنة النبوية ، والعوائل كلها ليست على
حالة واحدة من السلامة في رواية السنة ، فمنها العائلة التي
توارثت الرواية برواية الولد عن أبيه عن جده بسند جيد وسليم ،
ومنها العائلة التي سلم بعضها لكن بعضها الآخر كان دون ذلك
، ومنها العائلة التي لم لم يسلم أحد منها في رواية السنة ، يقول
أبو حاتم : (بشر بن الغاز بن ربيعة أخو هشام بن الغاز روى
عن مولى له ...)، كذا قال في صدر الترجمة ، وروى عن دحيم
القاضي ما يلي : (بشر بن الغاز وهشام بن الغاز وربيعه بن
الغاز إخوة ثلاثة)¹.

¹- الجرح والتعديل 2/ 363 رقم 1395.

ومما يدل على أن لهذه الحالة صلة بالعلم اعتناء عبد الرحمن الرازي بها ، فقد كان مهتما بها كاهتمامه بوجوه العلم الأخرى ، إذ كان يتوجه إلى أبيه بالسؤال ليصحح له عما إذا كان الرجل أخا للرجل ، شاهد ذلك قوله : (سألت أبي عن إسحق بن راشد فقال : شيخ ، قلت: هو أخو النعمان بن راشد ؟ قال : لم يصح عندي أنهما أخوان)¹.

وتعيين القرابات بهذه الطريقة هو من صميم علم الموازنة ، هذا العلم الذي ينفرد بخاصية متميزة في حقل الجرح والتعديل ، فصوره وأشكاله إنما تكون في الغالب بحسب طبيعة سؤال السائل وبحسب وضعية مقالة الناقد ، والفوائد العلمية التي يرجى أن تستخلص من فحوى الخطاب إنما هي تابعة لنوع ولصور أشكال القرابات ، و قد وقع اختيارنا على أبي حاتم الرازي لأنه أنموذج حي في الكشف عن هذا العلم ، ومثال فاعل في تكوين مادته ،² من ذلك قوله في ترجمة أنيس بن أبي يحيى : (أنيس أحب إلي من محمد ، وهو عم أبراهيم بن أبي يحيى الضعيف، وهذا ثقة)³.

¹- المصدر السابق 2/ 220 رقم 755.

²- يعتبر كتاب الإرشاد للخليفي في نظري مصدرا مهما في تعيين القرابات وتحديدها.

³- الجرح والتعديل 2/ 335 - 336 رقم 1267

هذه موازنة غنية بالمعاني والدلالات ، أثبت فيها أبو حاتم

قرابتين :

- بين أخوين ، هما : أنيس وأخيه محمد بن أبي يحيى
الأسلمي.

- بين الرجل وابن أخيه ، وذلك أن أنيس هو عم إبراهيم
بن أبي يحيى.

وقد جاء هذا كله مصحوبا ببيان المنازل ، والمنازل نفسها
إنما إنما هي نتيجة موازنة ، فأنيس بن أبي يحيى يتقدم
على أخيه محمد ، وقد اكتفى أبو حاتم بهذا التقديم لأننا
إذا عدنا إلى ترجمة محمد نجده لا يذكر في بيان حاله شيئا
سوى هذا التقديم ، ومحمد على كل حال هو رجل ثقة
وثقه يحيى بن معين في رواية عند ابن أبي حاتم ، وقال
الحافظ ابن حجر (صدوق) ، وأرخ وفاته بسنة سبع
وأربعين ومائة.¹

وقول أبي حاتم في نسبه (ابن أبي يحيى الأسلمي) قيده
بأنه (ابن سمعان) ، فدل هذا على أن أبا يحيى اسمه

¹ - الجرح والتعديل 282/7 رقم 1522 والتقريب ص 447 رقم 6395.

سمعان، و (أبو يحيى) كنيته ، و (الأسلمي) نسبة إلى
مولى أسلم ، يقال هو مولى لعمر بن عبد سهم من
أسلم.¹

وقوله : (وهذا ثقة) إنما تعود على محمد ، وهذا يدل
على أنه نبه على الحال بلفظة ظاهرة ، وإذا كان محمد (
ثقة) فإن مرتبة أنيس تتقدم على المنزلة التي تعبر عنها
لفظة (ثقة) في سلم العدالة.

ثم إن الموازنة بينت حالة أخرى وهي قوله : (وهو عم
إبراهيم بن أبي يحيى الضعيف) ، وإبراهيم هذا هو ابن
لمحمد المذكور ، والضعيف هي رتبة في بيان الحال
وليست لقبا ، وكنية إبراهيم (أبو إسحق) وهو رجل متروك
الحديث.²

وفي النص موازنة أخرى بين الوالد وولده ، فقوله : (وهو
عم إبراهيم بن أبي يحيى الضعيف وهذا ثقة) يعني أن
الولد ضعيف ، والوالد وهو محمد ثقة.

¹- الجرح والتعديل 7 / 282.

²- التقريب ص 33 رقم 241.

ولمحمد بن أبي يحيى ابن آخر اسمه عبد الله بن محمد ،لقبه سحبل ، ينسب في بعض الأحيان لجده ، كان يروي هو وأخوه عن أبيهما محمد ، وهو بخلاف أخيه رجل ثقة ، مات سنة اثنين وسبعين ومائة .¹

وخلاصة القول أن ما ذهب إليه أبو حاتم في تقديم أنيس على محمد هو ما ذهب إليه يحيى بن سعيد القطان قبله ، فقد روى عبد الرحمن الرازي من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال: (نا علي بن المديني قال ك سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي فقال : لم يكن به بأس ، وكان أخوه أنيس أثبت منه) ، وعرض هذا القول على أبي حاتم فأثبت - كما رأينا - نفس التقديم غير أنه رفع محمد بن يحيى إلى رتبة الثقة، فخطاب النص كله وقع جوابا على سؤال أكدت فيه مقالة ناقد ، وقد اثبتناها في هذا التقديم كإشارة للدخول في صلب الموضوع ، لأن ما سيأتي يتضمن نحو هذا أو أكثر ، وفيما يلي عرض للمادة العلمية محللة بالطريقة التي نراها لائقة في البحث

¹- المصدر السابق ص 264 رقم 3600.

والدرس ، مكسورة على موضوعات فرضتها الطبيعة
المنهجية ، نسأل الله حسن البيان والتوضيح " وفوق كل
ذي علم عليم".

2- التقديم في النسب:

أي الموازنة من معيار النسب ، وهي تتنوع إلى نوعين : نوع وازن
فيه ابو حاتم بين الوالد وولده ، ونوع وازن فيه بين الأخ وأخيه أو
إخوته.

- النوع الأول : الموازنة بين الوالد والولد، وهو على صور :

الأولى: تقديم الوالد على الولد ، ومن حالاتها :

أ- أن يكون الوالد أوثق وأقدم في الرواية من ولده ، من ذلك

قوله في خالد بن يزيد بن صالح : (هو ثقة صدوق ،

...وهو أقدم واوثق من ابنه عراك)¹، ونحو هذا الكلام

أثبته في تحليل حديث رواه عراك فقال : (عراك منكر

الحديث ن وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه ، وهو صدوق)²

.

¹- الجرح والتعديل 3/ 359 رقم 1621.
²- العلل للرازي 1/ 220- 221 رقم 640.

ب- أن يكون الراوي أصلح وأرجح من ابنه لكنه لا يتقدم عليه كثيرا ، من ذلك قوله في أبي عامر الخزاز - وهو صالح بن رستم - : (شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو صالح ، وهو أشبه من ابنه عامر) .¹

الثانية: تقديم الولد على الوالد ، ومن حالاتها :

أ- أن يكون الوالد كذابا والولد صدوقا ، من ذلك قول أبي حاتم في إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة : (كان أبوه يكذب ، وهو بخلاف أبيه)² ، فالتفرقة هنا واضحة بين حماد وولده إسماعيل .

ب- أن يكون الولد أحسن حالا من أبيه من جهة الحفظ والضبط وكل شيء ، من شواهد هذه الحالة قوله في هشام بن محمد بن السائب المعروف والده بالكلبي : (كان صاحب أنساب وسمر ، وهو أحب إلي من أبيه)³ ، وسئل عن حال صقر بن عبد الرحمن بن مالك بن مغول

¹ - الجرح والتعديل 403/4 رقم 1764.

² - المصدر السابق 150 /3 رقم 652.

³ - المصدر السابق 69/9 رقم 263

المكنى بأبي بهز فقال: (هو أحسن حالا من أبيه)¹، ثم قال: (صدوق)².

الثالثة: التسوية بين الوالد وولده وذلك في بيان الحال، وهذه التسوية تكون في جهتين: الأولى في العدالة والثانية في الجرح.

من شواهد جهة العدالة أنه سئل عن وائل بن داود المكنى بأبي بكر التيمي فقال: (هو صالح الحديث) ، ثم قيل له: (هو أحب إليك أم ابنه؟) فأجاب: (هما متقاربان)³، أي متقاربان في صلاح الحديث ، وقد وازن بينهما على اعتبار أن بكرا كان يروي عن والده وائل.

الثانية: من جهة الجرح ، من ذلك انه سئل عن عبد السلام بن عبد القدوس فقال: (هو وأبوه ضعيفان)⁴، وأظن أن والده هو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي ، أجمعوا على تضعيفه وترك حديثه.⁵

¹- المصدر السابق 4 / 452 رقم 1994.

²- المصدر السابق.

³- المصدر السابق 9 / 43 رقم 182.

⁴- المصدر السابق 6 / 48 رقم 253.

⁵- المصدر السابق 6 / 55- 56 رقم 295.

- النوع الثاني : الموازنة بين الإخوة.

هذا النوع من الموازنة تارة يجريه أبو حاتم بين الأخ وأخيه
ن وتارة بين الأخ وإخوته ن فإذا كان للراوي أخ من الرواة وازنه
به ، وإذا كان له إخوة وازنه بهم ، ولا يعين منهم سوى رواة
العلم أما الذين ليست لهم رواية فلا يلتفت إليهم ، وهذا النوع
من الموازنات هو الغالب فقد زادت موازناته بين بين الأخ
وأخيه حجما على موازناته بين بين الوالد وولده ، وفيما يلي
وجوه هذه الموازنة :

1- الموازنة بين الأخ وإخوته، وهو على صور :

أ- ينكر عدد الإخوة ثم يقدم واحدا : وهذا التقديم له صور
أيضا :

- صورة يكون فيها المقدم أوثق إخوته ، من ذلك أنه سئل

عن ولد محمد بن زيد فقال: (هم خمسة، أوثقهم عمر

بن محمد ، وهو ثقة صدوق) ¹ . ومحمد بن زيد -

الوالد- هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ،

¹- المصدر السابق 6/ 132 رقم 718.

من الثقات ، ¹وابنه عمر الذي قدمه أبو حاتم هو
مديني نزل عسقلان ، كان يروي عن أبيه وجده زيد بن
عبد الله، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وكذلك
أبو حاتم الرازي ، أما إخوته المذكورون فهم :

-1 أبو بكر بن محمد بن زيد ، وثقه ابو حاتم بقوله:

(لا ثقة لا بأس به) ، روى عنه شعبة وعطاء. ²

-2 زيد بن محمد بن زيد ، كان يروي عن أبيه ونافع

، روى عنه شعبة وعاصم بن محمد العمري ،

وثقه ابو حاتم على نحو ما وثق به أخوه أبو بكر

(ثقة لا بأس به) ، وذكر عدد إخوته على نحو

ما ذكر في ترجمة أخيه عمر. ³

-3 عاصم بن محمد العمري ، روى عن أبيه ، روى

عنه المشاهير من مثل وكيع وأبو نعيم وقبيصة

وأبو الوليد وأحمد بن يونس وعلي بن الجعد ، ذكر

¹- ترجمته في تقريب التهذيب ص 414 رقم 5892.

²- ترجمته في الجرح والتعديل 9 / 337 رقم 1493.

³- ترجمته في المصدر السابق 3 / 572 - 573 رقم 2594.

أبو حاتم في حاله نحو ما ذكر في زيد وأبي بكر.¹

4- واقد بن محمد العمري ، روى عن أبيه ، روى عنه شعبة وأخوه عاصم بن محمد ، بين أبو حاتم حاله بقوله : (لا بأس به ، ثقة ، يحتج بحديثه).²

هؤلاء الإخوة كلهم ثقات إلا أن الموازنة أجريت بينهم لاعتبارات موضوعية عديدة، منها:

- عامل الأخوة.
 - في الرواية عن أبيهم.
 - في من روى عنهم من الثقات.
- وصورة يكون فيها المقدم على إخوته أعلاهم من جهة الرواية، من ذلك قوله : (مسلم بن أبي مريم مولى لبني سليم وهم ثلاثة إخوة : محمد وعبد الله ومسلم بنو أبي مريم، ومسلم أعلاهم).³

¹- ترجمته في المصدر السابق 6 / 350 رقم 1931.

²- ترجمته في المصدر السابق 9 / 32-33 رقم 150.

³- الجرح والتعديل 8 / 196 رقم 858.

هذا الراوي اسمه يسار السلولي ، مدني ، مولى الأنصار ، وقيل في ولائه غير ذلك ، كان يروي عن الصحابة ، أثنى عليه الإمام مالك ، وقال كل من يحيى بن معين والنسائي وأبو داود (ثقة) ، وقال أبو حاتم (صالح) ، ذكر ابن سعد أنه كان شديدا على القدرية ، وكان قليل الحديث على ثقته ، كانت وفاته في ولاية أبي جعفر.¹

ومحمد بن أبي مريم ذكر أبو حاتم - كعادته في التقييد - بأنه مولى لبني سليم ثم لبني ناضرة ، ولم يذكر في ترجمته سوى أنه روى عن سعيد بن المسيب ، روى عنه بكير بن الأشج ، وسكت عن حاله.²

وأما عبد الله بن أبي مريم فقد ذكر أبو حاتم بأنه مولى لبني ساعدة ، وهو قيد يخالف ما سبق ، ذكر أنه روى عن أبي هريرة وقبيصة بن ذؤيب وغيرهما ، ولم يبين حاله بشيء³.

¹- أنظر التهذيب 10 / 125 رقم 255.

²- أنظر الجرح والتعديل 8 / 107 رقم 462.

³- المصدر السابق 5 / 182 رقم 845.

وذكر الحافظ في التهذيب أنه حجازي ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كنيته أبو خليفة ، لم يعرفه علي بن المديني فقال : مجهول.¹

وكيفما مان الحال فالظاهر هو أن مسلم بن أبي مريم هو أعلى هؤلاء ، وإن كانت نسبة الأخوة بينهم هي مغامرة من أبي حاتم ، فلم يجزم أحد من النقاد بذلك ، بل كان ابن سعد يقول عن مسلم : (ليس بأخيها) ،² والله أعلم.

ب- يبين حال الراوي ثم يذكر عدد إخوته ويسميهم ، من ذلك قول عبد الرحمن الرازي : سألت أبي عن عمر بن نافع مولى ابن عمر فقال : (لأبأس به ، وهم ثلاثة إخوة : عبد الله وأخوه أبو بكر بن نافع وأخوه الثالث عمر بن نافع).³

وعمر بن نافع كان يروي عن أبيه والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، قدمه الإمام أحمد فجعله من أوثق ولد نافع ، وفي رواية عن أبي داود أن الإمام أحمد قال : (هو عندي مثل

¹- التهذيب 6 / 23-24 رقم 40.

²- المصدر السابق 10 / 125 رقم 255.

³- المصدر السابق 6 / 139 رقم 759.

(العمري) فخالفه أبو داود بقوله : (هو عندي فوق العمري)
، أرخ الواقدي وفاته بالمدينة في خلافة أبي جعفر
المنصور.¹

من إخوته : أبوبكر بن نافع ، قدمناه في الكلام لثقتنا فقد
روى عبد الله بن أحمد عن عن أبيه قوله : (هو أوثق ولد
نافع) ، وهذه موازنة لا يظهر فيها التماسك ، فإنه قال مثل
هذا الكلام في أخيه عمر ، وكيفما كان الحال فإن حال هذا
هو دون الأول غير أنه ثقة ومعدل عند أهل النقد² إلا ما
كان من أبي حاتم فإنه سكت عن حاله.³

وأما عبد الله بن نافع فقد جعلوه أضعف إخوته ، قال أبو
حاتم : (أضعف ولد نافع ، هو منكر الحديث)⁴ ، كذا قال
علي بن المديني والبخاري والنسائي ، وكان علي بن المديني
يقدمه على إخوته في الحفظ ثم غير رأيه فيه ، وفصل ابن
حبان في حاله فقال : (كان يخطئ ولا يعلم ، فلا يحتج

¹ - التهذيب 7 / 439 رقم 834.

² - ترجمته في المصدر السابق 12 / 43 رقم 160.

³ - الجرح والتعديل 9 / 343 رقم 1531.

⁴ - المصدر السابق 5 / 183 رقم 854.

بأخباره التي لم يوافق فيها الثقات) ، أرخ ابن سعد وفاته بسنة
أربع وخمسين ومائة¹.

ج- يسأل عن الراوي فيصفه بالصدق في الرواية ثم
يثبته على أولاد أبيه جميعا من دون ذكر أسمائهم:
من ذلك قول عبد الرحمن الرازي: سألت أبي عن يعلى
بن عبيد فقال : (صدوق، كان أثبت أولاد أبيه في
الحديث)²، وأبوه المذكور هو عبيد بن أمية الكوفي
الطنافسي ، كان من الرواة ، روى عن الشعبي ، روى عنه
الثوري وإسماعيل بن أبي زكريا وولده يعلى ، ويكفيه علو
مكانة أن الثوري روى عنه ، وثقه يحيى بن معين ، وقال
أبو زرعة الرازي : لا بأس به ، واكتفى أبو حاتم في بيان
حاله بقوله (شيخ)³، وهو يعني أنه لم يرو أحاديث كثيرة
، من أبنائه : عمر ويعلى ومحمد ، وزاد الخليلي في إرشاده
فقال : (ولهم أخ آخر يقال له إبراهيم)⁴.

¹- انظر التهذيب 6/ 48- 49 رقم 101.

²- الجرح والتعديل 305/9 رقم 1312.

³- له ترجمة في المصدر السابق 401/5 رقم 1858.

⁴- الإرشاد في معرفة علماء الحديث ص 563.

3- يعلى بن عبيد هو المقدم في رواية أبي حاتم
على إخوته ، كنيته أبو يوسف ن قدمه الحافظ
الذهبي على إخوته فقال : (هو أثبت إخوته)
ربما لصدقه في الرواية ، ولروايته عن ابيه ،
قال فيه أحمد : (صحيح الحديث ، صالح في
نفسه) ، وقال يحيى بن معين : (ثقة) وقال
سعيد بن أيوب البخاري : (كان يعلى يحفظ
عامه حديثه أو جميعه) ، وقال أحمد بن يونس :
(ما رأيت أفضل منه ، وكان يريد بعلمه الله) ،
توفي في شوال سنة تسع ومائتين.¹

4- عمر بن عبيد ، ذكره أحمد بن حنبل فقال : (شيخ كبير ، يحدث عن أبي إسحق وسماك وآدم
بن علي ، ولم ندرك بالكوفة أحدا يروي عنهم
غيره ، ولا أكبر منه ومن المطلب بن زياد -
كذا -) ، وقال يحيى بن معين في رواية عند
أبي بكر بن أبي خيثمة : (صالح)² ، وسكت

¹- ميزان الاعتدال 458/4 رقم 9838.

²- الجرح والتعديل 123/6 رقم 668.

أبو حاتم عن حاله ن كانت وفاته سنة خمس
وثمانين ومائة وقيل بعدها.¹

5- محمد بن عبيد ، نقلوا عنه أنه كان يقول : (معاوية أعدل في القتال من علي) ، ومع ذلك فهو صدوق ، سئل عنه الإمام أحمد فقال : (كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطئه ، وكان يظهر السنة) ، وقال يحيى : ثقة ، وكان يجله ، بين أبو حاتم حاله فقال : (صدوق ليس به بأس)² ، توفي سنة أربع ومائتين وقيل سنة خمس ومائتين .³

6- إبراهيم بن عبيد ، وهو رجل مجهول لا تكاد تعثر له على ترجمة ، ذكره الخليلي في الإرشاد ، وساق له رواية واحدة ولم يبين حاله بشيء.⁴
ومدار الكلام على الثلاثة الأوائل : يعلى وعمر
ومحمد ، أثبتهم في الرواية يعلى ، وأكبرهم في السن

¹ - التقريب ص 353 رقم 4945.

² - الإرشاد ص 563 ، والجرح والتعديل 8 / 10 - 11 رقم 40.

³ - التقريب ص 429 رقم 6114.

⁴ - الإرشاد ص 564 رقم 261.

عمر ، ومحمد دون يعلى في الحفظ والضبط ، ويعلوه
يعلى من جهة سنيته بخلاف محمد ، وأظن أن هذا
التقديم استفاده أبو حاتم من شيخه أحمد فإنه كان
يذهب في يعلى نفس المذهب ن فكان يصفه بصحة
الحديث والصلاح في النفس.¹

د- يذكر أسامي الإخوة الرواة ثم يقدم عليهم المعني
بالترجمة في الصدق والحفظ:

الصدق والحفظ خصلتان أساسيتان قلما يتحلى
بهما الرواة ، فالصدق يدفع الكذب ، والحفظ يصون
الرواية ، يقول أبو حاتم في ترجمة عنبسة بن سعيد :
(وكان من أصدق إخوته ، وأحفظهم ...)².
المعني بالترجمة هو عنبسة بن سعيد بن أبان القرشي
الأموي الكوفي ، أبو خالد ، ذكر أبو حاتم في صدر الترجمة
بأنه (أخو يحيى بن سعيد الأموي وأخو محمد بن سعيد و
عبيد بن سعيد) ، والدهم هو سعيد بن أبان بن سعيد بن
العاص غير مذكور في رواة العلم ، وهذا يدل على أنه ليست

¹- الجرح والتعديل 9/ 305 رقم 1312.

²- الجرح والتعديل 6/ 400 رقم 2234.

له رواية¹، وأخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى يحيى بن معين أنه قال : (بنو سعيد الأموي خمسة : عنبة بن سعيد ويحيى بن سعيد وعبيد بن سعيد و محمد بن سعيد وعبد الله بن سعيد ببغداد كلهم إلا عبيد بن سعيد ، وكان محمد أكبرهم ، روى عن عبد الملك بن عمير ولم يكتب عنه كبير أحد - كذا- ، وكان صاحب سلطان هو وأخوه عبد الله.)² ، واستدرك الحافظ الخطيب على كلام يحيى بن معين فقال : (قلت : وكان لهم أخ سادس يقال له أبان أخل بذكره يحيى بن معين ، حدثنا أحمد بن محمد بن غالب قال قال أبو الحسن الدارقطني : بنوا سعيد بن أبان بن سعيد الأموي ستة روى الحديث كلهم ، أكبرهم محمد بن سعيد ويحيى بن سعيد وعبيد بن سعيد وعبد الله بن سعيد.)³، ويذكرون أن عبد الله بن سعيد كان نحويًا وعالمًا باللغة ومتحققًا من الشعر ، وكان يحيى بن سعيد يقدم أخاه محمد على عليه في السن ويقول : (أخي أكبر مني بعشر سنين)⁴ ، أخرج الخطيب بسنده إلى

1- في الرواة سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص ، روى عنه ابنه عبد الله ويحيى ، وهذا غير ذلك.

2- تاريخ بغداد 5 / 303 رقم 2813.

3- تاريخ بغداد 5 / 303 رقم 2813.

4- المصدر السابق .

سعيد بن يحيى بن عنبسة قوله : (مات أبي سنة أربع وتسعين ومائة ، ومات عمي - يعني محمدا - قبله بسنة.)¹ ، والمقدم من هؤلاء جميعا عند أبي حاتم هو عنبسة ، سكن بغداد وتولى قضاء الري ، ذكره يحيى بن معين فقال : (ليس به بأس) ، وكان ينعته بصاحب عبد الله بن المبارك للزومه لرواية أحاديثه ، وفي رواية أخرى عن يحيى : (ثقة) ، وقال محمد بن سعد بعد أن أتى على اسمه ونسبه : (كان ثقة صاحب حديث ، وقدم بغداد فأقام بها ، وسمع منه البغداديون) ، روى عنه ابن أخيه سعيد بن يحيى ، مات وهو شاب بعد المائة.²

هـ - يبسط الكلام في إخوة الراوي من جهة الاسم والنسب ثم يقدمه عليهم مستعملا عبارة : " هو أحسن من إخوته ". من ذلك قوله : (مالك بن أبي الرجال وهو أخو حارثة بن أبي الرجال وعبد الرحمن بن أبي الرجال ، وكانوا ثلاثة

¹- المصدر السابق .

²- المصدر السابق 284/12 رقم 6725.

إخوة) ، وسئل عن مالك فقال : (هو أحسن حالا من أخويه
حارثة وعبد الرحمن).¹

وأبوهم هو محمد بن عبد الرحمن بن الحارثة الأنصاري ، كنيته
في الأصل أبو عبد الرحمن ، وكنوه بكنية لا نظير لها كما قال
الخليلي وهي (أبو الرجال)² ، قال ابن عبد البر : (لقب بذلك
لأنه كان له أولاد عشرة كلهم رجال)³ ، قلت : لم يعرف بالرواية
منهم سوى هؤلاء الثلاثة الذين ذكرهم أبو حاتم ، ويكفي أبو الرجال
رفعة أنه هو أيضا من الرواة ، روى عنه الإمام مالك ، وأخرج له
البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، وهو ثقة.⁴

قدم أبو حاتم مالك على أخويه حارثة وعبد الرحمن ، وذلك أن
حارثة رجل ضعيف ، أطلق عليه النقاد جميع أوصاف الضعف ،
مثل : ضعيف وليس بشيء وواهي الحديث ومنكر الحديث ومتروك
الحديث... وركب فيه أبو حاتم لفظتين جارحتين هما : (منكر

¹ - الجرح والتعديل 8 / 216 رقم 962.

² - الإرشاد 1 / 212 رقم 37

³ - الإستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم من بالكنى 630/1 ، وانظر الكنى للدولابي ص 173.

⁴ - التقريب ص 426 رقم 6070.

الحديث ، ضعيف الحديث)، وجعله في الضعف مثل عبد الله بن سعيد المقبري¹، مات سنة ثمان وأربعين ومائة.²

وعبد الرحمن يتقدم على أخيه حارثة لكنه دون مالك فهو وإن كان صدوقا في الرواية إلا أنه يخطئ ويرفع أشياء لا يرفعها غيره ، كذا قال أبو زرعة الرازي ، وقال أحمد بن أحمد ويحيى بن معين والمفضل الغلابي والدارقطني (ثقة) ، وقال أبو داود ويحيى بن معين في قول آخر (ليس به بأس) ، ونقل الآجري عن أبي داود أيضا (أحاديث عمرة يجعلها كلها عن عائشة)³ ، وقال أبو حاتم (صالح الحديث) وجعله مثل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم .⁴

و- يقدم الراوي على إخوته من جهة الإتيان ، وبإتيانه يكون أحبهم إليه:

نكتفي في بيان هذا الوجه بشاهدين، أحدهما جلب فيه إتيان الراوي حب الناقد له فقدمه ، والثاني أحبه الناقد أكثر من إخوته لاعتبارات لم يفصح عنها ، نمثل للحالة الأولى بقوله : (سعيد

1- الجرح والتعديل 3 / 255 رقم 1138.

2- التهذيب 2 / 144-145 رقم 296

3- المصدر السابق 6 / 154 رقم 351.

4- الجرح والتعديل 5 / 281-282 رقم 1341.

أخو أبي حرة أئقن من أبي حرة ومن الربيع بن برة ، وهم ثلاثة إخوة ، وسعيد أحبهم¹ ، وما بحديثه بأس² .

هؤلاء الثلاثة لم يشتهر منهم سوى اثنان : سعيد حيث يقيدون في ترجمته أنه أخو أبي حرة ، كما يقيدون في ترجمة أخيه أبي حرة أنه أخو سعيد ، ولا يذكرون الثالث ، فأما سعيد فروى عن محمد بن سيرين ويحيى بن أبي إسحق ، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم ، وثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين ، ولم يطعن في أحد ، قدمه عبد الرحمن بن مهدي بإطلاق على شيوخ البصرة فخالفه يحيى بن سعيد بن القطان في هذا التقديم المطلق ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول : (نا سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حرة وكان أثبت من أبي حرة)³ ، وهو تقديم يشبه تقديم أبي حاتم من جهتين : من جهة الموازنة بين سعيد وأخيه أبي حرة ، ومن جهة ثبات الأول عن الثاني في الرواية ، والثبات هو جزء من الإئقن ، فابن مهدي حكم بجزء من كل الوصف ، وأبو حاتم بكل الوصف ولا خلاف.

¹- يريد عبارة : أحبهم إلي.

²- الجرح والتعديل 4 40-41 رقم 175.

³- المصدر السابق.

وأما ابو حرة فهو واصل بن عبد الرحمن ، كان يروي عن الحسن وابن سيرين ، ويروي عنه هشيم ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وأبو داود الطيالسي وأبو قطن ، كان هذا الأخير يقول : سألت شعبة عن ابي حرة فقال : (هو أصدق الناس) ، وهذا تقديم مطلق لانه جرى على كل الناس في زمانه ، قال في أحمد بن حنبل : (ثقة) ، وقال يحيى بن معين : (صالح) ، وهذه الأوصاف لا تشفع لحاله بالرفع فإن مرتبته تتدنى عن مرتبة أخيه سعيد لكونه كان يدلس عن الحسن لذلك لم يقل أبو حاتم الرازي في حاله شيئاً فكأنه اكتفى بالتقديم السابق الذي قرره في ترجمة أخيه ، وكفى بالتقديم صيغة في بيان الحال ، فإنه بليغ ومختصر للأوصاف ، مات أبو حرة سنة اثنتين وعشرين ومائة.¹

وجاء في كلام أبي حاتم السابق : (أتقن من أبي حرة ومن الربيع بن برة) وهو كلام مسه التصحيف ، فإن أبا حاتم أراد القول : ومن الربيع بن عبد الرحمن بن برة (وقع إتماماً للكلام لأنه أخوهم الثالث وهو الذي قرره مباشرة بقوله : (وهم ثلاثة إخوة) ،

¹ - الجرح والتعديل 31/ 9 رقم 141 ، والكنى للدولابي ص 146 ، والتقريب ص 509 رقم 7385 .

والربيع هذا اضطربوا في تعيينه ، فقد ذكروا في الضعفاء : الربيع بن برة بن الحسن ، قال العقيلي : (قدرى داعية ، ولا مسند عنده) كذا في الضعفاء عند الحافظ الذهبي¹ ، أي لا رواية مسندة له ، وإذا لم تكن له رواية مسندة فكيف عرفوه في الرواة ؟ هذا من جهة ، ومن جهة ثانية نجد في الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم : ربيع بن عبد الرحمن بن وبرة ، روى عن (وبيض ، ثم ذكر أن شريكا روى عنه ، ونقل عبد الرحمن عن أبيه قوله : (ما بحديثه بأس)² ، فأى حديث روى هذا الرجل حتى يحكم عليه من خلاله ؟ والذي أذهب إليه في هذا الرجل أنه أخو سعيد وواصل ، وهو مجهول كوالدهم ، والله تعالى أحكم وأعلم .

أما الحالة الثانية فمنها قوله : (محمد بن راشد السلمى الكوفي "... وهو أخو إسماعيل وعمر ابني راشد) ، كذا قال أبو حاتم فيما رواه ابنه عنه ، وقال : (سمعت أبي يقول : محمد أحبهم إلي)

3

¹- المغني في الضعفاء 1 / 227 رقم 2088.

²- الجرح والتعديل 3 / 366 رقم 2088.

³- المصدر السابق 7 / 252 رقم 1384.

سنحاول أن نجلي حقيقة هؤلاء الإخوة الرواة ، ونعرف بهم لنقف على حالهم ، ولنجلي حقيقة حب أبي حاتم لأخيهم محمد ، وأسباب تقديمه على إخوته ، وفي كل ذلك فوائد علمية ونكت معرفية تقرب أسلوب النقاد في هذا العلم وطرائقهم في الموازنة. محمد بن راشد السلمي هو محمد بن أبي إسماعيل ، كنيته أبو إسماعيل وثقه يحيى بن معين ، كانت روايته عن سعيد بن جبير وعطاء روى عنه الثوري ومروان بن معاوية الفزاري وأبو معاوية الضرير . وأخوه إسماعيل كانت روايته عن سعيد بن جبير ، روى عنه حصين بن عبد الرحمن السلمي ، ذكره مسلم بن الحجاج في المنفردات والوحدان.¹ وأما عمر بن راشد فكان يروي عن الشعبي ، روى عنه سفيان الثوري² ، ولم يزيدوا على هذا. وهؤلاء الإخوة كوفيون ، ذكر أبو نعيم أنهم ولدوا من بطن واحد،³ ويتضح أن محمدا كان من أوسعهم رواية ، وموثق عند أهل النقد ، وسكوتهم عن حال إسماعيل وعمر يدل حتما على هذا التقديم.

¹ - المنفردات والوحدان ص 182 رقم 769.

² - الجرح والتعديل 6 / 107 رقم 566.

³ - في التاريخ الكبير للبخاري 353/1 رقم 1114.

ز- يسأل عن الراوي فيوثقه ثم يحدد عدد إخوته ويعين أسماءهم
ثم يجعله من أوثقهم:

من ذلك قول عبد الرحمن الرازي : (سألت أبي عن موسى بن
عقبة فقال : ثقة ، وله أخوان : إبراهيم ومحمد وهو أوثقهم)¹.
وهؤلاء أبناء عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ،
ويقال مولى أم خالد بنت سعيد بن العاص زوج الزبير ، وهذا القيد
وإن عرف به الحافظ ابن حجر ولده محمد فهو يجري على أبيه
أيضا الذي لم نعثر له على رواية ، من أولاده الرواة : موسى
وإبراهيم ومحمد ، وقدم أبو حاتم موسى على إخوته لأعتبارات
علمية كثيرة ، منها : أن أهل النقد أجمعوا على ثقة موسى ، وعلى
كثرة طلبه للعلم ، وله حديث غزير لا يوجد عند إخوته ، وكان
عالما بالمغازي حتى قدموه في معرفة المغازي بالمدينة على
الإطلاق ، وكان إمام المدينة مالك يفيد الناس عليه ويقول : (
عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة) ، وفي رواية أخرى : (
عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة فإنها أصح المغازي
(، وفي رواية ثالثة : (فإنه رجل ثقة ، طلبها على كبر السن ولم

¹- الجرح والتعديل 8 / 154 رقم 693.

يكثر كما أكثر غيره) ، وفي رابعة : (من كان في كتاب موسى قد شهد بدرا فقد شهدها ، ومن لم يكن فيه فلم يشهدا) ، هذا في المغازي .

أما في الحديث فقد كان له كتاب عن الزهري من أصح الكتب، كذا قال يحيى بن معين في رواية عند أبي بكر بن أبي خيثمة ، وضعفه في روايته عن نافع ، وكان يقول : (ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر) .

أرخ يحيى بن سعيد القطان وفاته بسنة إحدى وأربعين ومائة.¹

ومن إخوته محمد ، له روايات في الحديث ، قال فيه أحمد : (لا أعلم إلا خيرا) ، وقال النسائي وابن معين (ثقة) ، ولم يزد أبو حاتم على قوله : (شيخ)² ، له حديث واحد في الحج في صحيح مسلم متابعة.³

أما إبراهيم فهو رجل ثقة إلا أنه قليل الحديث كذا قال ابن سعد ، وعدها ابن المديني في عشرة فقط ، وبعض تلك الأحاديث هي في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه ، قال

¹- راجع هذه المعلومات في تهذيب التهذيب 10 / 321-322 رقم 638.

²- الجرح والتعديل 8 / 35 رقم 159.

³- التهذيب 9 / 308 رقم 571.

يحيى والنسائي وأحمد والحافظ ابن حجر (ثقة)¹ ، وكان لإبراهيم ولد من رواة العلم يدعى إسماعيل ، كان يروي عن عمه موسى² . ومن النقاد من جعل أبناء عقبة في مرتبة واحدة ن يقول أبو داود : (إبراهيم وموسى ومحمد بنو عقبة كلهم ثقات) ولم يخير³ ، وكذلك قال الإمام أحمد⁴ .

ومنهم من قدم موسى عليهم لأنه كان يتصدر الفتوى على إخوته بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول الواقدي : (كان لإبراهيم وموسى ومحمد بنو عقبة حلقة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا كلهم فقهاء ومحدثين ، وكان موسى يفتي)⁵ .

ومنهم من وزع خصال التقديم فقدم واحدا على اعتبار وآخر على اعتبار آخر ، فعلى اعتبار السن والأقدمية رتبهم يحيى بن معين واحدا تلو الآخر ، يقول : (أقدمهم محمد ثم إبراهيم ثم موسى) ، ثم قدم موسى على اعتبار كثرة الحديث فقال : (وكان موسى

¹ - المصدر السابق 1 / 126 - 127 رقم 259.

² - المصدر السابق 10 / 321 رقم 638.

³ - المصدر السابق 1 / 127 رقم 259.

⁴ - المصدر السابق 9 / 307 رقم 571.

⁵ - المصدر السابق 10 / 322 رقم 638.

أكثرهم)¹ ، وفي رواية أخرى قدم فيها إبراهيم على موسى فقال : (إبراهيم أحب إلي من موسى)² .

أما أبو حاتم فإنه التزم بتقديم موسى على سائر إخوته للإعتبارات الكثيرة التي أتينا عليها في ترجمته ، ومن دقة ألفاظه أنه بين حال إخوته بألفاظ لا ترقى إلى لفظة يقة ، فقد قال في إبراهيم (شيخ) ، وقال في محمد (صالح لا بأس به) ، وسئل : هل يحتج بحديثه ؟ فقال : (يكتب حديثه)³ ، ومن هنا يفهم ان موسى هو المقدم ثم يليه محمد ثم إبراهيم .

ح- يسأل عن حال الراوي فيبين أنه واحد من ثلاثة إخوة كلهم ضعفاء :

من ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن الرازي سأل والده عنه فقال : (هم ثلاثة إخوة ، محمد بن عبد العزيز وعبد الله بن عبد العزيز وعمران بن عبد العزيز ، وهم ضعفاء الحديث ليس لهم حديث مستقيم)⁴ ، كذا قال وهو

1- المصدر السابق.

2- المصدر السابق 1 / 127 .

3- الجرح والتعديل 2 / 117 رقم 355 .

4- المصدر السابق ..

يبين حال محمد بن عبد العزيز لكن ما السبب الذي جعله يلحق إخوته به في الكلام ؟

السبب هو علمي صرف ، فمن عرف حال محمد بن عبد العزيز لا بد وأن يعرف حال إخوته عمران وعبد الله ، والذي يسأل عن الأول لا بد وأن يسأل عن الثاني والثالث ، وأبو حاتم هنا كفانا مؤنة السؤال ، ثم لكونهم إخوة استدعى الأمر ذلك ، وهذا يبين أن هذه الأسرة اجتمعت على الضعف ، وهذا كله يجري لمقصد واحد هو تحذير رواة العلم من حديثهم ، فكل حديث رواه وجب التوقف عنده ، ومادام المنهج يقتضي تعليل الجرح وذكر أسبابه فإننا سنأتي على تراجمهم باقتضاب نرجو أن يكون غير مغل.

- محمد بن عبد العزيز : جزم أبو حاتم بأنه ليس له عن أبي الزناد والزهري وهشام بن عروة حديث صحيح ، وكان يروي عن هؤلاء ، ذكره البخاري في الضعفاء فيمن توفي ما بين عشر إلى ستين ومائة ، وسكت عن حاله،¹ وذكره أبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء وقال (منكر

¹ - التاريخ الصغير ص 190 - طبعة الهند - الرابعة.

الحديث) وأحال على البخاري¹، وذكره ابن حبان في
المجروحين وقال : (كان ممن يروي عن الثقات
المعضلات ، وإذا انفرد اتى بالطامات عن أقوام أثبات
حتى سقط الاحتجاج به)²، وضعفه الذهبي والحافظ
ابن حجر ، وخفف الخطيب فقال : (كان من أهل
الفضل والسقاء)³.

- عبد الله بن عبد العزيز : أخرج له ابن أبي حاتم ترجمة
في الجرح والتعديل ، وبيض له في شيوخه وتلامذته ،
ونقل عن يحيى بن مع=عين قوله : (ليس به بأس
وكان أعرج)⁴، وهو قول لا يفيد شيئاً في بيان الحال
إذا لم يعرف عن روى ومن روى عنه ، ووقع فيه
اضطراب عند بعض المصنفين فأخلطوا بينه وبين عبد
الله بن عبد العزيز اللبثي ، أبي عبد العزيز المدني ،

1- الضعفاء لأبي نعيم ص 146 رقم 235.
2- المجروحين 2 / 264.
3- أنظر ميزان الاعتدال 3 / 628 ولسان الميزان 5 / 259.
4- الجرح والتعديل 5 / 103 رقم 476.

وهذا معدود في الضعفاء أيضا¹، لذلك فحال² هذا الراوي هو الجهالة، والله أعلم.

- عمران بن عبد العزيز : وهذا رجل معروف بالنسب والحال ، يلقبونه ب (الزهري) ويكنونه ب (عمران بن أبي ثابت بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف) ، يروي عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث وأبي عبيدة محمد بن عمار وزيايد بن مالويه ويحيى بن سعيد الأنصاري ، روى عنه أحمد بن أبي بكر ، أبو مصعب المدني بين أبو حاتم حاله بقوله : (ليس هو عندي بالمتين ، يتكلم فيه ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث) .
هؤلاء ثلاثة إخوة رواة ، تساووا في الضعف ، لم يتكلم فيهم من أهل النقد إلا القليل ، ولم يوازنوا بينهم ، فله الحمد والمنة.

- ترجمته في الجرح والتعديل 1172 والذي أخلط بينهما هو الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء 1 / 345 ترجمة¹ رقم 3245.

²- الجرح والتعديل 6 / 301-302 رقم 1676.

الوجه الثاني : الموازنة بين الأخ وأخيه، نعني بذلك
انحصار الموازنة فيما بين أخ وأخ ، ولها حالات كثيرة ،
منها :

أ - أن يضعف أبو حاتم الراوي ثم يقدم أخيه عليه من
جهة القوة في الحديث ، ثم يستطرد في ذكر بيان الحال
: من ذلك قوله : (إسحق بن يحيى بن طلحة ضعيف
الحديث ، ليس بقوي ، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه ، وأخوه
طلحة بن يحيى أقوى حديثا منه ، ويتكلمون في حفظه
ويكتب حديثه)¹.

ب - يسوي ثم يرجح ترجيحا خفيفا يفهم منه أن الرجل لا
يتقدم على أخيه كثيرا إلا في القليل ، لكنه في الأكثر
مثله :

من ذلك قول عبد الرحمن الرازي : (سمعت أبي وأبا
زرعة وذكرنا محمد بن كريب ورشدين بن كريب فقالا هما
أخوان ، قلت : أيهما أحب إليكما ؟ قالوا : ما أقربهما ،

¹- الجرح والتعديل 2 / 237 رقم 835 .

ثم قالوا: محمد كأنه أقرب) ، وفي رواية أخرى قدم فيها أبو حاتم محمد على أخيه رشدين ¹.

ج- تكون بين الرجل وأخيه ملابسة ما تستدعي الموازنة - فضلا عن الحال - :

من ذلك أنه سئل عن حال عبد الله بن بريدة فقال : (ثقة ، هو وأخوه سليمان توأمان ، ولدا في بطن واحد) ، وفي رواية أخرى : (هما ثقتان) ².

د- يوزع أوصاف الترجيح بمعايير متضادة بين أخوين في حالهما ما يستوجب ذلك أحدهما متقن لما يحفظ والآخر دون ذلك :

- يقول : (سهيل بن أبي حزم ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وحزم أخوه أتقن منه) ³.

هـ- يقدم الرجل على أخيه من جهة العلم بصيغة الاحتمال :

¹- المصدر السابق 8 / 68 رقم 307.

²- المصدر السابق 5 / 13 رقم 61.

³- المصدر السابق 4 / 248 رقم 1064.

- و يقول في بيان حال يحيى بن عروة : (يقال إنه كان أعلم من هشام بن عروة)¹.

- يقدم الرجل على أخيه من جهة الوثوق حيث يجعله أوثق منه ، وباستقراء للحالات التي هي من هذا النوع يتبين أن الوثوق عند أبي حاتم على نوعين : نوع من التعديل حين يطلق لفظة مفردة أو يركب إليها ألفاظا أخرى من ألفاظ العدالة ونوع من الجرح وذلك حين تكون اللفظة مقرونة بألفاظ جارحة ، من النوع الأول:

- قوله في ترجمة محمد بن سلام الجمحي البصري : (بصري ، قدم بغداد ، أخوه عبد الرحمن بن سلام أوثق منه)².

- وقوله : (سحبل أوثق من أخيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى) ، وسحبل هو لقب لعبد الله بن محمد بن أبي يحيى ، وهو ثقة.³

¹- المصدر السابق 9 / 175 رقم 727 وقد تقدم الاستشهاد بالنص مع التعليق عليه.

²- المصدر السابق 7 / 278 رقم 1510.

³- المصدر السابق 5 / 156 رقم 717.

- وقوله في ترجمة الوليد بن زياد : (ثقة ، ليس به بأس ، أوثق من اخيه هشام) .¹ وهشام هو أبو المقداد مولى عثمان بن عفان ، وهو بصري .

- قوله في ترجمة سعيد بن عبد الله بن سعد الإيلي : (لا بأس به ، وهو أوثق من أخيه الحكم) .²
ومن النوع الثاني :

- قوله في ترجمة جرير بن أيوب البجلي الكوفي : (جرير بن أيوب البجلي هو منكر الحديث ، وهو ضعيف الحديث ، وهو أوثق من أخيه يحيى ، يكتب حديثه ولا يحتج به)³ ، فكلمة أوثق في هذا النص لا تفيد شيئاً من العدالة لأن ما قبلها وما بعدها يدل على الجرح .

ز - يسأل عن الراوي فيقدم أخاه عليه مستعملاً لعبارة (هو أحب إلي منه) ، ثم يبين حاله بلفظة من ألفاظ العدالة ، ويفهم من هذا أنك إذا أردت الوقوف على حال المقدم وأدراك اللفظة المواتية لمنزلته فالتمسها فيما هو فوق

¹- المصدر السابق 9 / 5 رقم 17 .

²- المصدر السابق 4 / 91 رقم 396 .

³- المصدر السابق 2 / 504 رقم 2075 .

المرتبة التي تليق باللفظة المعطاة لأخيه ، من ذلك ما جاء في ترجمة إسحق بن الطباع من قول ابن أبي حاتم : (وسئل أبي عنه فقال : محمد أخوه أحب إلي منه ، وهو صدوق)¹ ، فصدوق هي حال إسحق ، أما محمد أخوه فهو فيتقدم عليه بخصال زائدة.²

وثبت لدينا بالاستقراء أن لفظة (هو أحب إلي) وضعها في البيان هو كوضع اللفظة المتقدمة في فقرة رقم (و) ، وهي أنه يستعملها تارة للجرح وتارة للتعديل ، ومأخذ فهم هذه القضية إنما يظهر في الاستعمال ، وهذه نماذج دالة على ذلك مكسورة على النوعين :

• النوع الأول في التعديل ، من شواهد ذلك :

- قول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن الفضل بن مهلهل

السعدي فقال : (يكتب حديثه ، ومفضل أخوه أحب إلي منه)³ ، وقال في ترجمة المفضل : (صدوق ثقة ، وكان

¹- المصدر السابق 2 / 230-231 رقم 806.

²- راجع هذه الخصال في تاريخ بغداد 2 / 395-396 رقم 916.

³- الجرح والتعديل 7 / 67 رقم 380.

من أقران الثوري ، ومفضل أحب إلي من أخيه الفضل)¹،
والرجلان هما أخوان كوفيان من العابدين.

- قوله حين سئل عن روح بن جناح : (أخوه مروان أحب
إلي منه ، يكتب حديثهما ولا يحتج بهما)². وروح هو
أبو سعد الشامي ، روى عن مجاهد والزهري روى عنه
الوليد بن مسلم.

- قوله في ترجمة يحيى بن أيوب البجلي الجريري : (هو
اخو جرير بن أيوب ، وهو أحب إلي من أخيه جرير)³،
وهما من ولد جرير بن عبد الله البجلي الصحابي⁴.
- وقوله : (إبراهيم بن عطاء بن أبي ميمونة أحب إلي من
روح بن عطاء)⁵، وإبراهيم هو مولى عمران بن حصين
، كان يروي عن أبيه.

• النوع الثاني في الجرح وما يقرب منه ، من ذلك :

¹- المصدر السابق 8 / 316 رقم 1457.

²- المصدر السابق 3 / 494 رقم 2243.

³- المصدر السابق 9 / 127 رقم 541.

⁴- ترجمته في المصدر السابق 2 / 502 رقم 2064.

⁵- المصدر السابق 2 / 118 رقم 360.

- قوله في ترجمة إسحق بن رافع : (ليس بقوي ، لين ، وهو أحب إلي من أخيه إسماعيل وأصلح)¹، انظر إلى قوله (ليس بقوي، لين) ، وقارن ذلك بقوله : (وهو أحب إلي من أخيه وأصلح) .
- وقوله في ترجمة إسحق بن سعيد : (هو شيخ ، وهو أحب إلي من أخيه خالد) ، وخالد هو ابن سعيد بن عمرو بن العاص القرشي الأموي.

. المبحث الخامس : الموازنة: أهميتها في تحديد المراتب

وإفرادها وتركيبها في بيان الحال .

¹- المصدر السابق 2 / 219 رقم 754.

- المطلب الأول: الموازنة وأهميتها في تحديد مراتب الراويين:

الترجيح بين رواة العلم وإثبات التفاضل بينهم يتوقف على مسألتين : الأولى معرفية وهي معرفة المراتب والمنازل، والثانية منهجية.

المسألة الأولى : معرفة المراتب والمنازل

ومعرفة مراتب الرواة ومنازلهم تتوقف على معرفة الرجال من حيث صدقهم وكذبهم وضعفهم وإدراك هذا هين لأن أحوال الرجال تناقلتها الروايات، وأخبارهم دونت فيها كثير من التصانيف ، من بينها كتاب التاريخ الكبير والصغير للبخاري، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وتاريخ رواة الحديث لابن أبي خيثمة، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي، وتاريخ يحيى بن معين برواياته المتعددة، وتاريخ أسماء الثقات لأبي حفص بن شاهين وغيرها من التصانيف التي ظهرت في القرن الثالث الهجري، وإذا أضفنا إلى هذا ما صنف في الرجال بعد هذا القرن أدركنا أن المادة العلمية في علم الرجال قد جمعت وضبطت جمعاً وضبطاً سهلاً على الباحث التعامل مع هذا الفن تعاملًا علمياً سليماً.

إن فن الموازنة بين الرواة الموصوف في بحثنا هذا ب" العلمية" يعين الباحث على معرفة المنازل والمراتب بصفة عامة، كما يعينه على تحديدها وترتيبها ترتيباً منهجياً ودقيقاً، وأول من رأيته استفاد من هذا الفن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 303 هـ) فإنه كان كثير السؤال لأبيه بصفة خاصة، وإذا سكت والده على ذلك ألح عليه في المفاضلة حتى يفاضل، قال عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن ابن جناب الكلبي فقلت: هو أحب إليك أو يحيى البكاء فقال: لا هذا ولا هذا، قلت: فإذا لم يكن في الباب غيرهما عن أيهما أكتب؟ قال: (لا تكتب منه شيئاً، ليس بالقوي، وعون بن ذكوان أحب إلي منه)¹.

وكقوله: (سألت أبي عن عبد الرزاق أحب إليك أو أبو سفيان المعمرى؟ فقال: عبد الرزاق أحب إلي، قلت: فمطرف بن مازن أحب إليك أو عبد الرزاق؟ قال: عبد الرزاق أحب إلي، قلت فما تقول في عبد الرزاق؟ فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به)².

¹ - الجرح والتعديل 139/9 رقم 587 - وأبو جناب هو يحيى بن أبي حبة، وانظر ترجمة يحيى بن مسلم البكاء في المصدر السابق 187-186/9 رقم 775.

² - المصدر السابق 39/6 رقم 204.

وتارة يسأله غيره عن هذا وهو يسمع، من ذلك قوله: (سئل
أبي وأنا أسمع عن قرّة وأبي خلدة فقال: قرّة فوقه، قيل قرّة مع من
هو؟ قال: هو دون حبيب بن الشهيد، قيل له: قرّة والقاسم بن
الفضل؟ فقال: ما أقربيه منه، وقال: قرّة ثقة)¹.

وكقوله: (سمعت أبي يسأل عن صالح بن كيسان أحب إليك
أو عقيل؟ قال: صالح أحب إلي ...)². وتارة يسمع أباه يتحدث
بالعلم من دون سؤال سائل، من ذلك قوله: (سمعت أبي يقول:
جهضم أحب إلي من ملازم، وهو ثقة، إلا أنه يحدث أحياناً عن
مجهول)³.

فهذه مختارات من نصوص كثيرة، تضمنت الصيغ التي
تحمل بها عبد الرحمن الرازي عن والده هذا العلم، وعند النظر
تبين لنا أنه بالسؤال تحمل عن والده الكثير، وبعرض علمه عليه
صفا محموله، وصحت بضاعته، وهذا من شدة ملازمته له قال
رحمه الله: (حضرت أبي رحمه الله وكان في النزاع وأنا لا أعلم ،
فسألته عن عقبة بن عبد الغافر⁴ يروي عن النبي صلى الله عليه

1 - المصدر السابق 131/7 رقم 747.

2 - المصدر السابق 411/4 رقم 1808.

3 - المصدر السابق 534/2 رقم 2219.

4 - هو أبو نهار الأزدي العوزي، ترجمته في المصدر السابق 313/6 رقم 1742.

وسلم له صحبة؟ فقال برأسه : لا، فلم أقنع منه ، فقلت : فهمت
عني ، له صحبة؟ قال : هو تابعي) ، وعلق على هذه الواقعة
فقال : (فكان سيد عمله معرفة الحديث وناقلة الآثار، فكان في
عمره يقتبس منه ذلك، فأراد

الله أن يظهر عند وفاته ما كان عليه في حياته)¹.

وسئل مرة عن اتفاق كثرة السماع، وسؤالاته لأبيه فقال:

(ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ
عليه، ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه)².

لقد استفاد عبد الرحمن هذا الفن من منبع صاف بكل وعي

وتدبر، ومكنته هذه المعرفة من أن يكتب في مراتب ألفاظ الجرح

والتعديل، هذه المراتب هي التي ظهرت بواكيرها مع أئمة النقد

الكبار الذين عاشوا في القرن الثاني والنصف الأول من القرن

الثالث، ومع ابن أبي حاتم ومن جاء بعده تبلورت هذه الألفاظ إلى

إطارات دالة على منازل معينة، ويمكن الجزم بلا تحفظ أن ابن

أبي حاتم هو أول من اجتهد في تقسيمها وبيان هيكلتها، ولا أراه

استفاد ذلك إلا من أسلوب النقاد في الموازنة، فإن الموازنة كما

¹ - مقدمة المعرفة ص 367-368.

² - سير أعلام النبلاء 13/251.

بيّنا ذلك في المميزات تدل دلالة واضحة بالاستقراء العام على تلك المراتب.

لقد صنف رحمه الله ألفاظ التعديل إلى أربع مراتب، وكذلك ألفاظ التجريح،¹ وقد نسق هذه الألفاظ بعده (المتأخرون من أهل القرن الرابع وما بعده في مراتب متجانسة للتعديل ومراتب متجانسة للتجريح، وذكروها منسقة بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة، إفادة منهم أن بين اللفظ السابق واللاحق تغييراً يقل أو يكثر أو يضعف أو يقوى²).

(وهذا التنسيق والتوحيد في المصطلحات الذي قام به المتأخرون رحمة الله عليهم يعتبر مدلوله في ألفاظ المتأخرين، ولا يمكن أن ينفي التباين أو التغاير الذي وقع في عبارات المتقدمين لأنها أقوال قيلت، وحُفظت، ونُقلت كما هي، وغدت من التاريخ يحفظ وينقل دون تصرف فيه)³. لأجل ذلك بقي تقسيم ابن أبي حاتم للألفاظ عمدة في اجتهاد المتأخرين، إذ تابعه عليه الحافظ

- عالجت هذا الموضوع بما يكفي في الجزء الخامس من هذه الدراسة - أنظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية : علم المصطلح والنقد - الفصل الثاني من الباب من الباب الثاني- ، وإعادة بعض الفقرات هنا مقصودة منا للضرورة العلمية.

² - من تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل ص 141.

³ - المصدر السابق

أبو عمرو ابن الصلاح في مقدمته¹، ووافقه عليه موافقة تامة، وأثنى عليه بالجودة والحسن²، كما أثنى عليه الحافظ جلال الدين السيوطي في تعليقه على تقريب الإمام النووي³.

غير أن الذي يلاحظ على هذا التقسيم أنه غير مستوعب لكل الألفاظ، فقد استثنى الألفاظ المركبة، وبعض الألفاظ التي صدرت من النقاد على مراتبها، فالألفاظ تتداخل فيما بينها تداخلاً كبيراً من جهة التركيب، كما أن معانيها تختلف بحسب معرفة النقاد وبحسب تباين أحوال الرواة، لذلك وجدناه يهتم بترتيب الألفاظ المشهورة والمتداولة التي يقل الاختلاف بشأنها، فمن الألفاظ المركبة اختار اللفظة الأولى التي تتركب الألفاظ الأخرى إليها طلباً للاختصار وتفادياً للتكرار، وميزة هذا الاجتهاد أنه اهتدى إلى تحديد مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وقد تم له ذلك بعوامل منها:

أولاً: ما استفاده من والده في موازناته ومفاضلاته بين الرجال، فقد أجرى أبو حاتم المفاضلة بين من أطلق عليهم لفظة

1- مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي - النوع الثالث والعشرون - ص 157 وما بعدها.

2 - المصدر السابق.

3 - تدريب الراوي 1/341-342.

(ثقة)، فقدم إسماعيل بن أبي خالد على بيان بن بشر وفراس بن يحيى الهمداني، وإسماعيل ثقة¹، وبيان ثقة²، وفراس ثقة أيضاً³، وقدم بيان على فراس وهما ثقتان كما عرفنا، وأقران في الرواية على عامر بن شراحيل الشعبي.

وقدم من قال فيه: (صالح الحديث، ثقة، صدوق) على من قال فيه: (محلّه الصدق)، وغمزه في الحفظ⁴.
وقدم من قال فيه: (صدوق حافظ) على من قال فيه: (كان صدوقاً)⁵.

وقدم من قال فيه: (لا بأس به صدوق) على من قال فيه: (صالح الحديث)⁶.

وقدم من قال فيه (ثقة) على من قال فيه: (صالح الحديث)⁷، ومن قال فيه (ثقة) على من قال فيه: (صدوق)⁸،

1 - الجرح والتعديل 175/2 رقم 589.

2 - المصدر السابق 424/2 رقم 1687.

3 - المصدر السابق 91/7 رقم 514.

4 - انظر ترجمة عبيد الله بن عمرو الرقي 329-328/5 رقم 1551، وزهير بن محمد المرورودي 589/3.

5 - المصدر السابق 469/2 رقم 1904 و 422/2 رقم 1675.

6 - المصدر السابق 397/5 رقم 1837 و 134/5 رقم 622.

7 - المصدر السابق 329-328/5 رقم 1551 و 589/3 رقم 2675.

8 - المصدر السابق 393/2 رقم 1529 و 317/8 رقم 1461.

ومن قال فيه (صالح الحديث) على من بين حاله بقوله: (ليس به بأس)¹.

ومن قال فيه: (صالح) على من أطلق عليه: (صدوق)²،
ومن قال فيه: (صالح الحديث) على من وصفه بـ (يكتب حديثه،
ومحله الستر، صالح الحديث)³.
وفرق بين من هو (محدث) ومن هو (شيخ) مرجحاً المحدث على
الشيخ⁴.

ورجح من قال فيه: (يكتب حديثه ولا يحتج به) على من وصفه بـ
(لين، يكتب حديثه)⁵، ومن قال فيه: (صالح الحديث، يكتب
حديثه وهو شيخ) على من قال فيه: (ليس بالقوي ولا بالمتين وهو
صالح الحديث يكتب حديثه)⁶. ومن قال فيه (لابأس به) على من
قال فيه (ليس بالقوي)⁷، كما قدم من قال فيه (يكتب حديثه على
الاعتبار ولا يحتج به) على من بين حاله بـ (ضعيف الحديث)⁶.

1 - المصدر السابق 228/3 رقم 1001 و 203/5 رقم 947.

2 - المصدر السابق 315/9 رقم 1500 و 30/8 رقم 138.

3 - الجرح والتعديل 374/2 رقم 1451 و 285/9 رقم 1209.

4 - المصدر السابق 383/5 رقم 1787، وانظر 397/5 رقم 1837 و 134/5 رقم 622

5 - المصدر السابق 435/2 رقم 11728 و 192/2 رقم 650.

6 - المصدر السابق 315/5 رقم 1500 و 31-30/8 رقم 138.

7 - المصدر السابق 408/5 رقم 1811 و 541-540/2 رقم 2246.

ثانياً: ما رواه والده أبو حاتم الرازي من موازنات النقاد ومفاضلاتهم، وهذا العنصر تقدم معنا جانب واسع منه غير أننا هنا نبقى على ما له صلة بتحديد المراتب بالموازنة، ونختار منه ما رواه عبد الرحمن الرازي عن أبيه قال: (نا عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الزهري قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال، كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة)¹.

فانظر كيف جعل عبد الرحمن بن مهدي أبا خلدة -وهو خالد بن دينار البصري- في مرتبة من يقال فيهم (صدوق) ولم يجعله في مرتبة من يطلق عليهم (ثقة)، وبين الفرق بين المنزلتين حين ذكر نماذج من أصحاب المرتبة الأولى مثل شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري.

وفي هذا الموضوع يروي فيقول: (نا أبو موسى محمد بن المثني قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: (أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصدق فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب

¹- المصدر السابق 264/3 رقم 1180 و 498/2 رقم 2043.

حديث الناس، وآخر يهيم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه -يعني لا يحتج به-¹.

وعلق عبد الرحمن الرازي على هذا الكلام فقال: (فقد أخبر أن الناقله للأثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقافات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة)². انطلاقاً مما مضى يتبين أن عبد الرحمن الرازي استطاع أن يظفر بثروة هائلة من المعلومات، وقد مكنه هذا من أن يجمعها ويفحصها ويجعلها في موضوعها ويودعها في مصنفه الخاص بالجرح والتعديل، وكان شطرها الأكبر عن والده الذي وجهه لذلك وأرشده، وكلما التبس عليه شيء من ذلك توجه إليه بالسؤال، وقد مكنته هذه التجربة من تصنيف ألفاظ النقد ثم تصنيف الرواة المتكلم فيهم بالجرح والتعديل على معيار تلك الألفاظ، يقول في تصنيف الألفاظ: (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى) ، فذكر أربع مراتب للتعديل وأربع للتجريح، فأما مراتب التعديل فهي:

¹ - المصدر السابق 38/2.

² - المصدر السابق 37/2.

1. فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه.

2. وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

3. وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

4. وإذا قيل (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار¹.
وأما مراتب التجريح الأربعة فهي.

1. وإذا أجابوا في الرجل بـ (لين الحديث) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

2. وإذا قالوا (ليس بالقوي) فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه.

3. وإذا قالوا (ضعيف الحديث) فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

4. وإذا قالوا (متروك الحديث) أو (ذاهب الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة².

¹ - الجرح والتعديل 37/2 - باب بيان درجة رواة الآثار.

² - المصدر السابق.

وأما تصنيفه للرواة على اعتبار تصنيف الألفاظ فقد أفضى به إلى تحديدهم في خمس طبقات، فبعد أن قدم لكلامه في الطبقات تعبيراً ميز فيه بين الرواة¹ ذكر ما يلي: (الطبقة الأولى: من كان في منزلة الانتقاد والجهيزة والتنقيب والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

الطبقة الثانية: من كان عدلاً في نفسه، من أهل التثبت في الحديث والحفظ له، والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة. الطبقة الثالثة: الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه أيضاً. الطبقة الرابعة: الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام. الطبقة الخامسة: الذي ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال أنه متهم بالكذب، فهذا يترك حديثه، وتطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به)².

¹ - انظر التمييز بين الرواة في مقدمة المعرفة ص 5-6.

² - انظر طبقات الرواة في مقدمة المعرفة ص 6-7 بتصريف في العرض.

وقارن الدكتور أحمد محمد نور سيف بين ما قاله ابن أبي حاتم في (الطبقة الثالثة) وما قرره في المنزلة الثانية فقال: (جعل هذه المرتبة هنا في حكم الاعتبار، وهذا يخالف قوله السابق حيث جعلها مع المرتبة التي قبلها في القبول والاحتجاج).
ثم أضاف قائلاً: (فهذه المرتبة يصدق عليها قوله: "الصدوق الثبت الذي يهيم أحياناً، قبله النقاد واحتجوا بحديثه" وجعلها المرتبة الثالثة هناك)¹، ففهم -جزاه الله خيراً- من ذلك أن هذه المرتبة توازي تلك المنزلة، وأرى -والله أعلم- أن قول المصنف: (الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت ...) هو بمنزلة الألفاظ المركبة من ألفاظ العدالة، ومعلوم أن ألفاظ التعديل إذا تركبت يكون صاحبها في المنزلة الأولى وهي منزلة المحتج بهم. قلنا فيما سبق أن العلماء وافقوا ابن أبي حاتم على تقسيمه للألفاظ من حيث الإجمال، لكنهم زادوا عليه ألفاظاً وشروحات وتفصيلات أخرى، ومن هؤلاء الحافظ ابن الصلاح فإنه استدرک عليه بعض الألفاظ كان يدرجها في المراتب التي يذكرها الرازي مع بعض الشروحات والتفصيلات²، وزاد الحافظ زين الدين عبد

¹ - انظر هامش ص 96 من تقديمه وتعليقه على تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري 96/1.

² - التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح ص (157-161).

الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ستين وثمانمائة للهجرة
في ثنايا تعليقاته على ابن الصلاح أكثر مما زاده هذا الأخير
على ابن أبي حاتم، حيث أوضح إشكالات بعض الألفاظ مع
تحديد مراتبها¹.

ومنهم الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه "ميزان
الاعتدال"² فإنه زاد درجة في مراتب التعديل قبل الدرجة الأولى
التي ذكرها ابن أبي حاتم، وهي درجة أرفع منها، وهي أن يكرر
لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى إما باللفظ بعينه كثقة ثقة،
أو بمخالفة اللفظ الأول كثقة ثبت وثبت حجة ونحو ذلك، يقول
الحافظ العراقي مؤكداً ما ذهب إليه الذهبي في هذا الشأن: (وهو
كلام صحيح، لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له
مزية على الكلام الخالي عن التأكيد، والله أعلم)³.

ومن الأمور التي تعقبها الحافظ الذهبي على ابن أبي حاتم
أنه ساوى بين لفظة (صدوق) و(محل الصدق) فجعلهما في
درجة، وتبعه ابن الصلاح على ذلك، والذهبي فرق بينهما، فجعل

¹- المصدر السابق.

²- مقدمة ميزان الاعتدال 4/1.

³- التقييد والإيضاح ص 157.

(محل الصدق) في الدرجة التي تلي (صدق) وجمع بين المرتبة الثالثة والرابعة في واحدة.

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فزاد في نخبة الفكر مرتبة في التعديل هي أعلى من المرتبة التي زادها الحافظ الذهبي ، وهي المتكونة من الألفاظ التي يعبرون فيها بأفضل التفضيل أو الوصف بما دل على المبالغة: كأوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في الضبط¹، وبسط الكلام على المراتب جميعاً في مقدمة تقريب التهذيب، غير أن الذي يلاحظ عليه في ذلك أنه زاد رتبة أخرى اعتبرها أعلى من الرتب السابقة وهي رتبة الصحابة، فصارت مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر ستاً، وكذلك فعل في مراتب الجرح، فإنه زاد فيها رتبة وهي التي يعبرون فيها بصيغة المبالغة في الوصف كقولهم: أكذب الناس، أو نحو ذلك².
ومن هنا نلاحظ أن العلماء وإن زادوا على ابن أبي حاتم أشياء فإنهم في الحقيقة أبقوا على المراتب التي ذكرها، بل جعلوها

¹ - نزهة النظر بشرح نخبة الفكر ص 88.

² - ديباجة تقريب التهذيب ص 4-5. وهذه المراتب التي سطرها الحافظ ابن حجر في مقدمة التقريب هي لمراتب الجرح والتعديل مطلقاً، ولم يضعها الحافظ اصطلاحاً له فيما ذهب إليه في بيان أحوال رجال التقريب كما فهم ذلك العلامة أحمد شاكر في تعليقه على الباعث الحثيث. انظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حواشي الرفع والتكميل ص 183-184.

هي العمدة في زياداتهم واستدراكاتهم، والسبب في ذلك أن مراتب ابن أبي حاتم ضمت المراتب الأساسية بألفاظها التي ينبني عليها النقد، واشتملت على الدرجات المختلفة التي احتوت على تفاوت أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً، وهذا كله لم يتأت لابن أبي حاتم إلا باستقراء عام لأسلوب الموازنة بين الرواة، فدلنا هذا على أن لعلم الموازنة بين الرواة أهمية كبيرة في تحديد المراتب.

إن الترجيح بين الرواة وإثبات التفاضل بينهم مع من هم أوثق منهم وأضبط، أو مع من هم دونهم في الضبط والحفظ والإتقان هو أمر لم يقدّم به كل النقاد الذين تكلموا في الرواة وبينوا أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، وقد تقدم معنا جانباً من ذلك، وهذا كله له صلة بعلم العلل بل هو مخه وسره الدقيق، فمدار العلة سواء أكانت في السند أو المتن أو فيهما معاً على الرجال، وتتمام ذلك إنما يرجع إلى الضبط والحفظ، وكان أبو حاتم ضلعاً راسخاً، وبرجاً شامخاً فيه، وذلك لعلمه به، وتبحره فيه، قال الحافظ ابن رجب وهو يوضع أهمية هذا الفن من بين فنون العلم: (معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع ونحو

ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث¹، واشترط رحمه الله لتعاطيه طول الممارسة وكثرة المذاكرة مع الفهم والفقهاء والمعرفة والمطالعة في كلام الأئمة جهابذة النقد من مثل من تقدمت الإشارة إليهم.

المسألة الثانية : الفوائد المنهجية

إن معرفة مراتب الراويين هو ثمرة علم الجرح والتعديل، فإذا عرفت مرتبة الراوي سهل الحكم على روايته، والموازنة بين الرواة لها فوائد جلية في تحديد المراتب ومعرفة الطبقات، وذلك لمن نظر فيها وتابع بحثه عليها، ونجمل ذكر هذه الفوائد فيما يلي:

1- الإكتفاء بالموازنة حين تكون دالة على الحال :

ذلك أن الموازنة في بعض الأحيان تكون وحدها كافية في الحكم على الراوي، ودالة دليلاً واضحاً على مرتبته، ولأبي حاتم في هذا المنهج أسلوبان: إما أن يذكر تقديم أحد شيوخه، من ذلك قوله في عنبة بن سعيد بن الضريس: (كان أحمد بن حنبل يقدمه على أبي جعفر الرازي)².

¹ - شرح علل الترمذي ص 257.

² - الجرح والتعديل 399/6 رقم 2230.

وأبو جعفر الرازي هو عيسى ابن أبي عيسى بن ماهان،
وهما رازيان، كان أحمد يقدم دائماً عنبسة ويقول بصريح اللفظ:
(عنبسة بن سعيد أصح حديثاً من أبي جعفر الرازي، حدث عنه
ابن المبارك)¹.

وإما أن يفاضل بنفسه كقوله حين سئل عن علي بن الحسن
بن نشيط المروزي: (قد كتبنا عنه وسعيد بن سليمان الواسطي
أحب إلي منه)².

وعلي بن الحسن سمع منه وروى عنه بعسقلان سنة 227

هـ.

2- يجريها بين الرواة المجروحين تورعاً، واتقاء لكثرة الكلام
فيهم، وهو أسلوب حسن لمن تأمله، فإني وجدت أبا حاتم الرازي
تقياً في الجرح، واقفاً عند الحد المبين، لا يطلق لسانه رهقا بالجرح
فيهم كما يفعل غيره، سئل عن علي بن ربيعة المدني فقال: (هو
مثل يزيد بن عياض في الضعف)³.

¹ - المصدر السابق

² - المصدر السابق 180/6 رقم 985.

³ - المصدر السابق 185/6 رقم 1018.

وكفى بهذه العبارة رتبة في بيان الحال، ومن أراد لفظة بيان حال يزيد فليلتمسها في ترجمته¹.

3- يعتمد أسلوب الموازنة بين الرواة الثقات والمعدلين طلباً للاختصار، ذلك أن تعديل الرواة بألفاظ التوثيق قد لا تنتهي، ولا سيما عند جماع الفضائل، فلذلك احتيج في التعديل إلى أسلوب معبر عن الحاجة بالقدر الكافي، فإذا سئل عن راوٍ وقدمه على غيره من دون زيادة فهم من هذا أن الرجل المقدم هو أعلى من المقدم عليه، وأنه أفضل منه، واللفظة المستعملة في التقديم هي المحددة للخصلة أو الصفة التي تأهل بها المقدم عليه، والرتبة مع ذلك تبدو واضحة لأهل الصنعة لأن أبا حاتم لا يقدم الأول على الثاني إلا إذا كان حال الثاني معروفًا وظاهرًا، ولا يبعد أن يكون أبو حاتم قد بين حال الثاني بعبارة واضحة فكأنما أحال عليه بمقارنة الراوي به، فيكون قد وضع الباحث في دائرة من البحث المتواصل والمتشابك، ومن أراد معرفة الأول معرفة حقيقية فعليه أن يعود إلى حال الثاني، لأن حال الثاني هو المحدد لحال الأول، فإذا كان المقدم عليه من أهل الثقة والصدق كان المقدم

¹ - وسعنا الكلام في هذا الموضوع في مظاهر الموازنة، فليراجع هناك.

فوقه في ذلك، وإذا كان ضعيفاً أو متروكاً علم من ذلك أن
وضعية الراوي في غير هذا الإطار، وسنمثل لهاتين الحالتين
بشاهدين من شواهد في الاستعمال:

- يقول عبد الرحمن الرازي: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: (ابن
أبجر أحب إلينا من إسرائيل)¹، كذا قالوا، ولم يزيدا على هذا.
وابن أبجر المذكور هو عبد الملك بن سعيد بن حيان بن
أبجر، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق السبيعي، أبو
يوسف الهمداني.

وإذا أردنا أن نعرف موقع ابن أبجر في مراتب العدالة عدنا إلى
ترجمة إسرائيل بن يونس حيث نجد هناك قول أبي حاتم صريحا
واضحا، يقول: (إسرائيل ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي
إسحق)²: ومع هذا الحال الرفيع الذي يعتبر من المراتب العليا في
سلم العدالة فإن عبد الملك بن أبجر يتقدم عليه.
ويقول في شاهد آخر وكان قد سئل عن أبي نضرة -منذر
بن مالك بن قطعة العبدي- وعطية العوفي- ابن سعد الجدلي- :

¹ - الجرح والتعديل 351/5-352 رقم 1661.

² - المصدر السابق 330/2 رقم 1258.

(أبو نضرة أحب إلي)¹، كذا قال، ولم يضيف شيئاً، وإذا عدنا إلى ترجمة عطية وجدناه يبين حاله بألفاظ صريحة في الضعف، ويقرر نحو ما ذهب إليه هنا من تقديم أبي نضرة عليه، فيقول: (ضعيف الحديث، يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إلي من عطية)، وضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة الرازي²، فتبين لنا من هذا أن أبا نضرة ثقة، وثقة أبو زرعة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وأما عطية فضعيف، لا تكتب أحاديثه إلا على الاعتبار، ووجه الموازنة بينهما إنما هي بسبب روايتهما عن بعض الصحابة كابن عمر وابن عباس.

- المطلب الثاني : الموازنة : أفرادها وتركيبها في بيان الحال.

تأخذ الموازنة عند أبي حاتم الرازي حالتين:
. الحالة الأولى: الإقتصار على الموازنة وصورها: وهي أنك لا تجد في بيان حال الراوي سوى الموازنة سواء أكانت ترجيحاً أو تشبيهاً أو تفضيلاً مما يبين أنه اكتفى بها كمادة

¹ - المصدر السابق 241/8 رقم 1088.

² - المصدر السابق 383/6 رقم 2125.

اصطلاحية علمية، معتبراً إياها كلاماً تاماً، وقولاً كاملاً يغني عن المزيد، وهذا كله له مبرراته العلمية والتربوية التي كشفنا عن بعضها في موضع غير هذا، وتأخذ هذه الحالة صوراً منها:

أ- أنه يكتفي بتقديم الراوي على راو آخر:

- من ذلك قوله: (هو أحب إلي)، من ذلك قوله وقد سئل عن عبد الله بن العلاء بن زبر فقال: (هو أحب إلي من أبي معيد حفص بن غيلان)¹، كذا قال، ولم يزد، وإذا عدت إلى ترجمة حفص بن غيلان تجده يقول فيه: (يكتب حديثه ولا يحتج به)²، وهي صيغة توثيق لأن الرجل ثقة، وثقه يحيى بن معين ودحيم القاضي³.

أو يكتفي بتقديم راو على راويين مستعملاً نفس الصيغة من ذلك قوله: (أبان العطار أحب إلي من شيبان ومن أبي هلال)⁴. وأبان هو ابن يزيد العطار، أبو يزيد البصري، جعله أحمد بن حنبل ثبثاً في كل المشايخ، وكان يحيى بن سعيد القطان يروي عنه حتى مات.

1 - الجرح والتعديل 129/5 رقم 592.

2 - المصدر السابق 186/3 رقم 805.

3 - المصدر السابق 129-128/5 رقم 592.

4 - المصدر السابق 299/2.

وشيبان هو ابن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية المؤدب،
كان أبو حاتم يقول فيه: (كوفي حسن الحديث، يكتب حديثه ولا
يحتج به)¹.

وأبو هلال هي كنية محمد سليم، بين أبو حاتم حاله بقوله:
(محل الصدق، ولم يكن بذاك المتين)، وقدمه على سلام بن
مسكين، كما أمر بتحويل اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنفه
البخاري².

أو يسأل عن رجلين أيهما أحب إليه فيختار واحداً، من ذلك
قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن عبد الله بن الحارث
المخزومي المكي أحب إليك أو عبد الله بن الحارث الحاطبي؟
فقال، المخزومي أحب إلي من الحاطبي)³.

وكيف لا يكون المخزومي أحب إليه وقد روى عنه الكبار
من أمثال محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل الشيباني
وعبد الله بن الزبير الحميدي وفقهه الحفاظ إسحق بن راهويه⁴.

1 - لمصدر السابق 356/3 رقم 1561.

2 - المصدر السابق 274/7 رقم 1484.

3 - المصدر السابق 33/5 رقم 147.

4 - المصدر السابق

ب- وفي بعض الأحيان يجعل الراوي أثبت في الحديث من
ثلاثة:

- من ذلك قوله: (محمد بن شعيب أثبت من محمد بن حمير
ومن بقية ومن محمد بن حرب الأبرش)¹.

ومحمد بن شعيب بن شابور هو دمشقي الأصل، نزل
بيروت، والثلاثة المذكورون: محمد بن حمير وبقية بن الوليد
ومحمد بن حرب الأبرش هم طبقة من حمص، ووجه الموازنة
بينهم بهذه الصفة هي في الرواية عن جملة من المشايخ منهم
الأوزاعي ومحمد بن زياد الألهاني ومحمد بن الوليد الزبيدي.
ومن شواهد هذا الوجه قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي
عن حاتم بن إسماعيل وسعيد بن سالم فقال: حاتم أحب إلي
منه)²، كذا قال أيضاً ولم يزد، وفي ترجمة سعيد بن سالم القداح
قال: (محلّه الصدق)³، فتبين من هذا أن حال حاتم هو فوق هذا،
وكيف لا يكون كذلك ويحيى بن معين يقول فيه: (ثقة)، وقدمه
أحمد بن حنبل على عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ووصف

1 - المصدر السابق 286/7 رقم 1548.

2 - الجرح والتعديل 258/3-259 رقم 1154.

3 - الجرح والتعديل 31/4 رقم 1128.

كتابه بأنه صالح، هذا مع أنهم رموه بالغفلة¹، والرجلان كوفيا الأصل، إلا أنهما تحولوا عنها إلى الحجاز، فسكن حاتم المدينة، وسكن سعيد مكة.

ج- وفي بعض الأحيان يكتفي بجعل الراوي مقدماً على أصحابه في شيخ معين:

- قال في بيان حال إسحق بن إبراهيم العجلي: (هو المقدم من أصحاب سلمة بن الفضل)².

وهذه الصورة سنأتي على بيانها والتفصيل فيها في معرض الحديث عن الأصحاب.³

د - وفي حالات أخرى يسأل عن الرجل فيقدم عليه غيره بلفظة (أحب إلي)، ثم يسويه مع آخر:

- من ذلك قوله: (سعيد وهشام أحب إلي منه، وهو يجري مع همام)⁴، يتكلم في هذه الحالة عن عمر بن عامر السلمي، أبي حفص أحد قضاة البصرة، ومناسبة ذلك أنه سئل عن حاله فأجاب بما رأيت، ولم يزد عليه، وحال

1 - الجرح والتعديل 259/3 رقم 1154.

2 - المصدر السابق 208/2 رقم 709.

3- في الجزء الذي هذا إن شاء الله.

4- المصدر السابق 127/6 رقم 689.

الرجل مبين بألفاظ صريحة وواضحة عند أهل النقد، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي إلا يحيى بن سعيد كان لا يرضاه من جهة أحاديث منكرة رواها¹.

وأما سعيد المذكور فهو ابن عامر، أبو أحمد الضبعي، قال فيه يحيى: (ثقة)، وبين أبو حاتم حاله بقوله: (صدوق)، وقدمه على قاسم بن يزيد الموصللي، لكن الأخطاء لا يسلم منها أحد، ففي حديثه بعض الغلط²، ومع ذلك تأهل في التقديم على عمر بن عامر السلمي والقاسم بن يزيد الموصللي، أما هشام الذي جعل معه في نفس التقديم فهو ابن أبي عبد الله الدستوائي، واسم أبي عبد الله سنبر، كنيته أبو بكر الربعي، ثقة، من عالية حفاظ البصرة، أجمعوا على توثيقه والثناء عليه، نكتفي بشهادة واحدة من أبي داود الطيالسي - هشام بن عبد الملك - يقول: (كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث)³.

ومن هذا يتبين أن هشام وسعيد يتقدمان على عمر بن عامر، ولا نشك في أن هشام يتقدم على سعيد، أما عمر فبعد أن

¹ - المصدر السابق

² - الجرح و التعديل 49-48/4 رقم 208.

³ - المصدر السابق 60/9 رقم 240.

ورّاه أبو حاتم عاد ليسويه بهمام بن يحيى بن دينار البصري لأن
وضعهما متقارب جدا، قواه يزيد بن هارون في الحديث، وجعله
أحمد بن حنبل تبتاً في كل المشايخ وقال يحيى بن معين: (ثقة
صالح)، وقدمه على سائر أصحاب قتادة، وهم: حماد بن سلمة
وأبو عوانة وأبان بن يزيد العطار، وقال أبو زرعة الرازي: (بصري
لا بأس به).

وسئل أبو حاتم عن همام وأبان العطار من تقدم منهما فقال:
(همام أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما
متقاربان في الحفظ والغلط)، وسئل عنه وحده فأجاب: (ثقة
صدوق في حفظه شيء، وقدمه في قتادة على حماد بن سلمة
وأبان العطار¹).

. الحالة الثانية: الموازنة المرفقة بألفاظ الجرح والتعديل: بحيث
تكون فيها الموازنة مصحوبة بألفاظه في الجرح والتعديل، وهي
ظاهرة علمية متباينة تختلف من ترجمة إلى أخرى، فتارة تتقدم
الموازنة على لفظة الحال وتارة تتأخر، والحالة كلها تدل على أن
أبا حاتم أراد هنا التيسير على الباحث، فإذا كانت الحالة الأولى

¹ - راجع هذه المعلومات في الجرح والتعديل 9/ (107-1109) رقم 457

تتطلب من الباحث جهداً ومشقةً في تقليب التراجم وفحصها فإن هذه الحالة هي أسهل بكثير، ووجه السهولة تكمن في المعطيات العلمية الكاملة التي قدمها أبو حاتم في ترجمة الراوي، ولتقريب هذه الحالة سنبحث الوضعية الأولى ثم ننثي بالوضعية الثانية. **الوضعية الأولى:** تقديم الموازنة على الألفاظ، وهي على ثلاث صور: فيها ما يدخل في العدالة، وما يدخل في الجرح، وما يدخل في المرتبة الوسطى بين الجرح والتعديل.

أ- ما يدخل في العدالة: ونختار منه النماذج الآتية:

⇒ قوله: (علي بن بذيمة أحب إلي من خصيف، وهو صالح الحديث)¹.

وخصيف هو أبو عون ابن عبد الرحمن، وهما جزريان، روي عن سعيد بن جبير².

⇒ وقوله: (أبو الجماهر أحب إلي، وأبو الجماهر ثقة)³.

¹ - الجرح والتعديل 176/6.

² - المصدر السابق 403/3 رقم 1848 وقارن بالترجمة السابقة.

³ - المصدر السابق 25/8 رقم 110.

وأبو الجماهر هو محمد بن عثمان التتوخي، قدمه هنا على محمد بن بكار بن بلال، وهما دمشقيان من شيوخ أبي حاتم الرازي الثقات، استفاد منهما حديث سعيد بن عبد العزيز¹.

⇒ وسئل عن عُقيل بن خالد أحب إليه أم يونس بن يزيد؟ فقال: (عُقيل أحب إلي من يونس، وعُقيل لا بأس به)².

وكلاهما من آيلة، وأقران في الرواية عن محمد بن شهاب الزهري. وسئل عن هارون بن المغيرة وسلمة بن الفضل أيهما أحب إليه؟ فقال: هارون أحب إلي، وأثبت عندي، وجميعا محلها الصدق)³.

ب- ما يدخل في الجرح، وهو قليل بالمقارنة مع التعديل، من شواهد هذه الصورة:

⇒ قوله في التسوية: (ما أقرب أبا سعد البقال من أبي جناب، ولا يحتج بحديثه)⁴.

خلصت موازنته بين سعيد بن المرزبان أبي سعيد البقال الأعور وأبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبى إلى التسوية بينهما

¹ - انظر ترجمة محمد بن بكار في المصدر السابق 211/7-212 رقم 1173.

² - المصدر السابق 43/7 رقم 243.

³ - المصدر السابق 95/9-96 رقم 396.

⁴ - المصدر السابق 62/4 رقم 264.

في الضعف، وقوله: (لا يحتج به) هنا تنصرف إلى ذلك، ومما يقوي ذلك أن عبد الرحمن الرازي سأله عن أبي جناب الكلبي هل هو أحب إليه أم يحيى البكاء؟ فقال: لا هذا ولا هذا، فعاوده بقوله: (فإذا لم يكن في الباب غيرهما عن أيهما أكتب؟ فقال: لا أكتب منه شيئاً، ليس بالقوي، وعون بن ذكوان أحب إلي منه)¹، وذكر نحو هذا في ترجمة يحيى بن مسلم البكاء، وزاد بقوله: (قلت: ما قولك فيه؟ قال: هو شيخ)².

ث - ما يدخل في المرتبة الوسطى بين الجرح والتعديل، وهو أقل من الصور السابقة، نكتفي فيه بهذا الشاهد:
- يقول في بيان حال الحسن بن الحكم بن طهمان الحنفي البصري: (ما أقربه من عبد الله بن العلاء بن خالد، وحديثه صالح ليس بذلك، يضطرب، وبالْبصرة لا يعرفونه لأنه مات قديماً، فلذلك لا يعرفونه)³.

¹ - الجرح والتعديل 139/9 رقم 587.

² - المصدر السابق 186/9-187 رقم 775.

³ - المصدر السابق 8/3 رقم 25.

الوضعية الثانية: تقديم الألفاظ على الموازنة، وهذه أيضاً على ثلاث صور، فيها ما يدخل في التعديل، وما يدخل في الجرح، وما يدخل في المرتبة الوسطى.

أ- الحالات التي تدخل في العدالة:

⇒ قوله وقد سئل عن يونس بن عبيد البصري: (ثقة، ويونس أحب إلي من هشام بن حسان)¹.

⇒ وقوله في عبد الوارث بن سعيد: (هو ثقة، هو أثبت من حماد بن سلمة)².

⇒ وقال في حميد بن قيس الأعرج: (مكي ليس به بأس، وابن أبي نجيح أحب إلي منه)³، وابن أبي نجيح هو عبد الله بن يسار المكي مولى الأحنس الثقي.

⇒ وسئل عن عثام بن علي العامري، -أبي علي الكلابي- فقال: (صدوق وهو أحب إلي من يحيى بن عيسى بن يونس)⁴.

1 - المصدر السابق 242/9 رقم 1020.

2 - المصدر السابق 76/6 رقم 386.

3 - المصدر السابق 228/3 رقم 1001.

4 - المصدر السابق 44/7 رقم 247.

⇒ وسئل عن إبراهيم بن المختار الرازي فقال: (هو صالح الحديث، وهو أحب إلي من سلمة بن الفضل وعلي بن مجاهد)¹.

⇒ وقال في ترجمة ثور بن يزيد، أبي خالد الرحبي الكلاعي: (صدوق حافظ، وهو أحب إلي من برد)²، وبرد هو ابن سنان، أبو العلاء، شامي سكن البصرة.

⇒ وسئل عن رزين بن حبيب الجهني -بياع الرمان- فقال: (صالح الحديث، ليس به بأس، وهو أحب إلي من إسحق بن خلود مولى سعيد بن العاص)³.

⇒ وجاء في ترجمة محمد بن ثور الصنعاني ما نصه: (قلت - أي عبد الرحمن الرازي- ابن ثور ما حاله؟ قال: الفضل والعبادة والصدق، قلت: عبد الله بن معاذ أحب إليك أو ابن ثور؟ قال: ابن ثور أحب إلي)⁴.

ب- الحالات التي تدخل في الجرح ، وهي كثيرة، وعلى أشكال عدة.

1 - لمصدر السابق 138/2 رقم 443.

2 - المصدر السابق 469/2 رقم 1904.

3 - الجرح والتعديل 508/3 رقم 2304.

4 - المصدر السابق 217/7-218 رقم 1208.

1. منها أنه يلين حديث الراوي، ويحكم عليه بالتدليس، من ذلك قوله: (كان زكريا بن أبي زائدة لين الحديث، كان يدلس، وإسرائيل أحب إلي منه)¹، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق السبيعي، أبو يوسف الهمداني، وكيف لا يكون إسرائيل مقدا وأبو حاتم يقول فيه: (ثقة متقن)، وجعله من أتقن أصحاب أبي إسحق السبيعي، وأبو إسحق جده².
2. ومنها أنه يحكم على الراوي بالليوننة ثم يقدمه على غيره، والليوننة هي نفي القوة، قال في بيان حال دينار أبي سعيد عقيص الكوفي، وكان يروي عن علي رضي الله عنه: (هو لين، وهو أحب إلي من أصبغ بن نباتة)³، وقصده من هذا أن ديناراً أخف شراً من أصبغ، وبهذه المقالة يكون أبو حاتم قد خالف شيخه يحيى بن معين الذي اعتبر عقيصاً شراً من رشيد الهجري وحنة العرني وأصبغ بن نباتة⁴.
3. ومنها أنه ينفي على الرجل أن يكون قويا في الحديث -ونفي القوة هو إثبات للضعف- ثم يقرر أن الناس يتكلمون فيه

1 - المصدر السابق 594/3 رقم 2685.

2 - المصدر السابق 331/2 رقم 1258.

3 - المصدر السابق 430/3-431 رقم 1958.

4 - المصدر السابق..

بالجرح، ثم يقدمه على راو آخر، من ذلك قوله: (داود الأودي ليس بقوي، يتكلمون فيه، وهو أحب إلي من عيسى الحنّاط)¹.

والأودي هو داود بن يزيد بن عبد الرحمن، أبو يزيد الزعافري عم عبد الله بن إدريس الإمام، تكلم فيه من النقاد أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وسفيان الثوري.

وعيسى الحنّاط هو عيسى بن أبي عيسى الغفاري المدني، واسم أبي عيسى ميسرة، وهو أضعف من الأودي².

4. ومنها أنه يحكم على الراوي بعدم القوة فيما يروي، ويجوز كتابة حديثه للاعتبار مع تقديم غيره عليه، من ذلك قوله وقد سئل عن عمر بن بشير، أبي هاني الهمداني فقال: (ليس بالقوي، يكتب حديثه، وجابر الجعفي أحب إلي منه)³، وجابر الجعفي هو ابن يزيد أبو محمد الكوفي، كان أبو حاتم يقول فيه: (يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به)⁴.

¹ - المصدر السابق 428 427/3 رقم 1943.

² - الجرح والتعديل 289/6 رقم 1605.

³ - المصدر السابق 100/6 رقم 518.

⁴ - المصدر السابق 498/2 رقم 2043.

5. ومنها أنه يحكم على الراوي بضعف الحديث، ثم يوازن فيقدم غيره عليه، من ذلك قوله في حريث بن السائب الأسدي: (ضعيف الحديث، جابر الجعفي أحب إلينا منه)¹، وقد تقدم التعريف باسم ونسب وحال جابر في موازنة سابقة.
6. ومنها أنه يحكم الراوي بعدم قوة حديثه، ويجوز كتابة حديثه لا للاحتجاج، ويقدمه على غيره، من ذلك قوله في علي بن زيد بن جدعان، أبي الحسن القرشي الأعمى: (ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من يزيد بن أبي زياد)².
7. ومنها أنه يلين حديث الراوي، ويحكم عليه بعدم القوة، وينفي الاحتجاج بحديثه ثم يجوز كتابة حديثه للاعتبار، ويقدمه على من هو أضعف منه، من ذلك قوله في عبد الله بن محمد بن عَقل: (لين الحديث، ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه، وهو أحب إلي من تمام بن نجيح)³.

1 - المصدر السابق 364/3-365 رقم 1180.

2 - المصدر السابق 6 / 187 رقم 1021.

3 - المصدر السابق 154/5 رقم 106.

وتمام بن نجیح هذا ضعفه أبو حاتم جدا، فقال: (منكر الحديث ذاهب)، وضعفه أبو زرعة الرازي أيضاً¹.

8. ومنها أنه ينفي أن يكون حديث الراوي متيناً -وهو عربون على الضعف- ويأمر بكتابة حديثه للاعتبار، ويقدمه على رجلين أضعف منه، مبيناً لعله التضعيف، قال وقد سئل عن محمد بن ثابت العبدي: (ليس هو بالمتين، يكتب حديثه، وهو أحب إلي من أبي أمية بن يعلى وصالح المري، روى حديثاً منكراً)².

وأبو أمية اسمه إسماعيل بن يعلى الثقفي، ضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، أحاديثه منكراً)³.

وصالح المري هو صالح بن بشير، ويقال: صالح بن بشر، أبو بشر البصري، آفته أنه كان قاصاً، ولم يكن من أصحاب الآثار، ضعفه يحيى بن معين، وذكر فيه أبو حاتم نحو ما ذكر في محمد بن ثابت فقال: (منكر الحديث، يكتب حديثه، كان من المتعبدين، ولم يكن في الحديث بذاك القوي)⁴.

¹ - المصدر السابق 445/2 رقم 1788.

² - الجرح والتعديل 216/7 رقم 1201.

³ - المصدر السابق 203/2 رقم 686.

⁴ - المصدر السابق 395/4-396 رقم 1730.

هذه جملة الحالات التي تسبق فيها ألفاظ التجريح الموازنة، أردنا توضيحها بما يلزم من البيان.

ج- الحالات التي تدخل في الدرجة الوسطى، ومنها:

- قوله في ثابت بن علي الجزري: (يكتب حديثه، وهو أحب إلي من سويد بن عبد العزيز)¹.

- وقوله في علي بن نشيط: (قد كتبنا عنه، وسعيد بن سليمان الواسطي أحب إلي منه)²، وقال في علي بن الحسن: (ثقة مأمون)³.

- وقوله في حفص بن عبد الرحمن البلخي: (هو صدوق، وهو مضطرب الحديث، وحفص بن عبد الله أحسن حالاً منه)⁴.

- وسئل عن عيسى بن المسيب البجلي -قاضي الكوفة لخالد بن عبد الله القسري- فقال: (محلّه الصدق، ليس بالقوي)، قيل له: (هو أحب إليك أم بكير بن عامر؟) فقال: (بكير أثبت عندي)⁵.

¹- المصدر السابق 177/7 رقم 969.

²- المصدر السابق 180/8 رقم 985.

³- المصدر السابق 26/4 رقم 107.

⁴- المصدر السابق 176/3 رقم 758.

⁵- المصدر السابق 288/6 رقم 1600.

- وقال في محمد بن حمير -أبي عبد الله أو أبي عبد الحميد الحمصي السليحي- : (يكتب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحب إلي منه)¹، وبقية هو ابن الوليد، أبو محمد الكلاعي.

فحالة الجمع هي أن يسأل عن حال الراوي فيبينه بلفظة أو بلفظتين أو بأكثر في جهة حيث تكون الموازنة في جهة أخرى متقدمة أو متأخرة بحسب ما رأينا، أو تتوسط الموازنة الألفاظ بحيث يبين بلفظة أو لفظتين ثم يوازن ثم يزيد في بيان الحال بلفظة أو لفظتين، من ذلك قوله: (محمد بن إسحق ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من أفصح بن سعيد، يكتب حديثه)².

في هذا الشاهد بدأ بلفظتين من ألفاظ الحال وهما قوله: (ليس عندي في الحديث بالقوي) و (ضعيف الحديث) وقد جمعها لتأكيد ما أراد تبينه في محمد بن إسحق، ثموازن فقال: (وهو أحب إلي من أفصح بن سعيد)، ولو اقتصر على هذه وحدها

¹ - المصدر السابق 239/9-240 رقم 1315.

² - الجرح والتعديل 194/7 رقم 1087.

لكفته فإنه قال في أفصح: (شيخ صالح الحديث)¹. مما يدل على أن حال محمد بن إسحق لا يقرب من الترك، ويبينه قوله: (يكتب حديثه) وهو القول الذي ختم به العبارة.

وشبيه بهذا ما قاله في الحسين بن عبيد الله بن العباس: (هو ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من حسين بن قيس الرحبي، يكتب حديثه ولا يحتج به)².

وحالة الجمع بلفظة أو لفظتين متقدمة أو متخلفة فقول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن حال صدقة الخرساني فقال: صالح، وصدقة بن خالد أحب إلي منه)³، كذا بالجمع. أو قد يقع التفريق بين ألفاظ الحال والموازنة، وهذا التفريق تقتضيه طبيعة مطابقة المقال بالمقام، أو لنقل هو بحسب السؤال، من ذلك قول عبد الرحمن الرازي في ترجمة الضحاك بن مخلد أبي عاصم النبيل: (سألت أبي عنه فقال: صدوق)⁴، ثم قال:

1 - المصدر السابق 324/2 رقم 1233.

2 - المصدر السابق 57/3 رقم 258.

3 - المصدر السابق 431/4 رقم 1893.

4 - لمصدر السابق 463/4 رقم 2042.

(وسئل أبي عن أبي عاصم النبيل وروح بن عبادة فقال: أبو عاصم أحب إلي من روح)¹.

هكذا فرق أبو حاتم بين المقالتين، فالأولى هي جوابه لعبد الرحمن الرازي الذي لم يظفر سوى بقوله: (صدوق)، وكفى بها لفظة في بيان الحال، وهو على كل حال جواب على قدر السؤال. وأما الثانية فهي جواب على سؤال سائل، سأله في مجلس العلم وعبد الرحمن يسمع، وعبد الرحمن لا يدلس بأي حال من أحوال التدليس، قيل مرة: (هذا الذي تقول: سئل أبو زرعة، سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: كلما أقول: سئل أبو زرعة فإني قد سمعته منه، إلا أنه سأله غيري بحضرتي فلذلك لا أقول: سألته، وأنا فلا أدلس بوجه ولا بسبب، أو نحو ما قال)².

¹ - المصدر السابق..

² - الجرح والتعديل 501/4 رقم 2203.

المبحث السادس: الموازنة حدودها وتميزها وجدليتها

ومعكساتها عند أبي حاتم الرازي

تقديم:

حين يقدم أبو حاتم الراوي على غيره إنما يبنى ذلك على المميزات التي تؤهل الرجل ليكون من المقدمين، وهو بذلك يكون أحب إليه منهم، فالرواة ولاسيما الذين اتحدوا في العدالة أو تشابهوا في الضعف يصبح التمييز بينهم على هذا المستوى من الصعوبة بمكان، ولقد أظهرت أجوبة أبي حاتم للسائلين جانباً من الفهم الكامل والمعرفة الحقيقية بأحوال الرجال، وهي أمور لا تحصل للناقد إلا بالتجربة المستمرة وبالاختبار الحي، ألا ترى إلى نعيم بن حماد الخزازي لما سأل عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك وسفيان أيهما أفضل عنده؟ قال: ابن المبارك، فأجابه نعيم: إن الناس يخالفونك، فقال له: إن الناس لم يجربوا ما رأيت مثل ابن المبارك¹.

وصدق ابن مهدي، فإن من رأى وجرب ليس كمن اقتصر على مجرد السماع، ولقد تبين لنا من كلامه أن الموازنة كلما

¹ - الجرح والتعديل 179/5 رقم 838.

زادت على الواحد ازدادت دسمة من الناحية العلمية، إذ أن ألفاظه تزيد، وكلامه يكثر، وكلما زادت هذه المعطيات زاد حال الراوي وضوحاً، وتوضح مع حاله أحوال الرجال الموزونين به، قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول وسئل عن حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب فقال: حيوة أعلى القوم، وهو ثقة، وهو أحب إلي منهما ومن المفضل بن فضالة)، وزاد عبد الرحمن فقال: (قلت: ومن الليث؟ قال: الليث أحب إلي، وهو أفضل الرجلين)¹.

وهذا تفريق دقيق بين أن يكون حيوة بن شريح - وهو أبو زرعة الحضرمي - أحب إليه من سعيد بن أبي أيوب والمفضل بن فضالة لأنه أعلاهم، وبين الليث - وهو ابن سعد - وهو أيضاً أحب إليه من سعيد ابن أبي أيوب وحيوة بن شريح أنه أفضلهم، وكلهم طبقة واحدة، موطنهم البصرة. وبالاستقراء، يلوح لنا أن هذه الدسمة عكست تنوعاً في الأسلوب، وتعدداً ظاهراً في المضمون، وهذا كله يساعد على رصد بعض المتميزات التي يمكن حصرها في أربعة عناصر رئيسية كل عنصر هو في مطلب مستقل.

¹ - المصدر السابق 307/3 رقم 1368.

- المطلب الأول: في حدود الموازنة.

للموازنة حد ومطلع، فالحد هو صبغة التدرج التي نلاحظها في موازنة أبي حاتم بين رجل ورجل، ورجل ورجلين، ورجل وثلاثة، وهكذا، وهذا التدرج لا يعكس سوى الغوص في سر العلم بغية ترتيب مسائله، وسنكشف على قدرة أبي حاتم الرازي في حد هذا الفن حدا بحد.

1. موازنته بين رجل ورجل، وهذا هو الحد الأدنى لها، من ذلك قوله: (سعيد بن سليمان الواسطي ثقة مأمون، ولعله أوثق من عفان إن شاء الله)¹، وكقوله: (حفص بن عبيد الله أحب إلي من حفص بن عمر)².

2. موازنته بين رجل ورجلين، وهذا هو الحد الثاني لها، من ذلك قوله وقد سئل عن خالد بن يزيد الهذلي، هو أثبت من عامر يساف وعقبة بن زياد)³، وقد يفرق فيقول: (وبكر بن مضر أحب إلي من مفضل بن فضالة، وبكر بن مضر ونافع بن يزيد متقاربان)⁴.

1 - الجرح والتعديل 26/4 رقم 107.

2 - المصدر السابق 176/3 رقم 754.

3 - المصدر السابق 358/3 رقم 1620.

4 - المصدر السابق 393/2 رقم 1529.

3. موازنته بين رجل وثلاثة، وهذا حد ثالث، من ذلك قوله: (أبو الوداك - وهو جبر بن نوف - أحب إلي من بشر بن حرب وأبي هارون العبدى وشهر بن حوشب)¹.

4. موازنته بين رجل وأربعة رجال، وهذا حد رابع، من ذلك قوله: (بدل من المحبر صدوق، أرجح من أمية بن خالد و بهز بن أسد وحبان بن هلال وعفان)²، وعفان المطلق هنا هو ابن مسلم الصفار.

5. موازنته بين رجل وخمسة من رواة العلم، وهذا حد خامس، من ذلك قول عبد الرحمن الرازي: (سئل أبي عن مجالد بن سعيد يحتج بحديثه؟ قال لا، وهو أحب إلي من بشر بن حرب وأبي هارون العبدى وشهر بن حوشب، وأحب إلي من داود الأودي وعيسى الحناط، وليس مجالد بقوي في الحديث)³.

إذا قدمنا إلى الأدنى والحدود التي تليه بالتدرج فإن الحد الأعلى يبقى مطلقا، وذلك حين يقدم راو من الرواة على رجال من

1 - المصدر السابق 533/2 رقم 2212.

2 - المصدر السابق 439/2 رقم 1748

3 - المصدر السابق 362/8 رقم 1653.

طبقته يتعدون العشرة والعشرين، أو يقدمه على علماء قطر بكامله
أو على علماء زمانه تقديماً مطلقاً، من ذلك قوله: (محمد بن
إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من
بخراسان اليوم من أهل الحديث)¹، وقوله: (أثبت أصحاب الزهري
مالك وابن عيينة)²، وقوله، (أورع من رأيت أربعة: آدم بن إياس،
وثابت بن محمد الزاهد الكوفي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة)³، وقال
في سفیان الثوري: (هو إمام أهل العراق)⁴، وقال في مالك بن
أنس: (إمام أهل الحجاز)⁵، وقال في عبد الله بن عبد الرحمن
السمرقندي: (إمام أهل زمانه)⁶ إلى غير ذلك.

إن هذه الحدود تبين أن الموازنة بين الرواة تؤدي غرضاً
علمياً معيناً، وهذا الغرض يحصل بثبوت المفاضلة بين راويين أو
أكثر، كما أن خصائص المفاضلة لا بد وأن تكون متوفرة فيهم،
وإذا لم تكن هذه المعطيات كلها حاصلة فإن الغرض منها ينتفى،
لذلك وجدناه لا يقيمها في بعض الحالات لأن الفائدة لا تظهر له

1 - انظر تاريخ بغداد 23/2-24 رقم 424 وشرح العلل ص 151.

2 - الجرح والتعديل 227/4 رقم 973.

3 - التدوين ففي أخبار قزوين ص 142.

4 - الجرح والتعديل 225/4 رقم 972 وشرح العلل ص 125.

5 - الجرح والتعديل 206/8 رقم 902، وتقدمة المعرفة ص 17.

6 - تاريخ بغداد 32/10.

في إقامتها، وإن أُلح عليه في ذلك، من ذلك أنه سئل عن أبي
الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل فقال: ثقة، يتيم عروة، قيل
له: يقوم مقام الزهري وهشام بن عروة؟ فلم يزد على قوله: ثقة¹.
وروى عبد الرحمن الرازي فقال: سألت أبي فقلت: مغيرة عن
الشعبي أحب إليك أم ابن شبرمة عن الشعبي؟ فقال: جميعا
ثقتان². يعني أنه لم يخير، وذلك أن مغيرة بن مقسم الضبي ثقة³
وعبد الله بن شبرمة ثقة أيضاً⁴، لذلك فالتخيير بينهما لا ضرورة
له عنده⁵.

– المطلب الثاني: في التميز والجدلية

1- في تميزها من جهة الموضوع

1 - الجرح والتعديل 321/7 رقم 1735.
2 - المصدر السابق 229/8 رقم 1030.
3 - انظر ترجمته في المصدر السابق..
4 - المصدر السابق 82/5 رقم 181.
5 لم أر في حدود ما رأيت أن ابن أبي حاتم تعقب على أبيه شيئاً، لا في المفاضلة بين الرواة ولا في غيرها، وذلك أن
بعض رواة الجرح والتعديل تعقبوا شيوخهم في بعض الموازنات، فاستدركوا وصوبوا، شاهد ذلك أن أبا سعيد الدارمي قال
لشيخه يحيى بن معين: (عكرمة أحب إليك من ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله؟ فقال كلاهما. قال أبو سعيد: عبيد
الله أجل من عكرمة: (تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 117 فقرة 357). و سأله عن مفاضلة أخرى = فقال: (قلت
له: وعاصم أحب إليك أم حارثة - أعني ابن مضرب -؟ فقال كلاهما ولم يخير). وتعقبه بقوله: (حارثة خير). المصدر
السابق 150 فقرة 518 .

ويقع مثل هذا حين يكون السائل واعياً، فهماً، عالماً بأسامي الرواة ودرجاتهم في الجرح والتعديل ولم تكن مرتبة
ابن أبي حاتم تنقص عن هذه المنزلة، فسكوته حال الإجابة لا يعني إلا الرضا بما سمع.

تتميز الموازنة من جهة مضمونها وموضوعها بصور مختلفة ومتنوعة، نذكر بعضها فيما يلي:

- ◆ يسأل عن رجلين فيقدم واحدا منهما، ثم يزيد رجلاً آخر، فيكون قد سئل عن رجلين وقدم رجلاً عن رجلين¹.
- ◆ يسأل عن رجلين أيهما أحب إليه فيقدم من ذكر أولاً، ثم يسوي بينهما في خصلة الصدق².
- ◆ يقدم رجلاً على رجل، ثم يقدمه على آخر، ثم يسوي بينه وبين رجل ثالث ثم ينهي الموازنة بتوثيقه³.
- ◆ يسأل عن رجلين فيجعلهما قريبين من بعضهما، ويسأل عن نفس الرجل مع رجل آخر فيبين حالهما ثم يقدم واحداً⁴.
- ◆ يوثق ويقدم في الحفظ ويشبه بكثرة الرواية والاتساع في الشيوخ⁵.
- ◆ يعلل في الجرح والتعديل ثم يسوي برجل⁶.

1 - الجرح والتعديل 131/7 رقم 747.

2 - المصدر السابق 95/9-96 رقم 396.

3 - المصدر السابق 275/9 رقم 1156.

4 - المصدر السابق 163/8 رقم 723.

5 - المصدر السابق 243/6 رقم 1347.

6 - المصدر السابق 117/4 رقم 509.

- ◆ يسأل عن الرجل فيجعله هو وآخر متقاربان في الإنكار، فيعلل ذلك ويبين سببه ثم يقويهما شيئاً يسيراً¹.
- ◆ يضعف ثم يقدم ثم يبين سبب الضعف².
- يضعف ثم يسوي برجلين ثم يبين حال الجميع مفسراً ألفاظه الغريبة³.
- يضعف ثم يوازن ثم يضعف⁴.
- يضعف ثم يقدم بأوصاف محدودة جداً⁵.
- يبين الحال بألفاظ الدرجة الوسطى كقوله: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، ثم يقدمه على رجل ثم على رجل في سند معين.
- يقدم الواحد على الواحد، ثم يبين حال المقدم ثم يجعله أحب إليه من آخر ثم يزيد في بيان الحال⁶.
- يسأل عن سند قائم يتضمن رواية رجل عن شيخ في مقابل راو آخر عن نفس الشيخ، فيقدم واحداً منهما بناء على خاصية الحفظ، لكنه يزيد فيقدمه على آخر⁷.

¹ - المصدر السابق 247/4 رقم 1063.

² - المصدر السابق 190/5 رقم 879.

³ - الجرح والتعديل 133/3 رقم 421.

⁴ - المصدر السابق 57/3 رقم 258.

⁵ - المصدر السابق 117/4 رقم 509.

⁶ - المصدر السابق 247/4 رقم 1063.

⁷ - المصدر السابق 38/9-39 رقم 168.

وهذا غيظ من فيض، ذلك أن أحوال الرواة من جهة اختلافهم أو تشابههم في العدالة أو في الجرح هو الذي فرض هذا التنوع في الموازنة، كما أن خبرة أبي حاتم، وجهوده المتواصلة في ضبط الأحوال هو الذي ساهم في تباين موضوع الموازنة، وفي تعدد مضامينها.

2- في جدلية الموازنة

إذا جمعنا نصوصه في الموازنة، وقارنا بين هذه النصوص نجده تكلم في غالبية الرواة ب "طريقة جدلية"، وبوده أن ينهي الرواة كلهم بهذا النهج ما دام الرابط العام بينهم لا يخرج على قرائن علمية وخلقية، وقد دخل بهذا الأسلوب في جدلية ذات تسلسل منطقي تستقيم كل الاستقامة مع المراتب والمنازل التي حصل الاتفاق على خطوطها العريضة بين علماء القرن الثالث، فهو يقدم رجلا على رجل، ثم يقدم الأخير على آخر، أو قد يبدأ بتقديم غيره عليه، ثم يعود فيقدمه على رجل آخر أو رجلين، من ذلك أنه سئل عن عبد الرحمن بن نمر اليحصبي فقال: (ليس بقوي، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم وسليمان بن كثير،

وسفيان بن حسين أحب إلي من ابن نمر، وابن نمر أحب إلي من
مرزوق بن أبي الهذيل)¹.

ومما يضيفي على هذه العملية طابعاً علمياً معقداً أن اسم
الرجل لا يبقى محصوراً في موازنة واحدة بل تجده مقداً على
رجل في جهة وعلى آخر في جهة ثانية، وعلى ثالث في جهة
ثالثة، أو تجده مفضلاً في جهة ومفضولاً في جهة أخرى، وراجحاً
في جهة ومرجوحاً في جهة أخرى، أو تجده في موازنة واحدة مع
رجلين وثلاثة فما فوق، وقد ذكرنا جانباً من ذلك، ولنبين الآن
جوانب أخرى بشواهد تؤكد ما ذهبنا إليه:

ففي موازنة فاضل بين سعيد بن سليمان الواسطي المعروف
بسعدويه وعفان بن مسلم الصفار فقدم سعيداً على عفان²، وفي
أخرى فاضل بين سعيد بن سليمان وعلى بن الحسن بن نشيط
فقدم سعيداً أيضاً³.

¹ - المصدر السابق 295/5 رقم 1397.

² - الجرح والتعديل 26/4 رقم 107.

³ - المصدر السابق 180/6 رقم 985.

ومما يشبه هذا أنه في موازنة قدم سعيد بن عامر الضبعي
على عمر بن عامر¹، وفي أخرى أبقى على تقديم سعيد بن عامر
على القاسم بن يزيد الموصلي².

ومما يخالف هذا أنه قدم أبا بكر بن أبي شيبه على أخيه
عثمان بن أبي شيبه³، ثم عاد فقدم علي بن محمد الطنافسي على
أبي بكر بن أبي شيبه في الفضل والصلاح⁴.

ومن الصور الأخرى أنه قدم همام بن يحيى على حماد بن
سلمة وأبان العطار في قتادة⁵، ثم عاد فقدم حماد بن سلمة على
همام بن يحيى في حديث ثابت وعلي بن زيد⁶، أما أبان العطار
-وهو ابن يزيد، أبو يزيد البصري- فقدمه على همام بن يحيى
في حديث يحيى بن أبي كثير، كما قدم أبان على شيبان بن عبد
الرحمن النحوي ومحمد بن سليم الراسبي⁷، وقدم هذا الأخير على
عقبة بن عبد الله الأصم⁸ وعلى سلام بن مسكين⁹، وهكذا تستمر

1 - المصدر السابق 127/6 رقم 689.

2 - المصدر السابق 49-48/4 رقم 208.

3 - المصدر السابق 167-166/6 رقم 913.

4 - المصدر السابق 202/6 رقم 1111.

5 - المصدر السابق 109/9 رقم 457.

6 - المصدر السابق 141/3 رقم 923.

7 - المصدر السابق 299/2 رقم 1098.

8 - المصدر السابق 314/6 رقم 1747.

9 - المصدر السابق 274/7 رقم 1484.

الموازنة بين الرواة على صور مختلفة، وبحالات متباينة، وعلى محاور متعددة، وقد يظن من ليست له خبرة بهذا الفن أن في هذا العمل تناقضاً حين يرى الرجل راجحاً في جهة ومرجوحاً في جهة أخرى أو فاضلاً في جهة ومفضولاً في جهة أخرى، أو تكون له صفة في بيان الحال في جهة وصفة أخرى مشابهة للأولى أو متناقضة لها في جهة أخرى، وهذا في هذا الفن -وعند أبي حاتم بصفة خاصة- لا يحمل على التناقض، وإنما يجري على حسب اختلاف الأحوال، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم من نحو هذا الشيء الكثير، فقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: إيمان بالله، قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور¹.

وفي حديث عبد الله بن مسعود عند مسلم، سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها، قال: ثم أي؟ قال: بر الوالدين، قال: ثم قال: الجهاد في سبيل الله².

¹ - صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب كون الإيمان بالله أفضل الأعمال - 89/1 رقم 136.

² - صحيح مسلم 89/1-90 رقم الحديث 138.

وفي حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم: أي الإسلام

أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده¹.

وفي حديث عثمان بن عفان مرفوعاً: (خيركم من تعلم القرآن

وعلمه)².

وهذا من المشكل، ففي حديث أبي هريرة جعل الأفضل

(الإيمان) ثم (الجهاد) ثم (الحج)، وفي حديث ابن مسعود جعل

الأفضل (الصلاة) ثم (بر الوالدين) ثم (الجهاد)، وفي حديث أبي

موسى يوجب أن السلامة هي الأفضل، وفي حديث عثمان يوجب

أن تعلم القرآن وتعليمه هو الأفضل، وحل ذلك ما ذكره الحافظ

المحدث أبو عمرو ابن الصلاح، وهو أن (ذلك اختلاف جرى

على حسب اختلاف الأحوال، إذ قد يقال: خير الأشياء كذا ولا

يراد تفضيله في نفسه مع جميع الأشياء بل يراد أنه خيرها في

حال دون حال ولو احد دون آخر، فقد يتضرر إنسان بكلام في

غير موضعه فنقول: ما شئ أفضل من السكوت، ثم قد يتضرر

¹ - المصدر السابق - كتاب الإيمان - باب تفاضل الإسلام - 66/1 رقم الحديث 66.

² - أخرجه البخاري في صحيحه - في فضائل القرآن - انظر الفتح 66/9-67 حديث رقم 1452. والترمذي في ثواب القرآن - باب ماجاء في تعليم القرآن - حديث رقم 2909.

بالسكوت في غير موضعه فنقول: لا شيء أفضل من التكلم
بحق)¹.

وهذا أصل أصيل في الشرع بصفة عامة فإن الفتوى تتبدل
بتبدل الأحوال واختلاف الوقائع، فكيف لا يتبدل الحكم في الرواة
بحسب اختلاف أحوالهم، ومما يثبت هذا أن المنزلة التي ينزل
فيها الراوي والصفة التي ينعت بها لا قيمة لها إذا جردت من
الأسباب الموجبة لذلك، فقول أبي حاتم مثلاً: (همام بن يحيى في
قتادة أحب إلي من حماد بن سلمة ومن أبان العطار)² هو قول
جاء في سياق معين لا يجب التصرف فيه، فقولنا مثلاً: (همام
بن يحيى أحب إلي أبي حاتم من حماد بن سلمة ومن أبان
العطار) هو قول فيه تحريف مغل بالمعنى لأن أبا حاتم قيد
التقديم في قتادة ولم يجعله مطلقاً، كما أن القول بأن همام بن
يحيى أحب إلي أبي حاتم فيه تصرف مغل بالحقيقة التي أرادها
أبو حاتم من هذه الموازنة، ووجه الإخلال هو أن العبارة فيها
نقص بيّن، والنقص يكمن في أن هماماً أحب إلي أبي حاتم من
فلان وفلان في فلان لا أنه أحب إليه بإطلاق ... وهكذا فإن

¹ - صيانة صحيح مسلم ص 260.

² - الجرح والتعديل 109/9 رقم 457.

عبارة الناقد تحمل على محلها، وكثير من النقاد المتأخرين تصرفوا في عبارات المتقدمين فحملوا كلامهم على غير محمله حتى إذا جاء من لم يفهم حمل ذلك على التناقض والتضاد ، وربما جلب ذلك أحكاماً مجحفة في حق صاحب القول، فلينتبه لهذا!.

- المطلب الثالث: في الموازنة المعكوسة بغيرها.

وذلك حين نقابل بين بعض الموازنات، حيث تجده يذهب في موازنة مذهباً معيناً، لكنه في أخرى يذهب مذهباً معاكساً للمذهب الأول، وإذا راعينا مضمون هذه الموازنات وموضوعها ومناسباتها على النحو الذي بيناه في العنصر السابق فإن هذا أيضاً لا يحمل على التناقض ولا على التضاد، وإنما يجب حمله على طبيعة مضمون الموازنة، فتلك موازنة على حال و هذه على حال معاكس، وفيما يلي بيان ذلك وتوضيحه:

أ- الوجه الأول، وله صور:

- أن يكون الواحد أحب إليه من الواحد، قال في جابر المكنى بأبي حزم: (هو أحب إلي من الحجاج بن أرتاة)¹.

¹ - الجرح والتعديل 26/5 رقم 114.

- أن يكون الواحد أحب إليه من الواحد ثم أحب إليه من آخر، من ذلك قوله في سهيل بن أبي صالح السمان: (هو أحب إلي من العلاء، وأحب إلي من عمرو بن أبي عمرو)¹.
- وفي صورة الثالثة يكون الواحد أعجب إليه من الواحد، ثم أحب إليه من واحد آخر، من ذلك قوله: (أيوب بن عتبة أعجب إلي، وهو أحب إلي من محمد بن جابر)²، كذا بهذا التنويع.
- ب- الوجه الثاني: وهو معاكس للوجه الأول رقم (أ): أن يكون غير الرجل أحب إليه، وذلك حين يسأل عن رجل فيعدل عنه إلى تقديم غيره عليه دون أن يكون هذا الغير هو المقصود بالسؤال، من ذلك أنه سئل عن صاعد بن مسلم فقال: (جابر الجعفي أحب إلي منه)³.
- ج- الوجه الثالث: أن يكون الواحد أحب إليه من الإثنين، من ذلك ما قيل له في وهب بن جرير وروح بن عبادة وعثمان بن عمر فقال: وهب أحب إلي منهما⁴.

1 - المصدر السابق 247/4 رقم 1063.

2 - المصدر السابق 253/2 رقم 907.

3 - المصدر السابق 453/4 رقم 1996.

4 - الجرح والتعديل 28/9 رقم 124.

وقد يتقدم عليهما في خصلة من الخصال، من ذلك قوله في ترجمة صدقة بن خالد الدمشقي (ثقة، وهو أوثق من صدقة بن عبد الله ومن صدقة بن يزيد)¹.

د - الوجه الرابع: هومما يعاكس الحالة رقم (ج)، أن يكون الإثنان أحب إليه من الواحد، من ذلك قوله: (أبو داود - يعني الطيالسي - محدث صدوق، كان كثير الخطأ، أبو الوليد - يعني الطيالسي - وعفان - ابن مسلم الصفار - أحب إليه منه)²، وسئل أيضاً عن محمد بن حمير فقال: (يكتب حديثه ولا يحتج به ، ومحمد بن حرب وبقية أحب إلي منه)³.

هـ - الوجه الخامس: هوأن يكون الواحد أحب إليه من الثلاثة، من ذلك قوله: (أبو الوداك أحب إلي من بشر بن حرب وأبي هارون العبدي وشهر بن حوشب)⁴، وأبو الوداك هو جبر بن نوف البكيلي الكوفي.

¹ - المصدر السابق 431/4 رقم 1891

² - المصدر السابق 113/4 رقم 491.

³ - المصدر السابق 240/7 رقم 1315.

⁴ - المصدر السابق 233/2 رقم 2212.

أو يجعله أثبت منهم، من ذلك قوله: (محمد بن شعيب أثبت من محمد بن حمير ومن بقية ومن محمد بن حرب الأبرش)¹.
و- الوجه السادس وهو مما يعاكس الحالة رقم (هـ)، أن يكون الثلاثة أحب إليه من الواحد، من ذلك قوله: (شريك وأبو عوانة وجريير بن عبد الحميد كلهم أحب إلي من أبي الأحوص)²، وأبو الأحوص هو سلام بن سليم الحنفي.

وهذه الحالات الستة وإن كانت تتعكس فيما بينها على المستوى الذي بيناه، فإن لها ما يعاكسها بصفة إجمالية، فإذا كانت الحالات السابقة منطلقها هو السؤال عن حال راو واحد ثم يعتمد الناقد إلى موازنته بغيره فإن في حالات أخرى يكون المنطلق هو حال رجلين فما فوق، حيث يبسط الاختيار لأجل تقديم واحد منهم، وحالاتها كالاتي:

أ- أن يسأل عن رجلين في طلبة واحدة فيقدم واحداً، من ذلك قول عبد الرحمن الرازي: (سئل أبي عن حماد بن مسعدة ومحاضر فقال: حماد أحب إلي من محاضر)³.

1 - المصدر السابق 286/7 رقم 1548.

2 - المصدر السابق 259/4-260 رقم 1121.

3 - المصدر السابق 148/3 رقم 645.

ومحاضر هو ابن المورع، أبو المورع الكوفي الهمداني.
ب- وقد يسأل عن رجلين فيقدم أحدهما، ثم يزيد فيقدمه على
آخر حيث يكون التقديم الأخير مصحوباً بالاستثناء بالنسبة للمقدم
عليه، حتى إذا زال الاستثناء، تساوياً أو تقدم الآخر عليه، من
ذلك قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي قلت: عبد الملك بن
أبي سليمان أحب إليك في عطاء أم الربيع بن صبيح؟ فقال: عبد
الملك بن أبي سليمان، وهو أحب إلي من الحجاج بن أرطاة إلى
أن يخبر الحجاج الخبر)¹.

ج- وقد يسأله سائل عن ثلاثة رواة أيهم يفضل فيقدم واحداً منهم
يكون أحب إليه من الباقين، ثم يقدمه على رجلين آخرين من دون
أن يسأل عنهما، وهذا من الزيادة على القدر الذي أراده السائل،
وهي زيادة مطلوبة لأنها تعين على إتمام الكلام في بيان الحال،
شاهد هذه الحالة أنه سئل عن داود بن أبي هند وقرّة بن خالد
السدوسي وعوف بن أبي جميلة الأعرابي فقال: (داود أحب إلي)،

¹ - الجرح والتعديل 307/3 رقم 1368.

ثم أضاف قائلاً: (وداود بن أبي هند أحب إلي من عاصم الأحول
ومن خالد الحذاء، وهو ثقة)¹.

وهذان الإسمان لم يسأل عنهما، وإنما ذكرهما بمحض
إرادته، فأدرجهما في سياق موازنته ليأخذا موقعهما الطبيعي في
مراتب الجرح والتعديل.

. المبحث السابع: مظاهر الموازنة بين الرواة.

للموازنة بين الرواة نوعان من المظاهر: مظاهر من جهة
المنهج، ومظاهر من جهة الموضوع.

- **المطلب الأول: مظاهرها من جهة المنهج:**

تأخذ الموازنة - في بعض الأحيان - بعض المظاهر العلمية
ذات الطابع المنهجي الصرف منها:

¹ - المصدر السابق 412/3 رقم 1881.

أولاً: أن الموازنة قد تقتضي المبالغة في التفضيل بالعدد:
وذلك لا يكون إلا إذا كانت عناصر الموازنة متباينة وشديدة
التباعد، ولأبي حاتم الرازي في هذا الموضوع مفاضلة بالغ فيها
مبالغة شديدة من ذلك أنه سئل عن أبي أسامة وأبي عاصم
أيهما أثبت في الحديث؟ فقال: (أبو أسامة أثبت من مائة مثل
أبي عاصم)¹، وبين أبو محمد الرازي أن أبا أسامة هو حماد بن
أسامة بن يزيد القرشي (ت 201 هـ)، وعلل أبو حاتم تقديمه
ذاك بقوله: (كان أبو أسامة صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث،
كيساً، صدوقاً)، ووصفه الإمام أحمد بالثبات فقال: كان ثبناً، ما
أثبتته، لا يكاد يخطئ)²، ولعل هذه الشهادة هي التي قوّت من
حجة أبي حاتم حتى قدم أبا أسامة على مائة من مثل أبي
عاصم، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل البصري (ت
212 هـ)، فكأن أبا حاتم أراد أن يبين للسائل عدم جدوى موازنة
أبي أسامة بأبي عاصم للفرق الكبير الموجود بينهما.

¹ - الجرح والتعديل 133/3 رقم 600.

² - المصدر السابق.

وهذا الأسلوب في التفضيل استفاده أبو حاتم من جهاذة
النقد المتقدمين، وقد أخرج مروياتهم مسندة موصولة نذكر منها
روايتين:

قوله:

⇒ نا يحيى بن أيوب قال سمعت شعيب بن حرب وذكر حديثاً
عن زهير وشعبة، ف قيل له: وشعبة؟ فقال: (زهير أحفظ من
عشرين مثل شعبة)¹، وقولهم: (وشعبة؟) هو صيغة إنكار
على شعيب بن حرب حين قدم في الذكر زهير، وإنما أرادوا
تقديم شعبة على زهير، كأن يذكر حديث شعبة ثم حديث
زهير، لكن شعيب بن حرب كان يعي ما يقول، ضابطاً
لألفاظه، وواتقاً من نفسه، وهو لن يقدم سوى زهير بن معاوية
لأنه أحفظ، ولأبي حاتم الرازي في زهير كلام جيد، وتقديم
معل على كثير من حفظة العلم سنورده في موضعه إن شاء
الله.

وقوله:

¹ - المصدر السابق 588/3 رقم 2674.

⇒ نا عمرو بن علي قال: قلت لعبد الرحمن مهدي حميد الطويل في حديث فقال: قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد¹. يعني أنه إذا تعارض حديث قتادة مع حديث حميد الطويل فالحديث هو حديث قتادة، لأنه أحفظ من حميد، والمراد من ذلك العدد أنك إذا وزنتهما، فوضعت قتادة بن دعامة السدوسي (بعد 110 هـ) في كفة وخمسين مثل حميد (ت 143 هـ) في كفة أخرى رجحت كفة قتادة، وهذا الميزان ليس ميزاناً حقيقياً، وإنما هو ميزان معياري يدركه أهل الصنعة بملكتهم في فهم العلم، وبقدراتهم في التمييز بين الرجال، لذلك لم يستغرب أبو حاتم من هذه المفاضلة التي وردت بهذه الكيفية، لأنه فهمها وأدرك مغزاها بل بادر إلى تزكيته بقوله: (صدق ابن مهدي).

ثانياً: أن الموازنة قد تقتضي الترتيب:

ترتيب الرواة الواحد تلو الآخر بحسب صفة معينة، أو حالة، أو ملابسة هي طريقة من طرق الموازنة التي استعملها النقاد في بيانهم لأحوال الرواة، ولم يكن أبو حاتم مبتكراً لهذا الفن ولا مولداً له، بل سبق إليه من أئمة النقد الكبار، ك يحيى بن سعيد القطان

¹ - الجرح والتعديل 134/7 رقم 756.

من المتقدمين، وأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني من الذين أدركهم أبو حاتم فسمع منهم وروى عنهم، وقد استفاد أشياء من هذا الفن عن شيخه أحمد، من ذلك قوله: سألت أحمد بن حنبل عن ولد زيد بن أسلم أيهم أحب إليك؟ قال: أسامة، قلت ثم من؟ قال: عبد الله، ثم ذكر عبد الرحمن وضجع في عبد الرحمن¹.
وبمقدار ما كان يسأل شيوخه الكبار في هذا الفن بمقدار ما كان يقوم جهود نقاد آخرين، فما رآه صواباً أقره وثبته، وما رأى فيه دخناً رده أو عدله، فقد ذكر له مرة عن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان أنه سئل عن يزيد بن زريع وابن عليّة وبشر بن المفضل وعبد الوارث من يقدم منهم؟ فقال يحيى: يزيد ثم ابن عليّة.
وهذا ترتيب صحيح، لكنه ناقص، فيحیی القطان سئل عن أربع رواة لا عن اثنين، لذلك بادر أبو حاتم إلى التأكيد والإتمام فقال: (هو كما قال، يزيد ثم ابن عليّة ثم بشر ثم عبد الوارث)².

¹ - رواه عبد الرحمن عن أبيه في الجرح والتعديل 233/5 ترجمة رقم 1107، وتكرر في نفس المصدر ص 59 ترجمة رقم 275. ورواه سعيد بن عمرو البرذعي سماعاً من أبي حاتم، انظر الضعفاء والكذابين والمتروكين 1/ورقة 21.

² - الجرح والتعديل 264/9 رقم 1113.

ولأبي حاتم ترتيبات ذات صور مختلفة، والترتيب من
التقديم، وكلاهما لا يخلصان للناقد إلا بالموازنة، ومن صور هذا
الترتيب:

أ- ترتيبه بين الإخوة:

قيل لأبي حاتم: زهير وحديج ورحيل؟ فقال: كانوا ثلاثة إخوة:
أوثقهم زهير ثم رحيل¹، كذا قال، وقد أعرض عن حديج لأنه
(ليس مثل أخويه، في حديثه صنعة)²، وهم أبناء معاوية بن
حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة بن زهير، وزهير المقدم في
الرتبة الأولى هو زهير بن معاوية أبو خيثمة الجعفي، أجمعوا
على توثيقه وتقديمه على غيره³، وأما رحيل أخوه فلم يذكر أبو
حاتم في بيان حاله غير ما ذكر في هذا الترتيب، فحاله من جهة
الوثوق دون زهير وفوق حديج.

ب- اختياره لعلماء بلد معين بالترتيب:

من ذلك قوله: (أختار من أهل الشام بعد الزهري ومكحول
سليمان بن موسى ويزيد بن يزيد بن جابر)⁴.

¹ - المصدر السابق 3/588-589 رقم 2674، وانظر 3/515 رقم 2328.

² - من عبارة أبي حاتم في بيان حاله، انظر المصدر السابق 3/311 رقم 1382.

³ - المصدر السابق 3/588-589 رقم 2674.

⁴ - المصدر السابق 2/297 رقم 1262.

وسليمان بن موسى هو ابن الأشدق، أبو أيوب الدمشقي،
ويزيد بن يزيد بن جابر هو الأزدي الشامي، وكلاهما من
أصحاب مكحول¹.

وفي عبارة مماثلة يقول: (لا أقدم بالشام بعد الأوزاعي على
سعيد بن عبد العزيز أحداً، والأوزاعي أكثر منه).
وهذه طبقة أخرى من الشام، من أصحاب مكحول، تلي من
حيث المرتبة سليمان بن موسى وي زيد بن يزيد بن جابر، وقد ذكر
فيها عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز بن
يحيى التتوخي، وهما أقران، ومن أقران الثوري وشعبة، قال أبو
حاتم: (كان أبو مسهر يقدم سعيد بن عبد العزيز على الأوزاعي،
ولا أقدم بالشام بعد الأوزاعي على سعيد أحداً)².
ج- ترتيبه للرواة في شيخ معين:

وذلك بحسب ثباتهم في شيخ من الشيوخ، وهذا لا يتأتى إلا
للعارف بطبقات الرواة في شيخ معين، وهو أدق من المعنى العام
للطبقة، لأن ترتيب للأصحاب في شيخهم إنما يقوم على ثباتهم
فيه وملازمتهم له، وسماعهم عنه، وهذا كله يتفاوت بينهم،

¹ - المصدر السابق 42/4-43 رقم 184.

² - انظر التهذيب 53/4-54 رقم 102.

وتفاوتهم في ذلك يؤدي إلى الاختلاف، فلا بد من مرجح بينهم عند وقوعه، ولقد وجدنا أبا حاتم مرجحاً بينهم على اعتبار ما عرف عنهم في ذلك، من ذلك قوله في أصحاب الأعمش: (أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير ثم حفص بن غياث)¹.

وفي الموضوع شواهد كثيرة سنعرض لها في الموازنة بين الأصحاب، وهو عمل ملحق بهذا إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: أن الموازنة قد تقتضي التعليل:

والمقصود بـ "تعليل الموازنة": ذكر الناقد لسبب التقديم، وهذا السبب قد يكون باتفاقهم جميعاً من دون خلاف، وقد يختلفون فيه كأن يذكر واحد منهم سبباً معيناً فيخالفه الآخر بذكر سبب آخر إما أقوى وإما أخف، وقد يكون متعدداً ومتنوعاً كل ناقد تكون له في التقديم مبررات علمية وموضوعية، وأما أبو حاتم الرازي فموازناته على ثلاثة أشكال:

1- الموازنة والتعليل التام: وهو شكل من أشكالها، وذلك حين يعلل الموازنة تعليلاً كاملاً، حيث يوازن ويستطرد في ذكر مناقب

¹ - الجرح والتعديل 248/7 رقم 1360.

الراوي وفضائله، وكأنه هنا يثبت للسامع عوامل التقدير وأسبابه، قال في ترجمة سليمان بن حرب: (سليمان بن حرب إمام من الأئمة، كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال وفي الفقه، وليس بدون عفان، ولعله أكثر منه، ولقد ظهر من حديثه نحو من عشرة آلاف ما رأيت في يده كتاباً قط، وهو أحب إلي من أبي سلمة التبوذكي في حماد بن سلمة وفي كل شيء، ولقد حضرت مجلس سليمان بن حرب ببغداد فحزروا¹ من حضر مجلسه أربعين ألف رجل، وكان مجلسه عند قصر المامون، فبنى له شبه منبر فصعد سليمان، وحضر حوله جماعة من القواد عليهم السواد، والمامون فوق قصره قد فتح باب القصر، وقد أرسل ستر يشف (كذا) وهو خلفه يكتب ما يملئ، فسئل أول شيء حديث حوشب بن عقيل فلعله قد قال: حدثنا حوشب بن عقيل أكثر من عشر مرات وهم يقولون: لا نسمع، فقال: مستملي ومستمليان وثلاثة، كل ذلك يقولون لا نسمع حتى قالوا: ليس الرأي إلا أن يحضر هارون المستملي²، فذهب جماعة فأحضروه، فلما حضر قال: من

¹ - حزر الشيء قدره بالحدس وخنه، انظر اللسان 150/3- مادة (حزر).

² - هو هارون بن سفيان بن بشير، أبو سفيان يزيد بن هارون، كان له صوت مسموع، وبسببه لقبه بالديك، وكان إذا استملى يسرع ولا يرد على أحد، فيتوقف بذلك عدد من طلاب العلم عن الكتابة، له ترجمة في تاريخ بغداد 25/14 رقم 7357، وورد ذكر اسمه في رواية أخرى لأبي حاتم عن سعيد بن سليمان وهي في مقدمة المعرفة ص 367.

ذكرت؟ فإذا صوته خلاف الرد فسكتوا، وقعد المستملون كلهم، فاستملى هارون، وكان لا يسأل عن حديث إلا حدث من حفظه، وسئل عن حديث فتح مكة فحدثنا به من حفظه، فقمنا من مجلسه فأتينا عفان فقال: ماحدثكم أبو أيوب؟ وإذا هو يعظمه¹.

فهذه موازنة معلة تعليلاً تاماً، بين فيها أبو حاتم مؤهلات سليمان بن حرب، وقدرته على التحديث، وقوته في الحفظ، وعدد الحاضرين في مجلسه، ونوع المواضيع التي حدث فيها، والمكان الذي دخل إليه وحدث فيه، ومن كان يسمع إليه من أعيان الدولة، ومن عظمه وأثنى عليه من أهل النقد، وهي تجربة علمية، ومشهد من مشاهد المعرفة الحديثية عاشها أبو حاتم ببغداد، كانت هي الدافع الذي جعله يقدم سليمان بن حرب على عفان بن مسلم الصفار بإطلاق، ويقدمه على أبي سلمة التبوذكي -موسى بن إسماعيل- مقيداً ذلك في حماد بن سلمة، وكلهم من شيوخه الأثبات الذين عرفهم وعرف وزنهم.

ومن شواهد الموازنة ذات التعليل التام قول عبد الرحمن الرازي: (سمعت أبي يسأل عن صالح بن كيسان أحب إليك أو

¹ الجرح والتعديل 108/4-109 رقم 481.

عقيل؟ قال صالح أحب إلي لأنه حجازي، وهو أسن، قد رأى ابن عمر، وهو ثقة يعد في التابعين)¹.

فهذا تعليل تام على قصر العبارة وصغر الكلام، فصالح بن كيسان يتقدم عند أبي حاتم على عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي بأسباب منها:

أ- أن صالحاً من الحجاز، من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم²، وهو سبب قوي في التقديم لأن أبا حاتم كثيراً ما يقدم الحجازيين على غيرهم في حالة تعارض الروايات، وقد فعل ذلك في موازنات كثيرة، أما عقيل فإنه سكن المدينة ثم الشام ثم مصر³، وبها كانت وفاته.

ب- أن صالحاً أكبر سناً من عقيل، كانت وفاته على سن يتجاوز تسعين سنة، وبالغ الحاكم حين زعم أن وفاته كانت على مائة ونيف وستين سنة، وقد أهله هذا السن أن يلقي بعض الصحابة، جزم أبو حاتم برؤيته لعبد الله بن عمر،

1 - المصدر السابق 411/4 رقم 1808.

2 - راجع ترجمته في التهذيب 350/4 رقم 692.

3 - التقريب 29/2 رقم 269.

وأثبت يحيى بن معين سماعه منه، ومن عبد الله بن الزبير،
وهذه ميزة ليست لعقيل¹ إذ غالبية شيوخه من التابعين².
ج- حال صالح عند أبي حاتم أنه (ثقة)، وبه قال يحيى بن
معين، ويعقوب بن صالح، ولثقتة اتخذه عمر بن عبد العزيز
مؤدباً لولده³، وكانت طبقتة في التابعين.
أما عقيل فحاله عند أبي حاتم أنه (لا بأس به)⁴، ولا أرى
طبقتة إلا في أتباع التابعين، ما بعد الأربعين ومائة.

2- الموازنة والتعليل الناقص: وهوشكل من أشكالها حين يعلل
فيه الموازنة تعليلاً ناقصاً، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه
صالح بن كيسان وعبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن عبيد
الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار عن النبي صلى الله
عليه وسلم في التيمم، فقال: (هذا خطأ، رواه مالك وابن عينية عن
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار وهو
الصحيح، وهما أحفظ) ، فقليل له: (قد رواه يونس وعقيل وابن أبي
ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عمار عن النبي

1 - التهذيب 351/4.

2- انظر ترجمته في التهذيب 228/7. رقم 468.

3 - التهذيب 350/4.

4 - انظر الجرح والتعديل 43/7 رقم 243.

صلى الله عليه وسلم، وهم أصحاب الكتب)، فأجاب بمعية أبي زرعة: (مالك صاحب كتاب، صاحب حفظ)¹. هو هنا قدم حديث مالك على حديث خمسة من رواة العلم، وهم: صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحق، ويونس بن عبد الأعلى، وعقيل بن أبي طالب، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وتعليه لهذا التقديم هو تعليق معتدل لمن أراد الاكتفاء به، وأما من حمله شغف العلم على الزيادة فلا يعتبره إلا ناقصاً، ووجه النقص أن قوله: (مالك صاحب كتاب، صاحب حفظ) هو تعليق يحتاج إلى التكملة، فأى كتاب يعني أبو حاتم؟ وما معنى صاحب حفظ؟

الجواب على هذا السؤال يتطلب الخروج من هذا النص إلى نصوص أخرى أخرجها أبو حاتم في نفس الموضوع، وهذه النصوص تضمنت أحكاماً حكم بها على مالك وعلى كتابه، فقد قيل لأبي حاتم: (موطأ مالك بن أنس لم سمي موطأ؟ فقال: شيء قد صنفه، ووطأه للناس، حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان)²، وهذا المعنى الذي أعطاه أبو حاتم لاسم الموطأ، إنما

¹ - العلل 32/1 فقرة 61.

² - الذي سأله هو أبو عبد الرحمن محمد بن يحيى الكناني، له ترجمة في تاريخ أصبهان 183/2 رقم 1415، والنص هو في مقدمة كتاب الموطأ لفاروق سعد ص 9.

هو مأخوذ من قول مالك، قال مالك: (عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ)¹.

وقد أمضى فيه مالك مدة أربعين سنة في الإعداد، وهو أول كتاب جمع فيه الحديث والفقہ ، ولتأليفه قصة ما أحوجنا إلى معرفتها في سياق هذا التقديم، روى أبو حاتم الرازي بسنده إلى مالك بن أنس قال: (قال لي أبو جعفر -يعني عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس- يوماً أعلى ظهرها احد أعلم منك؟ قلت: بلى، قال: فسمهم لي، قلت: لا أحفظ أسماءهم، قال: قد طلبت هذا الشأن في زمن بني أمية فقد عرفته، أما أهل العراق فأهل كذب وباطل وزور، وأما أهل الشام فأهل جهاد ليس عندهم كبير علم، وأما أهل الحجاز ففيهم بقية علم، وأنت عالم الحجاز فلا تردن على أمير المؤمنين قوله، قال مالك: ثم قال لي: قد أردت أن أجعل هذا العلم علماً واحداً فأكتب به إلى أمراء الأجناد، وإلى القضاة فيعملون به فمن خالف ضربت عنقه، فقلت له: يا أمير المؤمنين أو غير ذلك، قلت: إن النبي صلى الله عليه وسلم

¹ - المصدر السابق ص 9.

كان في هذه الأمة، وكان يبعث السرايا، وكان يخرج¹، فلم يفتح من البلاد كثيراً، ثم قام عمر رضي الله تعالى عنه بعدهما ففتحت البلاد على يديه، فلم يجد بدا من أن يبعث أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم معلمين، فلم يزل يؤخذ عنهم كابراً عن كابر إلى يومهم هذا، فإن ذهبت تحولهم مما يعرفون إلى ما لا يعرفون رأوا ذلك كفراً، ولكن أقر أهل كل بلدة على ما فيها من علم، وخذ هذا العلم لنفسك، فقال لي: ما أبعدت القول، اكتب هذا العلم لمحمد².

هذه هي قصة الموطأ برواية أبي حاتم بسنده إلى مالك، والرواية تبين جاه مالك عند أهل الحكم، ومكانته فيهم، كما تكشف عن تواضعه وليونته في الإقناع، والكتاب لم يكتبه مالك لمحمد المهدي فحسب بل كتبه للأمة من خلال محمد المهدي، ولا أظن أن مصنفات الصفوة المختارة من علماء المدينة ممن ذكروا في الموازنة رقت إلى المستوى الذي ارتقى إليه كتاب مالك، بل لا أظنهم إلا واطأوه مع من واطأه من أهل العلم، لذلك كان حرياً

¹ - يعني ابنه المهدي.

² - مقدمة المعرفة ص 28-29.

بأبي حاتم أن يقدمه على أي كتاب في ذلك العصر¹، لما عرف عن صاحبه أنه من حفاظ العصر²، وأن مؤلفه هذا هو أول مصدر من مصادر الحديث التي أخرجها وتوخى فيها الصحة، ورتبه على موضوعات فقهية لم يسبق إليها، وجاء الفقه في الموطأ بارزاً تمثل قسطه الأوفر في تخريجات مالك للآثار المسندة المرفوعة، والمسندة الموقوفة والمقطوعة، وما اختاره من آراء وأقوال الصحابة والتابعين، وما انتقاه من آرائهم التي أجمعوا عليها واستحسنوها.

3 - الموازنة الجافة، وهو شكل من أشكالها، وحالتها أن يقدم الراوي على نظيره من دون ذكر السبب، وهذه الحالة هي الغالبة في موازناته بين الرواة، ولا يستعملها إلا لثلاثة أسباب: أحدها علمي، والثاني موضوعي، والثالث منهجي:

الأول هو سبب من أسباب التلقين والتعليم، والرجل كان معلماً وملقناً، فهو أستاذ بلا منازع، لذلك كان رحمه الله يولد بعض الأساليب في رواية العلم وتلقيه، لتكون مجالاً للبحث،

¹ - كثيراً ما يشير إلى ذلك بقوله: (والصحيح ما في الموطأ)، انظر العلل 126/1 فقرة 348 و 250/1 فقرة 831.

² - شهادة أبي حاتم فيه بالحفظ أوردناها للاستشهاد في أقسام الموازنة، انظر القسم الأول: الموازنة بين عدل وعدل، وهو في الجرح والتعديل 206/8 رقم 902.

وفُرصة للتتقيب، شاهد هذا الوجه قول عبد الرحمن الرازي:
(سألت أبي عن يزيد بن أبي حبيب وموسى الجهني أيهما أحب
إليك؟ قال: يزيد الجهني)¹.

هكذا قدم يزيد بن أبي حبيب على موسى بن عبد الله
الجهني، الأول كوفي والثاني بصري، ولم يبين سبب هذا التقديم
ولا أمارته، كما أن خاصية الموازنة تبقى هي الأخرى مجهولة،
ولم يفعل أبو حاتم هذا إغراباً على طلبة العلم، وإنما هو امتحان
لهم على مواصلة البحث عن سبب التقديم، ومبرراته، ولا نعلم من
حال يزيد بن أبي حبيب - عند أبي حاتم - سوى ذلك التقديم، وأما
حال موسى الجهني فقد بينه بقوله: (لابأس به، ثقة)².

ومن شواهد هذا الوجه أيضاً أنه سئل عن عقبة بن علقمة
فقال: (هو أحب إلي من الوليد بن مزيد)³.

وهذه حالة تشبه الحالة السابقة، لكنهما يختلفان في كون
خاصية الموازنة معروفة، وهي أن الرجلين من طبقة واحدة،
بيروتيان، رويًا عن الأوزاعي، وروي عنهما أبو مسهر عبد

¹ - الجرح والتعديل 267/9 رقم 1122.

² - المصدر السابق 149/8 رقم 676.

³ - المصدر السابق 314 /6 رقم 1744.

الأعلى بن مسهر، لكن علة التقديم غير معروفة، لم يبين أبوحاتم ولا أمارة من أمارتها، فعقبة بن علقمة لا نعلم من حاله عنده سوى هذا التقديم، وبه اكتفى، وأما الوليد بن مزيد فكتبه صحيحة جداً، روى أبو حاتم أن الأوزاعي كان يفيد الناس عليه ويقول: (عليكم بكتب الوليد بن مزيد فإنها صحيحة) ، وسمع أبو حاتم شيخه دحيم يقول: (الوليد بن مزيد صحيح الحديث)¹.

الثاني: هو سبب موضوعي: وهو من العلم أيضاً، وذلك حين يوازن بين رجلين بينهما فرق كبير في المنزلة، فيقدم واحداً على الآخر من دون ذكر السبب، فيفهم القارئ وجه التقديم وسببه، من ذلك مثلاً أنه سئل عن عبيد بن سليمان وجويبر فقال: (عبيد بن سليمان أحب إلي من جويبر)².

وهذه موازنة مفهومة وسببها واضح، فعبيد بن سليمان قال فيه (لابأس به)³، وجويبر بن سعيد البلخي ضعفه بقوله: (ليس بالقوي)⁴، ولم يقوه أحد منهم.

1 - الجرح والتعديل 18/9 رقم 77.

2 - المصدر السابق 408/5 رقم 1891.

3 - المصدر السابق.

4 - المصدر السابق 541-540/2 رقم 2246.

الثالث: هو سبب منهجي، وذلك أن التقديم الناتج عن الموازنة هو تعديل، وغالبية أهل الحديث يقبلون التعديل من غير تعليل، وهو الذي ارتضاه الخطيب في الكفاية¹، وقرره الحافظ ابن الصلاح في المقدمة فقال: (التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المُعَدِّلَ إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعدد جميع ما (يعدل)² بفعله أو بتركه، وذلك شاق جداً)³.

وتقديم أبي حاتم لراو وعلى آخر من دون ذكر السبب إنما يحمل على هذا المحمل، والتقديم لا يدل إلا على الحب له، والرضا بحاله، وكثيراً ما يفعل هذا في الموازنة.

- المطلب الثاني: مظاهرها من جهة الموضوع.

الموازنة بين الرواة لا تبقى على الصورة التي رأينا، وذلك حين يوازن الناقد ويخير بين رواة قلوا أم كثروا، بل من الحفاظ والنقاد من أدخل نفسه في العملية، جاعلاً من ذاته طرفاً في

1 - الكفاية في علم الرواية ص 110-111.

2 - في النص (يفسق) ولا يستقيم.

3 - المقدمة بتعليق الحافظ العراقي ص 138.

المعادلة، فأجرى الموازنة على نفسه كما أجزاها على غيره، بل منهم من كان يجريها بكل أمانة وصدق، فقدم غيره على نفسه سواء أكان الغير من القرباء أو من البعداء ومنهم من قدم نفسه على غيره بعيداً عن حظوظ النفس وبمناً عن شهوة حب التقدم، ومنهم من كان يقدم الرجال على ذويه كالأب مثلاً من دون أن تأخذه عصبية القرابة ورابطة الصلة الدموية، وسنعرض لمظاهر هذه الحالات الواحدة تلو الأخرى.

أولاً : من كان يقدم غيره على نفسه:

تقديم الغير على النفس هي طريقة لها أسسها الشرعية في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وفي سنة صحابته والتابعين ، وهذا يبين أن العلم لم يكن يسير على وتيرة واحدة يكون فيها الشيخ هو الملقن والمعلم، فالعلم صبغته التداول، والعلم الذي يتحمله الراوي هو أساس الرواية أو عدم الرواية عنه، فإذا كان عدلاً ثقة، حافظاً لما سمع، ضابطاً لعلمه حال التحمل، متثبتاً فيه حال الأداء، وأتى بما لا يوجد عند من هو أكبر منه، أو امتاز عنه بجودة وعلو، فمثل هذا لا يتخلف علمه ولا يُورَى، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه

وسلم قدم من هو دونه إلى الصلاة كما فعل بأبي بكر¹،
وقدم عبد الله بن مسعود أن يقرأ عليه القرآن²، وقدم تميم بن
أوس الداري في الرواية مبينا منزلته بقوله: (لأن تميماً الداري
كان رجلاً نصرانياً، فجاء، فبايع وأسلم)³، وكذلك قدم
الصحابه من دونهم في العلم والمنزلة، قال محمد بن عبد
الرحمن بن لبيبة: سألت أبا هريرة عن شيء فقال: ممن أنت؟
فقلت: من ثقيف، قال: تسألني وفيكم عمرو بن أوس)⁴.
وسأل رجل عبد الله بن عمر عن مسألة فقهية في الفرائض فقدم
إليه سعيد بن جبير وقال له: (سل عنها سعيد بن جبير، فإنه
يعلم منها ما أعلم، ولكنه أحسب مني)⁵.
ووقع مثل هذا لعبد الله بن عباس، فقد روى أبو حاتم الرازي
أن أهل الكوفة أتوه يسألونه فقال لهم: (أليس فيكم ابن أم
دهناء)⁶ يعني سعيد بن جبير.

¹ - صحيح مسلم - كتاب الصلاة - 311/1 - 312 رقم 418- باب استخلاف الإمام إذا عرض له قدر...
² - انظر صحيح البخاري بشرح الحافظ ابن حجر 98/9 رقم الحديث 5055 و 5056 كتاب فضائل القرآن باب البكاء
عند قراءة القرآن.
³ - الواقعة في صحيح مسلم 4/2261 رقم الحديث 2942 كتاب الفتن وأشراف الساعة- باب قصة الجساسة.
⁴ - الجرح والتعديل 6/220 رقم 1219
⁵ - المصدر السابق 4/9 رقم 29.
⁶ - الجرح والتعديل 4/9 رقم 29.

وهكذا جرى العمل بهذه الطريقة في التعليم عند التابعين
ومن تبعهم، وذلك في جو خال من المجاملة، لأن هذا الأمر
دين، ولا يكون هذا النوع من التقديم إلا إذا توفرت أسبابه
وتيسرت دواعيه، ومن هذه الأسباب والدواعي:
أ- أن يكون المقدم أثبت وأضبط من المُقَدِّم: من ذلك ما رواه أبو
حاتم بقوله: (وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه،
وإذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم)¹.
وسليمان بن حرب هو من هو في الضبط والحفظ ومعرفة
الرواة، وهو هنا يقدم عارماً - وهو محمد بن الفضل - على
نفسه لما عرف أنه أثبت منه، قال أبو حاتم: (إذا حدثك عارم
فاختم عليه)² وهما من شيوخه.
ب- أن تكون له معرفة زائدة على الحد الذي يعرفه المُقَدِّم: من
ذلك أن عبد الرحمن الرازي سأل أبا زرعة - عبيد الله بن عبد
الكريم - عن يحيى بن نصر بن حاجب فقال له: ليس بشيء،
سل أباك عنه فإنه كتب عنه بالري وببغداد)³.

1 - الجرح والتعديل 58/8-59 رقم 267.

2 - المصدر السابق.

3 - المصدر السابق 193/9 رقم 805.

وهذا يبين أن أبا زرعة لم يقتنع بما ذهب إليه فيه لأنه عرف ذلك من خلال ما سمع عنه أو ما رأى في حديثه، أما أبو حاتم فيملك عن حاله معرفة زائدة كما عند أبي زرعة، فقد رحل إليه، وسمع منه في أكثر من جهة، وحاوره في سبب انقباض أهل الحديث عنه¹.

ج - أن يكون المقدم حافظاً، والآخر كُبر ونسي: من ذلك ما رواه أبو حاتم بقوله: قال أحمد ابن أبي الحواري: قلت لأبي بكر بن عياش: حدثنا؟، قال: كبرنا ونسينا، اذهب إلى وكيع في بني رؤاس².

وحق لأبي بكر بن عياش أن يقدم وكيعا عليه، لأن وكيع بن الجراح إمام ثقة، قال أحمد: (كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظا حافظا، وكان وكيع أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيرا كثيرا)³.

¹ - الجرح والتعديل 193/9.

² - مقدمة المعرفة ص 220، والجرح والتعديل 39/9 رقم 168.

³ - الجرح والتعديل 37/9 - 38 رقم 168.

أما أبو بكر بن عياش فعلى صحة كتبه فإنه لما كبر تغير
حفظه¹، وكان سفيان الثوري لا يقدمه على غيره من الأعلام -
كزائدة بن قدامة وسفيان بن عينية- إلا في التفسير².
د- أن يكون من طبقة المُقَدِّم، وأحفظ منه لحديث شيخه، وأكثر
مجالسة له منه: من ذلك ما رواه أبو حاتم في ترجمة محمد بن
جعفر، غندر البصري بقوله: (نا محمد بن أبان البلخي الوكيعي
قال: قال ابن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني)³.
وهذا تقديم مقيد في شعبة، أما شعبة فإنه كان يقدم كلا من
سفيان الثوري وهشام الدستوائي على نفسه، فسفيان قدمه على
نفسه بإطلاق، فقال: (سفيان الثوري أحفظ مني، ما حدثني سفيان
عن شيخ بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني)⁴.
وهشام قدمه على نفسه في حديث قتادة بن دعامة السدوسي
بقوله: (كان هشام أحفظ مني عن قتادة)⁵.

1 - انظر التقريب 399/2 رقم 65.

2 - الجرح والتعديل 37/9-38.

3 - المصدر السابق 221/7 رقم 1223.

4 - الأثر أخرجه الحافظ الترمذي من رواية وكيع عن شعبة، انظر شرح علل الترمذي ص 113.

5 - الجرح والتعديل 59/9 رقم 240.

وفي رواية أخرى: (هشام الدستوائي أعلم بحديث قتادة مني، وأكثر مجالسة له مني)¹.

هـ- أن يفيدته على أحد علماء بلده ممن اشتهر بالعلم والمعرفة تخفيفا عليه من مشقة السفر وأتعاب الرحلة، من ذلك ما رواه أبو حاتم الرازي بقوله: نا يحيى بن المغيرة حدثني أبي المغيرة بن دينار قال: (أتيت سفيان الثوري فسألته عن شيء فأجابني ثم قال لي: من أين أنت؟ قلت: من أهل الري: قال: تسألني عن شيء وشعيب بن خالد عندكم).²

وشعيب بن خالد هذا هو بجبلي رازي، كان قاضيا على أهل الذمة بالري، وهو عم يحيى بن العلاء الرازي، وهو وإن كان ثقة فإنه لا يتقدم على سفيان الثوري في أي شيء، وإنما أراد سفيان بهذا التقديم أن يخفف على المغيرة بن دينار الذي تكبد مشاق السفر من الري إلى الكوفة، وكثيرا ما كان الثوري يفعل هذا مع الأبعاد، فقد دخل عليه جماعة من أهل الري يسألونه التحديث فقال لهم: أليس عندكم الأزرق يعني عمرو بن أبي قيس³، وعمرو

1 - المصدر السابق 343/4 رقم 1506.

2- المصدر السابق.

3 - الجرح والتعديل 255/6 رقم 1409.

بن أبي قيس هذا هو كوفي الأصل لكنه نزل الري، قال عبد الصمد بن حسان خادم الثوري -وهو راوي الخبر- : (وكان أزرق)¹، وقول الثوري هذا لا يثني الوافدين على صنيعهم هذا، سواء أكانوا من الري أو من غيرها، فقد أحسنوا الفعل والقول، وكيف لا يفعلون ذلك ويحيى بن معين يقول: (أربعة لا تؤنس منهم رشداً، منهم رجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب العلم)².
و- ومنهم من كان يفعل ذلك تبجيلاً للمُقدّم وتعظيماً له: ومما يدخل في هذا ما رواه أبو حاتم بسنده إلى راو يدعى راشداً³ قال: كان نافع وسالم واقفين، فسئل سالم عن شيء فقال: سلوا نافعاً⁴.
وسالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، كنيته أبو عمر، كان يروي عن أبيه وأبي هريرة وعائشة.

ونافع هو مولى عبد الله بن عمر، كنيته أبو عبد الله، وهذا التقديم هو في حدود معينة، وليس على إطلاقه، وهو يجري في حدود المروءة والاحترام المتبادل بين سالم ونافع، ولا يكون ذريعة

1- المصدر السابق.

2- الرحلة في طلب الحديث ص 37، وفتح المغيـث 314/2.

3- غير منسوب، لا يعرف عنه سوى أنه رأهما، انظر الجرح والتعديل 487/3 رقم 2206.

4- المصدر السابق 452/8 رقم 2070.

شبيه بهذا ما ذكره الخليلي في الإرشاد أن الشعبي قال لأبي إسحق السبيعي : أنت أفضل مني فقال أبو إسحق : بل أنت أفضل مني. . الإرشاد 560/2

للاقتداء به في الموازنة بين الرجلين، فإن هذا ذوق خاص لا يمتلكه إلا أهل الفن، انظر إلى يحيى بن معين وقد سأله عثمان بن سعيد الدارمي عن نافع وسالم أيهما أحب إليه في ابن عمر فلم يفضل¹.

ومما يدخل في هذا أيضاً ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي قال: سمعت أبي يقول: كان الأوزاعي إذا سئل عن مسألة وسعيد بن عبد العزيز حاضر قال: (سلوا أبا محمد)².

وهذا تقديم صريح حاول العباس بن الوليد أن يعرف سببه ويبين أمره فقال: (فظننا إنما كان يفعل ذلك لسن سعيد بن عبد العزيز حتى سألت أبا مسهر عن سنهما فقال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: ولد الأوزاعي قبل أن يجتمع أبواي)، ففهم العباس من هذا أن الأوزاعي إنما أراد بهذا التقديم تعظيم سعيد وتكريمه.

واختلف أهل النقد في هذا الأمر، فمنهم من تبع الأوزاعي في هذا التقديم فقدم سعيدا عليه، ومن هؤلاء عبد الأعلى بن

¹ - المصدر السابق.

² - الجرح والتعديل 43/4 رقم 184.

مسهر الدمشقي، ومنهم من جعلها سواء في المنزلة، ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل، ومنهم من وضع كلام الأوزاعي في إطاره، وتفهم وضعه، وأدرك قصده فقدّم الأوزاعي على سعيد، ومن هؤلاء محدثنا أبو حاتم الرازي¹، وقد أتينا على كلامه في الموضوع في موضع سابق.

ز - عدم تحديثهم في بلدة فيها من هو أولى منهم حين يقدموهم: وهذا من حسن خلقهم في التعليم، ومن آدابهم في التلقين، فقد جرت العادة عند ذوي النباهة والفضيلة منهم أنهم لا يحدثون ببلدة فيها من هو أولى منهم بالتحديث، يحكي أبوحاتم الرازي إحدى تجاربه في هذا فيقول: كلمني دحيم في حديث أهل طبرية، وكانوا قد سألوني التحديث فأبيت عليهم، وقلت: بلدة فيها مثل أبي سعيد دحيم القاضي أحدث أنا بها؟ فكلمني دحيم فقال: إن هذه بلدة نائية عن جادة الطريق فقلّ من يحدث عليهم، فحدثهم².

وطبرية هي قطر بفلسطين، دخله أبو حاتم في رحلته الأولى متوجهاً إليه من الرملة، مكث فيها مدة ثم توجه منها إلى دمشق³،

¹ - راجع هذه المعطيات جميعها في المصدر السابق 42-43 رقم 184.

² - رواه عبد الرحمن الرازي في مقدمة المعرفة ص 362، وانظر سير أعلام النبلاء 250/13.

³ - مقدمة المعرفة ص 360.

وكان أستاذ هذا القطر -في ذلك العصر- هو عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ (دحيم اليتيم)، وكيف يحدث أبو حاتم بغير إذنه والرحلة إنما شدها إليه، فسمع منه وروى عنه، فعرفه وعرف منزلته، وهو الذي وصفه بقوله: (كان دحيم يميز ويضبط حديث نفسه)، ثم قال: (ثقة)¹.

وهذا الذي فعله أبو حاتم هو من آدابهم كما أشرنا، بل أصبح قاعدة عند من اتقى، قال الحافظ السيوطي: (الأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره، كأنه يكون أعلى سنداً، أو سماعه متصلاً، وفي طريقه هو إجازة ونحو ذلك، فقد كان إبراهيم النخعي لا يتكلم بحضرة الشعبي بشيء، وقيل أبلغ من ذلك: يكره أن يحدث في بلد من هو أولى منه، فقد قال يحيى بن معين: إن من فعل ذلك فهو أحمق)². وهذا القول ليحيى أخرجه أبو حاتم بروايته عن أحمد بن أبي الحواري بلفظ آخر قال: سمعت يحيى بن معين يقول: (ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحداً أشبه بالمشيخة الذين أدركت من أبي مسهر، والذي

¹ - الجرح والتعديل 211/5-212 رقم 999، وله ترجمة موسعة في تاريخ بغداد 10/ (265-267) رقم 5381.

² - تدريب الراوي 129/2.

يحدث وفي البلاد من هو أولى بالتحديث منه فهو أحق¹، وهذا يبين أن عدم التحديث أمام من هو أولى بذلك كان عند العقلاء منهم محل جد، وذلك أن تحديث من هو دون الشيخ في بلد الشيخ أو بحضرته يغضبه، من ذلك ما أخرجه الخطيب بسنده إلى نصر بن أحمد أنه قال: مر الشاذكوني يوماً بالبصرة على حمار، فمر بُندار فقام إليه وقال: سلام الله عليك يا أبا أيوب، فقال الشاذكوني لبندار: من أنت؟ قال: أنا بندار، قال: ففقهه بالسوط وقال: يا كذا وكذا -أتحدث وأنا حي².

لا أرى بُندار يتخلف عن الالتزام بهذه القاعدة، ولكنني أحتمل جداً أن يكون بندار تعمد لكون الشاذكوني ضعيف، فقد تركوه لضعفه ووضعوه للحديث، وقد نال منه الإمام يحيى نبلاً بليغاً، ووصفه أبو حاتم فقال: (ليس بشيء، متروك الحديث)، وترك حديثه ولم يحدث به³، وأما بندار -وهو محمد بن بشار- فهو في عداد الثقات، من شيوخ أبي حاتم، سمع منه وروى عنه وقال: (صدوق)⁴.

1 - الجرح والتعديل 29/6 رقم 153.

2 - تاريخ بغداد 102/2.

3 - انظر الجرح والتعديل 115-114/4 رقم 498، واسمه سليمان بن داود، أبو أيوب المنقري البصري.

4 - الجرح والتعديل 214/7 رقم 1187.

فلا أدري لم غضب الشاذكوني من أجل منزلة ليس أهلاً لها، ولكنه العلم، قال سفيان الثوري: (هذه بضاعة لا يرتفع فيها إلا صادق)¹.

ح- من كان يقدم غيره على نفسه باعتبار معين والمقدم جالس فيبادر هذا الأخير بتقديم الآخر عليه بناء على التفاوت الحاصل بينهما ، من ذلك ما ذكره الحافظ الذهبي من أن عامر بن شراحيل الشعبي اجتمع مرة مع أبي إسحق السبيعي فقال له الشعبي : (أنت خير مني يا أبا إسحق) فبادر أبو إسحق قائلاً : (لا والله ، بل أنت خير مني ، وأسن مني)²، هكذا نلاحظ أن الشعبي قدم أبا إسحق على نفسه على اعتبار أن ابا إسحق أفضل منه في أمور رآها الشعبي ، لكن أبا إسحق بادر بتقديم الشعبي عليه لاعتبارات أخرى رآها أبو إسحق .

ثانياً: من كان يقدم نفسه على غيره:

لا يقدم العارف بالرجال نفسه على غيره إلا إذا اجتمعت فيه شروط الضبط والفهم والعلم بالحديث ورجاله، ويجب أن يكون

¹ - حلية الأولياء 92/7.

² - سير أعلام النبلاء 5 / 396 ، والخبر عند الخليلي في الإرشاد 2 / 560 رقم 255.

معروفاً ومشهوراً بين أهل الصنعة وإلا كان كمن قال لصاحبه وهو يحاوره: (أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً)¹، فالعلم هو لله، والعمل به هو لأجل الله، ومن طلبه فعليه تصحيح النية وتطهيرها من وساوس حب الظهور، ومن خطرات الزعامة والغرور التي جرفت بالعديد من أهل العلم، قال سفيان بن عيينة -وهو أحد الجهابذة-: (من طلب الحديث لغير الله مكربه)².
وتقديم الغير على النفس هو على صورتين:

الأولى: تقديم مباشر، وهو ما وجدناه عند سفيان بن عيينة من خلال روايتين:

الرواية الأولى قدم فيها نفسه على كل رفقائه في التحمل عن محمد بن المنكدر، وهذه الرواية حكاها أبو حاتم بقوله: نا محمد بن السندي الرازي الباغي قال: سمعت إبراهيم بن موسى قال: أخبرني عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن سفيان بن عيينة أنه قال ذات يوم: ما بقي أحد أروى عن محمد بن المنكدر مني، فقليل له: إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: إنما نريد أهل الصدق)³.

1 - سورة الكهف الآية 34.

2 - مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 250.

3 - مقدمة المعرفة ص 43.

وصدق ابن عيينة، فإنما أراد الثقات الحفاظ من أمثال محمد بن شهاب الزهري وعمرو بن دينار ومالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وعبد العزيز بن عبد الله الماجشون وهذه الطبقة من الصالحين الذين اجتمعوا على محمد بن المنكدر¹، وهؤلاء تقدمت وفاتهم على وفاة سفيان بكثير، عاش بعد آخرهم وفاة زهاء ثمان عشرة سنة²، أما إبراهيم بن أبي يحيى - وإن كان من الرواة عنه - فوزنه ليس من وزن هؤلاء، ولا تستقيم الموازنة بين سفيان وهذا الهالك الذي أجمع فقهاء مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وأهل النقد معهم على وصفه بالكذب والترك³.

وأما الرواية الثانية فأخرجها عبد الرحمن بن أبي حاتم بسنده إلى علي بن المديني قال: قلت لسفيان في حديث عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال: إذا اشتريت بنقذ وبعث بنقذ، فقلت: إن ابن جريج خالف هشيماً، فقال سفيان: أنا أحفظ لهذا منهما⁴.

فهذا تقديم مقيد في حديث عمرو بن دينار، وحديث عمرو بن دينار كان ابن عيينة أعلم به من غيره، وذلك لشدة ملازمته له

¹ - راجع الجرح والتعديل 97/8-98 رقم 421.

² - آخرهم وفاة الإمام مالك مات سنة (179 هـ) في حين كانت وفاة سفيان سنة (198 هـ).

³ - راجع ترجمته في الجرح والتعديل 125/2-126 رقم 390.

⁴ - مقدمة المعرفة ص 52، وانظر شرح علل الترمذي ص 274.

حتى قال مرة كالمتباهي بذلك: (سمعت عمرو بن دينار ما لبث نوح في قومه)¹، وشهد أبو حاتم الرازي على هذا فقال: (وكان ابن عيينة أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة، وكان ابن عيينة إماماً ثقة)².

قلت: الذي يتقدم على شعبة بن الحجاج أحراه أن يتقدم على هشيم بن بشير الواسطي وعبد الملك بن عبد العزيز المكي، فإن شعبة كان يقومهما بالجرح والتعديل، وأخرى أن هشيماً وابن جريج مشهوران بالتدليس³، وإذا أردنا الترتيب قدمنا ابن جريج على هشيم، وذلك أن ابن جريج لازم الشيخ سبع سنين⁴، وسفيان يتقدم على ابن جريج، ومع ذلك فشتان بين المنزلتين فإن من النقاد من تكلم في ابن جريج بالضعف⁵.

الثانية: تقديم غير مباشر: وذلك حين يحط الناقد العارف بالرجال من قدر أحد رفقائه في الطلب، فيصفه بأنه من أضعفهم طلباً للحديث، ومن أكثرهم رواية للآثار الغريبة والشاذة، قال أبو حاتم

1 - تهذيب التهذيب 106/4 رقم 205.

2 - مقدمة المعرفة ص 52.

3 - راجع ترجمة هشيم في التهذيب 11/(53-56) رقم 100، وترجمة ابن جريج في التهذيب أيضاً 6/(357-360) رقم 758

4 - تهذيب التهذيب 6/358.

5 - انظر المصدر السابق 6/359.

الرازي: (سئل ابن نمير عن أبي هشام الرفاعي فقال: كان أضعفنا طلباً، وأكثرنا غرائب)¹.

والمفهوم من هذا النص أن أبا هشام الرفاعي - وهو محمد بن يزيد - هو من قرناء محمد بن عبد الله بن نمير، ومن رفقائه في الطلب، لكنه يأتي بما ليس عند أصحابه، ثم إنه غير قوي في تحمله، وحق لمحمد بن عبد الله بن نمير أن يحط من مكانته لسببين:

الأول: أن ابن نمير من حفاظ الحديث، ومن جهاذة النقد، وهو من شيوخ أبي حاتم الرازي الذين استفاد منهم مسائل علمية كثيرة لاسيما في هذا الفن.

الثاني: أن أبا هشام الرفاعي رجل ضعيف، ولو لم يتكلم فيه ابن نمير لتكلم فيه غيره، قال أبو محمد الرازي: (سألت أبي عنه فقال: ضعيف يتكلمون فيه)، وسوّاه بمسروق بن المرزبان²، ومسروق هذا من شيوخ أبي حاتم الهلكي³.

¹ - الجرح والتعديل 1129/8 رقم 578.

² - المصدر السابق.

³ - انظر المصدر السابق 397/8 رقم 1822.

ويستفاد من هذا كله أن ابن نمير يتقدم على أبي هشام الرفاعي، وأن أبا هشام هذا هو دونه ودون طبقتة من الحفظ.
ثالثاً: من كان يقدم ابنه على نفسه:

تقديم الوالد لولده على نفسه من الحالات القليلة النادرة في ثرائنا الحديثي، نعم قد يثني الوالد على الولد، وقد يزيه ويرفع من مكانته بما هو أهل له وهذه صورة أخرى غير التي نريد، فهذا أبو حاتم الرازي إمام من الأئمة، وولده عبد الرحمن إمام كذلك ومع ذلك فلم يتأكد أن أبا حاتم قدم ولده على نفسه إلا فيما روي أنه زكاه وأثنى عليه بالعبادة والتقوى فقال: (ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن، لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً)¹، فالموازنة بينهما ممكنة، والمعيار المطلوب أن يسود هنا هو المعيار العلمي، وهو المعيار المتداول بين العلماء في هذا الفن.

ومن الحالات النادرة المعاكسة لهذا الوجه حالة تقديم الوالد لولده على نفسه من ذلك مارواه أبو حاتم الرازي بقوله: (سمعت محمد بن الصباح قال: سمعت أبا يزيد المعني يقول: ابني خير مني)².

¹ - رواه العباس بن أحمد، انظر سير أعلام النبلاء 265/13.

² - الجرح والتعديل 278/9 رقم 1168.

وهذا تقديم مقبول، وقول معقول، فالوالد هو عبد الرحمن بن مصعب بن يزيد الأزدي، كنيته أبو يزيد القطان الكوفي، حاله غير معروف¹، وهو وإن روى الحديث فمنزلته غير منزلة ولده يزيد، فيزيد هذا روى فتأهل، وحاله معروف عند العلماء، بين أبو حاتم حاله فقال: (صدوق)².

رابعا : من كان يقدم الرجال على أبيه:

وهذا في منتهى الورع أيضاً، لأن المعمول لأجله هو الدين، ولولا الإخلاص في تمييز الرواة والتخيير بينهم لاستوى الصالح والطالح، والثقة والضعيف، والصادق والكاذب، وستخسر الأمة لا قدر الله السنة المسندة الصحيحة، فهذا علي بن المديني كان لا يقدم والده في العلم، فقد سأله عليه مرة فقال: (سلوا غيري)، إعراضاً عليه، فلما أعادوا عليه أطرق رأسه ثم رفعه قائلاً: (هو الدين)³ يعني أن أباه ضعيف، وكان في بداية الأمر لا يحدث عنه، وإذا مر بحديثه خط عليه، وقد أكثر من ذلك حتى قال قوم:

1 - راجع التهذيب 243/6 رقم 537.

2 - الجرح والتعديل 278/9 رقم 1168.

3 - تهذيب التهذيب 153/5 رقم 298.

علي يعق، وإذا حدث عنه اضطراراً قال: (وفي حديث الشيخ ما فيه)¹.

ووالده هو عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني، يكنى بأبي جعفر، كان عبد الرحمن قد سأل والده عنه فذكر أشياء مما مضى بيانه ثم ضعفه أبوحاتم.²

وقد نحى هذا المنحى قبل ابن المديني يوسف بن أسباط، روى أبو حاتم فقال: كتب إلي عبد الله بن خبيق قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: (ابن المبارك سيد القراء، وهو أحب إلي من أبي)³؛ وأبوه هو أسباط بن نصر، أبو يوسف الهمداني، من رواة العلم، اختلفوا في حاله، منهم من ضعفه كأبي نعيم الفضل بن دكين، ومنهم من وثقه كيحيى بن معين، ومنهم من توقف في التصريح بالتضعيف كالإمام أحمد⁴، وعلى العموم فالهوية صارخة بين عبد الله بن المبارك إمام المسلمين⁵ وبين والد يوسف هذا، فأحاديث عبد الله بن المبارك صحاح جياذ، وأحاديث أسباط بن

¹ - المصدر السابق،

² - الجرح والتعديل 23/5.

³ - مقدمة المعرفة ص 269.

⁴ - انظر الجرح والتعديل 332/2 رقم 1261.

⁵ - انظر ترجمته في المصدر السابق 5/ (179-181) رقم 838.

نصر عامية، فيها سقط ومقلوبة الأسانيد، وعبد الله بن المبارك رجل شجاع، ورع، تقي، وأسباط رجل أهوج، فيه حمق وطيش وتسرع، وأين هذا من ذلك، ولا أظن أن يوسف بن أسباط - وهو رجل عابد ثقة - يقصد بالمحبة هنا المحبة الوجدانية التي تتساق مع رابطة الدم في كل الأحوال، والدليل على ذلك أنه لو أرادها لقدم أباه، ولكنه أراد المحبة العلمية الممزوجة بالوفاء لخدمة السنة، وحب خدام السنة من السنة، "والمرء من أحب"¹.

المبحث السابع: أقسام الموازنة بين الرواة عند أبي حاتم

الرازي.

- **المطلب الأول: في أقسام الموازنة .**

تنقسم الموازنة عند أبي حاتم إلى أربعة أقسام:

- **القسم الأول: موازنته بين عدل وعدل.**

¹ - حديث أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب البر والصلة - باب المرء مع من أحب - 2034/4 رقم 2640.

- القسم الثاني: موازنته بين عدل وضعيف.
 - القسم الثالث: موازنته بين ضعيف وضعيف.
 - القسم الرابع: موازنته بين رجال اختلف في حالهم.
- وسنذكر لكل قسم ما يلزمه من مقابلاته في بيان الحال.

القسم الأول: موازنته بين عدل وعدل:

وازن أبو حاتم بين الرواة المعدلين، فشبّه العدل بمن هو عدل مثله، ورجح بين آخرين بحسب تفاوتهم في سلم العدالة، وقد نهج في الموازنة بين هؤلاء منهج التوزيع، نعني بذلك توزيع ألفاظ التزكية وخصال الخير بينهم، حتى إذا جمعهم جعل كل واحد في موقعه وأنزله منزلته، وقد أجرى منهج توزيع ألفاظ التزكية على خمس طبقات، وهي:

أولاً: طبقة الأئمة المعتبرين الذين يحتلون أعلى رتبة في مراتب التعديل: والفرز بين هؤلاء من الصعوبة بمكان لأنه يحتاج إلى العارف بهم والضابط لعلمهم، والحائز على فراسة قوية في التمييز بينهم، ولا يمكن لمن هو دونهم أن يصيب في الحكم عليهم، ولم تكن مرتبة أبي حاتم تنزل عن مراتبهم بل كان في مستواهم في

كل شيء، بل زاد درجات على كثير منهم، لذلك كان مصيباً في أحكامه عليهم، دقيقاً في بيانه لأحوالهم، وبما أن هؤلاء تساوا في مرتبة الإمامة في بعض الأحيان، وفي رتبة الثقة في كل الأحوال فإن منهج توزيع خصال التزكية بينهم يبقى هو المنهج اللائق في بيان أحوالهم.

سئل: (علي بن المديني وأحمد بن حنبل أيهما أحفظ؟ فقال: كانا في الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه، وكان علي أفهم بالحديث)¹.

وهذا إدراك جيد في وصف الرجلين، ومعرفة دقيقة بحالهما، فالرجلان من حيث الحفظ لايتقدم أحدهما عن الآخر، لكنهما يتميزان عن بعضهما بخصال منها أن أحمد بن حنبل فقه ما يحفظ، فعد من الفقهاء المعتبرين، وعلي بن المديني كان فاهماً لما يحفظ من جهة تمييز الصحيح من المعلول، وكلاهما من شيوخه.

وقد يوزع خصال الخير والصدق في الراوي الواحد، وهذا النوع من التوزيع يبقى نسبياً بحسب موقع الموازنة، فالراوي يتميز عن

¹ - مقدمة المعرفة ص 319 و 294، انظر شرح علل الترمذي ص 142-143

راو بخصلة، لكن يتميز عن آخر بخصلة أخرى وهكذا، شاهد هذه الحالة ما وجدناه عند أبي حاتم وهو يتحدث عن مالك بن أنس فيقول: (إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكا من أصحاب الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث وهو أتقن حديثا من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب)¹. وهذه موازنة هائلة بين أساطين العلم وجبابرة المعرفة قدم فيها مالك بن أنس على اعتبارات مختلفة، منها:

1- جعله من أثبت أصحاب محمد بن شهاب الزهري، لاندرى كم عددهم، لكنهم معلومون إذا حصرت الموازنة في الأثبات الثقات لا الضعفاء ولا المتوسطين، فإن أصحاب الزهري طبقات كما خلاص لنا بالبحث.

2- قدمه على علماء أهل الحجاز قاطبة إذا خالفوه في شيء من العلم، والسبب في ذلك أن أحاديثه سالمة من العلل، ومسندة صحيحة، ورجاله ثقات، وهذا من أقوى ما يتقدم به

¹ - تقدمة المعرفة ص 17، وانظر شرح علل الترمذي ص 128.

الرجل عن غيره إذا كان غيره دون ذلك، أو عنده نقص في ذلك.

3- قدمه على سفيان بن مسروق الثوري وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وذلك من جهة الإتيان وضبط الحديث، ومعلوم أن الثوري والأوزاعي لا يقل حديثهما عن هذا الشأن، وإذا أردنا الإنصاف قلنا: سفيان والأوزاعي متقنان ومالك أتقن.

4- جعله أقوى في الزهري من سفيان بن عيينة، لأن هذا الأخير يخطئ في حديث الزهري أحيانا ومالك لا يخطئ، وهذا لا يقلل من مكانة ابن عيينة في الزهري فإن أبا حاتم جعلهما مقدمين في أصحاب الزهري فقال: (أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة)¹.

5- وبنفس القوة قدم مالكا على معمر بن راشد وابن أبي ذئب - محمد بن عبد الرحمن - وله في ذلك مبررات علمية منها:
أ. أن معمر بن راشد روى أحاديث بالبصرة فيها أخطاء وأغلاط خفت من وزنه، لذلك لم يزد أبو حاتم على قوله فيه: (صالح الحديث)².

¹ - الجرح والتعديل 227/4 رقم 973.

² - المصدر السابق 257/8 رقم 1165.

ب. وأما ابن أبي ذئب فإنه لم يسمع من الزهري شيئاً، وعامة ما روى عن الزهري بصيغة (حدثني) ضعفه فيه، وأحاديثه عنه هي عرض، أما مروياته الأخرى عن غير الزهري فصحيحة لا غبار عليها، روى منها الكثير حتى قال أحمد: (كان أكثر من مالك)، يعني أنه كان أكثر منه في رواية الحديث، لكن عند الموازنة تتقلب الصورة، فمالك إمام ثقة، أما ابن أبي ذئب فلم يزيدوا على قولهم فيه: (ثقة)¹.

وقد يتوقف في الترجيح بين إمامين عالمين جليلين في البداية، حتى إذا أوضح من شأنهما ما يتوضح بدأ في الترجيح، وهذا من التدرج في الموازنة لأن التسرع في الحكم يعطب صاحبه، قال وهو يوازن بين شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري - وكان قد بدأ الكلام في البداية عن شعبة-: (إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفرأ بأعيانهم)، فقيل له: (ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شعبة؟) فقال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث

¹ - المصدر السابق 314/7 رقم 1704.

وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً،
فهما له كأنه خلق لهذا الشأن)¹.

فهذه بضاعة علمية تشتهيها الأنفس بحسب الحاجة، فإذا
أردنا (البصر بالحديث) من جهة الصحة والضعف ومعرفة
الرجال والعلل قدمنا شعبة، وإذا أردنا الحفظ والضبط قدمنا
الثوري، وهذا كله يتميز بحسب الموقع وعند تعارض الأحاديث
يتبين للعارف ما يريد، فإذا تعارضت أحاديث الثوري وشعبة يتبين
أننا لا نريد إلا من هو أكثر حفظاً، قال أبو حاتم بعد أن أتى
على الثوري: (وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة
فالثوري)²، وكذلك قال أبو زرعة الرازي³، وفعلاً، فإن أحاديث
كثيرة وقع الاختلاف فيها بين شعبة والثوري، كان أبو حاتم لا
يقدم منها سوى حديث الثوري، من ذلك:

أ. قول ابن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه
سفيان وإسرائيل عن أبي إسحق عن أبي ليلى الكندي عن
سلمان قال: لانؤمكم ولانكح نساءكم، قلت: ورواه شعبة عن

1 - مقدمة المعرفة ص 128-129.

2 - مقدمة المعرفة ص 66.

3 - المصدر السابق.

أبي إسحق عن أوس بن ضمعج عن سلمان. قلت أيهما الصحيح؟ فقالوا: سفيان أحفظ من شعبة، وحديث الثوري أصح¹.

ب. وقوله أيضاً: (سألت أبي عن اختلاف حديث عمار بن ياسر في التيمم وما الصحيح منها؟ فقال: رواه الثوري عن سلمة عن أبي مالك الغفاري عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم، ورواه شعبة عن الحكم عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه شعبة عن سلمة عن زر عن ابن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم...) فقال أبو حاتم: (الثوري أحفظ من شعبة)².

ج. وقوله: (وسألت أبي عن حديث رواه ابن جابر عن جابر الجعفي عن قزعة قال: اشترى أبو سعيد الخدري شاة ليضحى فعدا عليها الذئب فقطع آليتها، فضحى بها أبو سعيد، قال: ورواه شعبة وسفيان واختلفا فيه: قال شعبة: عن جابر عن محمد بن

¹ - العلال للرازي 110/1 رقم 299.

² - العلال 23/1 رقم 34.

قرطة عن أبي سعيد، وقال الثوري: عن جابر عن قرطة عن أبي سعيد). فقال أبو حاتم: (الثوري أحفظ)¹.

ولا أرى عدم قوة شعبة في الحديث أمام الثوري إلا من جهة عدم ضبطه لأسامي الرواة، وقد غمزه أبو حاتم مرة فقال: (وكان أكثر خطأ شعبة في أسماء الرواة)²، و صوب له من ذلك أسامي كثيرة منها: خالد بن علقمة الهمداني وهم فيه فسماه مالك بن عرفطة³، وكعب بن عبد الله العبدي سماه بعبد الله بن كعب⁴ حيث قلب الإسم إلى نسب والنسب إلى اسم، ومثله عبد الرحمن بن علي عن ابن عمر قلبه فجعله علي بن عبد الرحمن المعاوي⁵، وروى شعبة حديثاً عن عمرو بن دينار عن أبي السوار قال: سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني، فعلق عليه أبو حاتم قائلاً: (هذا خطأ، رواه ابن عيينة فقال: عن عمرو عن أبي الثور عن ابن عمر، وهو الصحيح)، وجعل الخطأ من جهة شعبة⁶.

1 - العلل 41/2 فقرة 1603.

2 - المصدر السابق 399/1 فقرة 1196.

3 - الجرح والتعديل 343/3 رقم 1598.

4 - المصدر السابق 162/7 رقم 911.

5 - العلل 108/1 فقرة 292.

6 - المصدر السابق 225/1 فقرة 655.

وروى أبو حاتم بسنده إلى شعبة أنه قال: (كنية واثلة بن الأسقع أبو قرصافة) فردّه مصوباً: (هذا وهم، أبو قرصافة اسمه جندرة بن خيشمة)¹.

وسأل عبد الرحمن أباه وأبا زرعة عن حديث رواه شعبة عن الأعمش عن خيشمة عن أبي عطية عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في التلبية، فقالوا: (هذا خطأ يخالفه الأعمش)، وبيننا أن الأعمش رواه عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسئلا ممن الوهم؟ فقالوا: (من شعبة)².

هذه الشواهد كلها تبين أن عامة أخطاء شعبة إنما هي في أسماء الرواة، لذلك فتقديم الثوري عليه له ما يبرره من الشواهد الكثيرة، وأقواها ما تقدم معنا من أن شعبة كان يقدم الثوري على نفسه ويقول: (سفيان الثوري أحفظ مني)، وسمعه يعقوب بن إسحق الحضرمي يزكي الثوري ويقول: (سفيان أمير المومنين في الحديث)³.

¹ - مقدمة المعرفة ص 159.

² - العلل 1/273-274 فقرة 807.

³ في رواية عند ابن أبي حاتم في مقدمة المعرفة ص 127.

وهذا الذي بيناه في حق شعبة لا يחדش في مكانته، ولا ينال من سمعته وإنما يحتاج إليه حال الترجيح إذا اختلفا، أما إذا اتفقا فلا يعدل عنهما إلى من خالفهما، وشعبة رجل نبيل، وكفى بالنبيل نبلا أن تبين سقاطته، وتتوضح هفواته حتى يتحرى أهل الحق صوابه من خطئه، ولم يكن رحمه الله مدفوعاً عن إمارة المؤمنين في العلم، فهذا الثوري يشهد له بها كما شهد بها شعبة له من قبل، فقد روى أبو حاتم الرازي بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: (كان سفيان يقول: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث"¹، وكان يسأل عنه الوافدين من البصرة فيقول لهم: "ما فعل أستاذنا شعبة؟")².

وهذا كله يدل على أن اتفاقهما حجة ملزمة بالاتباع، وإذا خولفا حكم لهما بتقديم حديثهما على حديث من خالفهما حتى ولو كانوا جماعة، وهو ما فعله أبو حاتم في تعليق حديث رواه جماعة من الرواة فخالفوا به شعبة و الثوري فقال: (الثوري وشعبة أحفظهم)³.

¹ - مقدمة المعرفة ص 126، وعلق أبو محمد الرازي على هذه الشهادة فقال: (يعني فوق زمانه).

² - المصدر السابق ص 127.

³ - انظر العلل 16/1 فقرة 12، ونلاحظ هنا أنه قدم الثوري في الذكر.

وأما إذا خولف شعبة بغير الثوري فالتقديم لشعبة والترجيح لحديثه، وقد رجحه مرة على حماد بن سلمة في حديث رواه حماد فلم يضبطه فقال: (الصحيح حديث شعبة)¹، وموقع حماد إنما هو في هذه الطبقة، فقد كان يفيد شعبة على عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم المكي، وتذاكر قوم من أهل العلم عند يحيى بن الضريس حماد بن سلمة أحسن حديثاً أو الثوري؟ فقال يحيى: حماد أحسن حديثاً)².

ولا أراه إلا مصيباً في هذا الحكم لأنه روى عن الثوري عشرة آلاف حديث وعن حماد مثلها، وكان صحيح الكتاب، ضابطاً وناقداً³، لكن قوله هذا أربك المعادلة، كيف يكون الثوري مقدماً على شعبة، وشعبة على حماد، وفي نفس الوقت يكون حماد مقدماً على الثوري؟.

الجواب أن معايير الترجيح تختلف من ناقد لآخر، والراوي نفسه في بعض الحالات يتقدم على راو في حديث أو حديثين لكنه في حالات أخرى يتخلف عنه أو يتقدم عليه غيره بإطلاق

¹ - العلل 311/1، وأما الذين خالفوه وهم في غير مرتبة الإمامة فقد قدمه عليهم في مواطن كثيرة ، انظر على سبيل المثال لا الحصر : العلل 106/1 فقرة 287 و122/1 فقرة 335 و 148 /2 فقرة 1939 و 92 /1 فقرة 248.

² - الجرح والتعديل 141-142 رقم 623.

³ - المصدر السابق 369/8 رقم 1685.

وذلك لا يكون إلا في الإتقان وجودة الحديث وعلو الإسناد، سئل أبو حاتم عن مسعر بن كدام الهلالي وسفيان الثوري فقال: (مسعر أتقن وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثوري، ومسعر أتقن من حماد بن زيد)¹، وهذه موازنة أخرى ذات طريقة أخرى في توزيع الخصال، وهي في نفس الوقت تضيف شيئاً جديداً بخصوص منزلة الثوري، فإذا كان الثوري قد تقدم على شعبة بن الحجاج في موازنات سابقة فإنه تخلف هنا أمام مسعر، وهي جدلية تذكرنا بتخلفه أمام مالك بن أنس لاعتبارات تكلمنا عليها، وهذا كله يبين أن العلم الذي نحن بصدده طرقه ليست رياضية ولا هي منطقية صورية وإنما هي شرعية علمية لها ضوابطها الخاصة النابعة من ذاتها، وتطبيق هذه الضوابط في سياقها يثمر البحث ويوصل إلى النتيجة، فمسعر تقدم على الثوري بخصال منها.

1. أنه كان حافظاً لحديث نفسه حفظاً لا يقدر عليه أحد، وإذا

اختلفوا فيما بينهم عادوا إليه، ولهذا السبب سموه بـ

(المصحف)، قال شعبة: (كنا نسمي مسعراً المصحف)².

¹- المصدر السابق.

²- المصدر السابق..

2. لا فائدة من البحث عن خصائص الموازنة بين الثوري ومسعر إذا اختلفا، لأن الثوري كان يعود إليه إذا اختلف مع غيره، وكان يتخذه حكماً في منازعاته العلمية، روى أبو حاتم بسنده إلى عبد الله بن داود الخريبي قال: قال سفيان: كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعراً عنه¹. وهذا تقديم مطلق يشمل الثوري وشعبة وابن عيينة ووكيع بن الجراح وأبا نعيم وغيرهم.
3. كيف نبحت في الموازنة بين الثوري ومسعر، ومسعر كان من شيوخه الكبار، روى عنه شعبة وابن عيينة والثوري نفسه، ورفع من قدره كل من ذكره، جعله يحيى بن سعيد القطان أثبت من هشام الدستوائي، وهشام هو من هو في هذا العلم الشريف، وكان يقول: (ما رأيت مثل مسعر، كان مسعر من أثبت الناس). وكان يحيى بن معين يقول: (كان مسعر ثقة، خيار، حديثه حديث أهل الصدق)، وسمع أبو زرعة الرازي أبا نعيم الفضل بن دكين يقدم مسعراً ثم يرتب من جاء بعده فيقول: (مسعر ثم سفيان ثم شعبة)².

1 - المصدر السابق.

2 - المصدر السابق.

4. لم يتوان أبو حاتم في إضافة موازنة أخرى يقدم فيها مسعر على الثوري، ويعلل، من ذلك قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن مسعر بن كدام إذا اختلف الثوري ومسعر؟ فقال: يحكم لمسعر، فإنه قيل: مسعر مصحف)¹.
5. تحمل الموازنة شيئاً جديداً إلى موضوعنا هذا وهي أن أبا حاتم جعل مسعر أتقن من حماد بن زيد، وحماد بن زيد هذا هو إمام من أئمة المسلمين، ذكر له ابن أبي حاتم مناقب كثيرة في مقدمة المعرفة²، وشهدوا له هو الآخر بالثبات والحفظ والإتقان مع صحة الحديث، قدمه أحمد بن حنبل على حماد بن سلمة وعبد الوارث بن سعيد التميمي، وقدمه يحيى على سفيان بن عيينة وعبد الوارث بن سعيد وابن عليّة وعبد الوهاب الثقفي، وسئل أبو حاتم عن حاله فقال: (قال عبد الرحمن بن مهدي ما رأيت بالبصرة أفقه من حماد بن زيد)³.

¹ - المصدر السابق.

² - مقدمة المعرفة ص 176 وما بعدها.

³ - المصدر السابق 139/3 رقم 617.

وقد يسأل عن ترجيح ناقد إمام عن إمام آخر في شيخ إمام
فيفصل في أمرهما وفق المنهج الذي أشرنا إليه، من ذلك ما قيل
له من أن يحيى بن معين قال: (وكيع أحب إلي في سفيان من
ابن مهدي فأيهما أحب إليك؟ قال: عبد الرحمن ثبت ووكيع
ثقة)¹.

قال الحافظ ابن رجب معلقاً: (وهذا الكلام يدل على ترجيح
عبد الرحمن عند أبي حاتم)².

أقول: لا، إن الأمر هنا يقتضي التوزيع، فعبد الرحمن عنده
"ثبت"، ووكيع "ثقة"، و"ثبت" مرتبتها في مرتبة "ثقة"، ولو أراد
التقديم هنا لأجاب بقوله: (عبد الرحمن أحب إلي)، وهو الجواب
الملائم لطبيعة السؤال.

نعم، إن أبا حاتم قدم عبد الرحمن بن مهدي على وكيع بن
الجراح، لكنه في الموازنة السابقة فرق ووزع، أخرج ابن أبي
حاتم في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي مانصه: (سمعت أبي
يقول: عبد الرحمن بن مهدي أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو

¹ - مقدمة المعرفة ص 231، والجرح والتعديل 39/9 رقم 168.

² - شرح علل الترمذي ص 301.

إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على الثوري)¹.

ها هنا يبدو التقديم واضحاً، وهو تقديم يبقى نسبياً إذا وازنت بين هذا الكلام مع الكلام السابق، وحصر الكلام في نص واحد لامعنى له ما لم تجمع كل النصوص في الموضوع، وتتأمل تأملاً علمياً بعيداً عن التسرع والعاطفة، وإذا تركنا أبا حاتم الرازي وعدنا إلى من وازن بين الرجلين وجدنا عندهم نفس الحالة، فتارة يقدمون ابن مهدي على وكيع وتارة يقدمون وكيعاً على ابن مهدي، وهذا لا يُحمل على الإضطراب والتناقض كما ذكرت آنفاً وإنما له مبرراته العلمية، وضوابطه الشرعية التي تحتاج إلى حسن الاستنباط، ولم أقف -فيما وقفت عليه من العلوم- علماً أضبط من هذا العلم، ولا وجدت فنا من فنون العلوم وصل إلى درجة هي من الامتياز في مجال التثبت في الكلام، وضبط الأحكام، وإتقان المعرفة مثلما وجدت في هذا الفن، ومن الطبيعي جداً أن يقع هذا، لأن الذي جند نفسه لمتابعة الناس في حفظهم وضبطهم وإتقانهم

¹ - الجرح والتعديل 290/5 رقم 1382.

وجودة بضاعتهم كان أحرى به أن يكون متقناً وضابطاً لما يقول،
ولما يحكم ب

إن المبررات العلمية دفعت بالإمام أحمد إلى تقديم ابن
مهدي على وكيع في سفيان الثوري، والسبب أن عبد الرحمن أقل
خطأً وسقطاً في حديث الثوري، وكان أكثر عدداً لشيوخ سفيان من
وكيع، وخالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث الثوري، كان عبد
الرحمن يجيء بها على ألفاظها¹، ولم يتخلف وكيع عن هذه
المنزلة، بل كان إماماً من أئمة المسلمين، حاز عليها بفقهه
وحفظه وزهده وورعه، وكان يجيد أخذ العلم ويحسن تأديته، وإذا
أعطاه أعطاه بزهد وورع، وما أحوج العلم إلى الزهد والورع، وقد
جمع رحمه الله بين هذا كله والمعرفة بأسامي الرواة وناقلة الآثار
مع الإدراك الجيد لما لهم من جهة الجرح والتعديل، وروى عن
نحو من خمسين شيخاً لم يرو عنهم وكيع²، وكان (حافظاً حافظاً)
كما قال أحمد بن حنبل: (كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظاً
حافظاً - كذا بالتكرار -) ثم قال: (وكان وكيع أحفظ من عبد الله

¹ - انظر الترجمة المليحة التي أخرجها له عبد الرحمن في مقدمة المعرفة ص (219-232).

² - لجرح والتعديل 289/5.

بن مهدي كثيراً كثيراً - كذا بالتكرار - أيضاً¹، فتأمل هذا التقديم، ووازنه بما تقدم ستجد أن الإمام أحمد يزن الرواة بمقاييس علمية فمن تفوق في جهة حُكم له بها، وكذلك فعل تلميذه أبو حاتم الرازي.

ثانياً: موازنته بين إمام وثقة: وهما من طبقتين مختلفتين، طبقة لأصحاب الإمامة في العلم، وطبقة دونها، وهي لمن أطلق عليهم لفظة (ثقة)، والترجيح بينهما ظاهر، والتقديم بين، فإن من قال فيه (إمام) وهو إمام عند غيره يقدم على من بين حاله بقوله (ثقة) وحدها، وقد تقع بعض الاستثناءات فيتقدم الثقة على الإمام، من ذلك قول أبي حاتم في عبيد الله بن موسى: (كوفي حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن، وهو ثقة)².

وعبيد الله بن موسى هذا هو العبسي، أبو محمد الكوفي الحافظ، كان يحيي بن معين يفيد عليه معاوية بن صالح ويأمره بالكتابة عنه، وكان متواضعاً تواضع أهل العلم، لا يرفع رأسه إلا قليلاً، ولا يضحك من حديثه وحزمه، وحكى عبد الله بن صالح

¹ - المصدر السابق 38/9 رقم 168.

² - المصدر السابق 335/5 رقم 1582.

العجلي أنه مارآه ضاحكاً قط¹ ، ومع هذا كله فمرتبته لا تتعدى وصف الثقة، ولا تنزل عليها، وقد تساوى أبو حاتم مع يحيى بن معين في وصفه بها².

وأما أبو نعيم فهي كنية الفضل بن دكين الملائي الكوفي الأحول، والفضل بن دكين هو لقب ، واسمه عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي مولى آل طلحة، لقبه أهل الكوفة ب "أمير المؤمنين"³،

قال الإمام أحمد: (إذا مات أبو نعيم صار كتابه إماماً، إذا اختلف الناس في شيء فزعوا إليه⁴، جمع رحمه الله بين كثرة الحديث والتدين والثقة والأمانة مع المزاح والدعابة، قال سفيان الثوري مرة في أمر شيء من العلم: (أنت لا تبصر النجوم بالنهار؟) فأجابه أبو نعيم: (وأنت لا تبصرها كلها بالليل؟) قال: فضحك⁵، ولا عيب لأبي نعيم إلا ما قيل أنه يأخذ الأجرة على التحديث، وقد حاج عن هذا الأمر في حياته فقال: (يلومونني

¹ - التهذيب 47/7 رقم الترجمة 97.

² - الجرح والتعديل 334/5-335.

³ - تهذيب التهذيب 248/8.

⁴ - المصدر السابق 248/8.

⁵ - المصدر السابق 245/8.

على الأجر وفي بيتي ثلاثة عشر وما في بيتي رغيف)¹،
وارتفعت مكانته عند أهل العلم لما أدخل على الوالي في محنة
خلق القرآن ولم يُجب، ويحكى عنه أنه أخذ زره فقطعه ثم قال:
رأسي أهون علي من زري هذا، فقام إليه أحمد بن يونس فقبل
رأسه على الشحاء الموجودة بينهما، وكانت وفاته رحمه الله سنة
ثمانية عشرة ومائتين².

قدمه أبو حاتم في هذه الموازنة على عبيد الله بن موسى في
الإتقان، وكذلك فعل الإمام أحمد حين سأله الفضل بن زياد عنهما
فقال: (أبو نعيم يقظان في الحديث، وقام في الأمر -يعني في
الامتحان)³، ولا أرى تخلف عبيد الله بن موسى أمام أبي نعيم إلا
من جهة تشيعه، فإنه روى أحاديث في التشيع أنكرها عليه أهل
العلم، ومنهم من ضعفه بسببها⁴، لكن أبا حاتم عاد فقدم عبيد الله
على أبي نعيم في حديث إسرائيل بن يونس بن أبي إسحق
السبيعي، لأن عبيد الله كان أثبت في حديث إسرائيل، وكان
إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن ويتدبر معانيه لما عرف عن عبيد

¹ - المصدر السابق 248/8.

² - المصدر السابق 247/8.

³ - المصدر السابق 245/8.

⁴ - المصدر السابق 47/7-48 رقم 97.

الله من اهتمام كبير بالقرآن الكريم، فقد اهتم به كاهتمامه بالسنة أو أكثر، فتضلع فيه حتى أصبح عالماً به ورأساً فيه، وهذا من وقاره وعظيم قدره عند إسرائيل، وكان عبید الله يستغلها فرصة للتقرب من الشيخ والازدياد من علمه ومعرفته.

هذا كله لم يكن يخفى على أبي حاتم الرازي الذي وازن بينهما على هذه الصفة، فهما من شيوخه الذين سمع منهم وروى عنهم، مات عبید الله بن موسى في ذي القعدة سنة ثلاث عشرة ومائتين.

ثالثاً: موازنته بين ثقة وثقة: أي بين رجال تساوا في وصف الثقة، من ذلك قول أبي حاتم: (علي الطنافسي كان ثقة صدوقاً، وهو أحب إلي من بكر بن أبي شيبة في الفضل والصلاح، وأبو بكر أكثر حديثاً منه وأفهم)¹، كذا قال في ترجمة علي بن محمد الطنافسي وهو يوازنه بأبي بكر بن أبي شيبة، وعلي الطنافسي هو ابن أخت يعلى ومحمد وعمر بني عبید الطنافسيين، كنيته أبو الحسن، كوفي الأصل، قال الرافعي القزويني (من الأئمة الثقات)، وذكر أن أبا حاتم الرازي روى عنه²، وبالغوا في وصفه بالإمامة

¹ - الجرح والتعديل 202/6 رقم 1111.
² - التدوين في أخبار قزوين 397/3-398.

بل مرتبته لا تتعدى الثقة، وقد ذكره ابن حبان في الثقات¹، توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين ومائتين².

قدمه أبو حاتم هنا على أبي بكر بن أبي شيبة في الفضل والصلاح، أما العلم فأبو بكر أكثر منه تصنيفاً وفهماً، واسم أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وأبو بكر كنيته، من حفاظ الكوفة، كان هو وإخوته يزاحمون أهل العلم عند المحدثين، قدمه الإمام أحمد على أخيه عثمان بإطلاق، فخالفاً بذلك يحيى بن معين الذي قدم عثمان على أبي بكر، وكان عبيد الله بن القاسم بن سلام يوازن ويقول: (انتهى العلم إلى أربعة : فأبو بكر أسردهم له، وأحمد أفقهم فيه، ويحيى أجمعهم له، وعلي أعلمهم به)³، فأبو بكر هو ابن أبي شيبة، وأحمد هو ابن حنبل الشيباني، ويحيى هو ابن معين، وعلي هو ابن المديني، ولم يختر أبو عبيد سوى الجهابذة، وكفى بأبي بكر فخراً أن يقرن بهؤلاء، سئل أبو

1 - الثقات.

2 - التهذيب 331/7 رقم 614

3 - المصدر السابق 3/6 رقم 1.

حاتم عنه فقال: (كوفي ثقة)¹، كانت وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وهو من شيوخ أبي حاتم².

ومن شواهد هذه الحالة أنه وازن بين جرير بن حازم، أبي النضر العتكي الأزدي، والسري بن يحيى بن إلياس أبي الهيثم البصري، وكان له فيها اختيار علمي رفيع، من ذلك قوله: (وجرير بن حازم أحسن حديثاً منه، والسري أحلى منه)³.

وحسن حديث جرير يتجلى في صحة كتابه، فقد كان له كتاب صحيح يحدث منه، وكان له أولاد محدثون يحدثون عنه، أشهرهم وهب، وهو الذي روى ما يفيد أن شعبة بن الحجاج كان يأتي أباه فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال: (هكذا والله سمعته من الأعمش)، ووهب هذا رجل ثقة ومقدم في الرواية، وقدمه يحيى مرة بنفس الأسلوب على أبي الأشهب العطاردي - جعفر بن حيان - فقال: (جرير بن حازم أحسن حديثاً منه وأسند)، وسئل أبو حاتم عنه فقال: (صدوق صالح)، وهي من ألفاظ التعديل المركبة التي ترفع من مكانة الرجل في سلم

¹ - الجرح والتعديل 160/5 رقم 737.

² - التهذيب 4-3/6 رقم 01.

³ - الجرح والتعديل 505/2 رقم 2079.

العدالة، اختلط جرير في آخر عمره فحجبه أولاده على أصحاب الحديث، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه¹، مات سنة سبعين ومائة².

وأما السري بن يحيى فأحاديثه هي الأخرى صحيحة وسليمة، وكل من تذوقها حكم عليها بالصحة وحكم على صاحبها بالثبات، وكان رحمه الله قد جمع بين الصدق في الرواية مع الثبات وصحة الحديث، روى أبو حاتم عن سليمان بن حرب أن شعبة كان يصفه بالصدق، وبسبب صدقه في الرواية أفاد شعبة الناس عليه، وكان يحيى بن سعيد القطان يصفه بقوله: "كان ثقة، وكان ثباتاً"، وقال فيه أحمد: "ثقة ثقة"، وسئل أبو حاتم عنه قال: (صدوق ثقة، لا بأس به، صالح الحديث)³، مات سنة سبع وستين ومائة⁴.

والرجلان بصريان وأقرانا، اتحدا في الرواية عن كثير من الشيوخ، ورحلا سويا إلى مصر فسمعا ورويا.

1 - راجع المصدر السابق، 504-505.

2 - التقريب 127/1 رقم 51.

3 - الجرح والتعديل 284-283/4 رقم 1217.

4 - التقريب 285/1 رقم 67.

رابعاً: موازنته بين ثقة ومن دونه في المرتبة، وذلك في إطار مراتب التعديل، من ذلك قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن أبي جعفر الجمال وإبراهيم بن موسى فقال: كان أبو جعفر أوسع حديثاً وإبراهيم أتقن)¹.

وأبو جعفر الجمال هي كنية محمد بن مهران، من حفاظ الري ونقادها الكبار، رتب أبو بكر الأعين مشايخ خراسان على ثلاثة فجعله هو الثاني²، بين أبو حاتم حاله بقوله (صدوق)³ وأرخ البخاري وفاته بسنة تسع وثلاثين ومائتين⁴.

وأما إبراهيم بن موسى فهو ابن يزيد بن زاذان التميمي، كنيته أبو إسحق، رازي الأصل، يلقبونه بالفراء الصغير، كان أحمد إذا سمعها أنكرها بقوله: "هو كبير في العلم والجلالة"، وذكره أبو حاتم في موازنة أخرى فقال: (إبراهيم بن موسى من الثقات، وهو أتقن من أبي جعفر الجمال)⁵. وقد عرفه أبو حاتم بجودة الإتيان لأنه سمع منه وروى عنه، وسمع منه أبو زرعة الرازي فقدمه على

1 - الجرح والتعديل 93/8 رقم 402.

2 - تهذيب التهذيب 422/9-423 رقم 775.

3 - الجرح والتعديل 93/8.

4 - تهذيب التهذيب 423/9.

5 - الجرح والتعديل 137/2 رقم 436.

أبي بكر بن أبي شيبة بنفس الخصلة، وجعله أصح حديثاً منه، وكان إبراهيم بن موسى لا يحدث إلا من كتابه، ثم جعله أبو زرعة أحفظ من صفوان بن صالح، وهي خصلة أخرى ترفع من مكانته في سلم العدالة، وقد ذكر فيه أبو زرعة هذه الخصال لأنه كتب عنه مائة ألف حديث، كانت وفاته سنة بضع وعشرين ومائتين¹.

وخلاصة هذه الموازنة أن الرجلين رازيان من شيوخ أبي حاتم، سمع منهما وروى عنهما، وبمقتضى مشيختهما له عرف أن أبا جعفر صدوق، وهو أوسع من إبراهيم في الحديث، وأن إبراهيم ثقة وهو أتقن منه.

ومن شواهد هذا الوجه قوله: (ثابت بن يزيد ثقة، وهو أوثق من عبد الأعلى الشامي وهو أحفظ من عاصم)². في هذه الموازنة يقدم أبو حاتم ثابت بن يزيد أبا زيد الأحول حيث يجعله مقدماً على عبد الأعلى الشامي، وهذا رجل من قراء أهل الشام، كان هلال بن يساف يروي عنه³، لم يبين أبو حاتم

1 - التهذيب 149/1 رقم 308.

2 - الجرح والتعديل 460/2 رقم 1858.

3 - المصدر السابق 27/2 رقم 138.

حاله بشيءٍ إلا ما ذكر في تقديم ثابت عليه، وحاله في العدالة إن شاء الله، ثم قدم ثابتا على عاصم بن سليمان في الحفظ، وعاصم بن سليمان هو من شيوخ ثابت، ويلقب أيضا بالأحول، كان محتسبا في المدائن، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي وغيرهم، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)¹.

خامسا: موازنته بين رجال هم من أهل العدالة لكنهم جميعا دون مرتبة الثقة : كأن يوازن بين من قال فيه (لا بأس به) ومن وصفه بـ (شيخ)، من ذلك قوله: (أشعت بن عبد الملك لابأس به، وهو أوثق من أشعت الحداني وأصلح من أشعت بن سوار)².
وأشعت الحداني هو أشعت بن عبد الله بن جابر، كان رجلاً أعمى، كان يحيى يقول فيه (ثقة بصير)، أي بصير بالحديث، وجعله أحمد بن حنبل في مرتبة أشعت بن عبد الملك التي أنزلها إياه أبو حاتم، وهي: (لابأس به)، وبين أبو حاتم حاله بقوله:
(شيخ)³، إشارة منه إلى أنه دون أشعت بن عبد الملك الذي بين حاله بقوله: (لابأس به)، ولهذه اللفظة وجوه أخرى في الاستعمال

1 - المصدر السابق 344-443/6 رقم 1900.

2 - المصدر السابق 275/2 رقم 990.

3 - الجرح والتعديل 273-274/2 رقم 984.

كشفتنا عنها في معرض حديثنا عن شرح بعض ألفاظ أبي حاتم
الناذرة أو قليلة الاستعمال.¹

وأما ابن سوار فهو الأثرم مولى ثقيف، ويقال له أشعت
الساجي والتابوتي والنجار والأفرق والنقاش، يعد في الكوفيين،
روى عنه الثوري وشعبة ومع ذلك ضعفه أحمد بن حنبل وعبد
الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين وأبو زرعة، وأما أبو حاتم
فسكت عن حاله²، ولم يبين في أمره إلا ما ذكر في هذا الموازنة،
ولا أرى لإدخاله هنا وجهها موضوعياً، فكون أشعت بن عبد الملك
أصلح منه فهذا أمر واضح لا يحتاج إلى بيان بدليل توثيق الأول
وتضعيف الثاني، وأما من جهة الأصل فهذا كوفي وأشعت بن
عبد الملك مع الحداني بصريان، وقد يكون لأبي حاتم مسوغات
في هذه الموازنة لا نعلمها هي التي دفعته إلى ذلك، وهذا من نوع
التوزيع المتعلق بشخص واحد حيث هنا جعل راوياً واحداً أوثق
من رجل وأصلح من آخر.

ثم إننا وجدناه يوازن بين رجلين فيصف كل واحد منهما
بوصف معين من دون أن يقدم أحدهما على الآخر، وإنما يترك

1- أنظر "أبوحاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية علم المصطلح -- النقد" - الجزء الخامس - ص 344

2 - المصدر السابق 271/2-272 رقم 978.

ذلك لأهل الفهم والمعرفة، من ذلك قوله: (ابن أبي حازم أفقه من الدراوردي، و الدراوردي أوسع حديثاً)¹، وابن أبي حازم هو عبد العزيز بن أبي حازم، واسم أبي حازم سلمة بن دينار، وكنيته أبو تمام مولى أسلم، وإنما قدمه أبو حاتم على الدراودي بالفقه لأنه كان فقيها ولم يعرف بطلب الحديث، وحتى الكتب التي انتهت إليه وكان يروي منها يقال أنه لم يسمعها، غير أنه اشتهر بالفقه اشتهاراً واسعاً حتى أنهم قالوا: لم يكن بالمدينة بعد مالك بن أنس أفقه منه. قيل لأبي حاتم في حاله فقال: (صالح الحديث)²، كانت وفاته سنة أربع وثمانين ومائة³.

وأما الدراوردي فهو لقب لعبد العزيز بن محمد، وهو بخلاف الأول في طلب الحديث، فإنه كان مشهوراً بالطلب، معروفاً بالتحصيل، وكان له كتاب صحيح يحدث منه، ولم يكونوا يعيبون عليه شيئاً إلا ما حدث من حفظه فإنه يهتم فيه، وما حدث من كتب الناس أخطأ فيه أيضاً، وربما قلب حديث عبد الله العمري فجعلها عن عبيد الله بن عمر، قدمه يحيى بن معين على فليح

1 - المصدر السابق 383/5 رقم 1787.

2 - الجرح والتعديل 383-382/5 رقم 1787

3 - التقريب 508/2 رقم 1212.

بن سليمان الخزاعي وعبد الله بن عبد الله بن أويس، أبي أويس الأصبحي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، ورتب الدراوردي وابن أبي حازم فجعل الدراوردي مقدماً، وثنى بابن أبي الزناد، وفي رواية أخرى قال: "صالح، ليس به بأس"¹.

ثم إنه وازن بين الدراوردي ويوسف بن الماجشون فقال: (عبد العزيز محدث، ويوسف شيخ)²، ويوسف المذكور هنا هو ابن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، كنيته أبو سلمة، كان يحيى يقول: (ثقة)، أما أبو حاتم فقال: (شيخ)، وشيخ هنا هي تعبير على قلة حديث الرجل، فإنه روى أحاديث قليلة لا تكفي في الحكم على بيان حاله³.

توفي الدراوردي سنة ست وثمانين ومائة، وقيل بعدها بسنة⁴، وتوفي ابن الماجشون سنة خمس وثمانين ومائة⁵، فهما إذاً من طبقة واحدة، وإن اختلفا في الرواية عن شيوخ معينين.

1 - الجرح والتعديل 396-395/5 رقم 1833.

2 - المصدر السابق 396/5.

3 - المصدر السابق 396/5، وانظر شرح مصطلح (شيخ) في الجزء الخامس من دراستنا (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية: علم المصطلح -- النقد) ص 310 وما بعدها.

4 - التقريب 512/1 رقم 1248.

5 - المصدر السابق 383/2 رقم 466.

هذه هي الأنواع الخمسة في هذا القسم التي استخدم فيها أبو حاتم طريقة توزيع الخصال بين الرواة، فبين لكل راو ما يلزمه من جهة العدالة، وما يخصه من جهة الخصال والخصائص التي تميز بها على أقرانه في هذا العلم، ولنواصل البحث في بقية الأقسام الأخرى.

القسم الثاني: موازنته بين عدل ومجروح.

يأخذ هذا النوع طابعاً علمياً متميزاً، فهو من أسهل الأنواع إدراكاً لكون أطرافه غير متساوية وعنصر التفاوت الحاصل بينهما يكون بالتمييز بينهما¹، فلا يحتاج المرء إلى أن يتساءل لماذا قدم أبو حاتم رجلاً عدلاً على آخر هو من المجروحين؟ ذلك أن الجواب هو مضمن في السؤال بالبداهة، غير أن هناك أسباباً دفعت الناقد إلى هذا النوع من الموازنة، وهي:

أ. أن هذا النوع من الموازنة يكون في بعض الأحيان جواباً على سؤال سائل، وليس كل السائلين في وضعية واحدة من حيث العلم والمعرفة.

¹ - كثيراً ما يستخدم الحافظ ابن حجر لفظة (تمييز) مفردة في التعليم على بعض التراجم، لاسيما في الذين يتشابهون في الإسم والنسب، وهم مختلفون في العين، انظر على سبيل المثال التراجم الآتية في التقريب 14/1 رقم 20/1-37 رقم 82-83-102/1 رقم 84.

ب. أنه أسلوب من أساليب التلقين والتعليم، لاسيما عند المعلمين الكبار من أمثال أبي حاتم الرازي.

ثم إن الكشف عن هذا النوع من الموازنات هو لتأكيد التفاوت الواقع بين من هو عدل ومن هو دونه في العدالة، وقد لا يضيف التأكيد شيئاً جديداً في مجال المعرفة غير أنه يرسخ ما كان معروفاً من قبل، وسنأخذ بعض النماذج التي توضح هذا الأمر وتبينه.

1- قال أبو حاتم: (عمرو بن الحارث أحفظ وأتقن من ابن

لهيعة)¹.

هذه موازنة بين رجلين غير متساويين، عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري، رجل ثقة، قدمه أبو حاتم على سائر من عاصره في الحفظ، بل استبعد أن يكون له نظير في الحفظ²، ومن كان هذا شأنه لاشك أنه سيقدم على من هو دونه، وعبد الله بن لهيعة المصري رجل ضعيف، ضعفه بشر بن السري والحميدي وابن مهدي وعبد الله بن المبارك وابن أبي مريم وأحمد بن حنبل ويحيى

1 - الجرح والتعديل 225/6 رقم 1252.

2 - المصدر السابق

بن معين¹، فالأجدر بابن لهيعة أن يوازن بعبد الله بن زياد الإفريقي لأنه من شاكلته، وأما عمرو بن الحارث فمرتبه أعلى، وأرى أن وجه الموازنة يكمن في سببين:

الأول: من جهة رواية رواها أبو حاتم الرازي عن محمد بن يحيى بن حسان أنه سمع أباه يقوي من أمر ابن لهيعة في مجال الحفظ، ويقول: (ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم)².

الثاني: من جهة كونهما من قطر واحد هو مصر، ومن طبقة واحدة، ودلالاتها أن بين وفاتهما زهاء أربع وعشرين سنة، وهي كافية لإثبات التعاصر والإلتقاء في الشيوخ، فقد توفي عمرو بن الحارث قبل الخمسين ومائة بقليل³، وتوفي ابن لهيعة سنة أربع وسبعين ومائة⁴.

وكأن أبا حاتم أراد أن يزيل الالتباس الواقع بينهما من هذه الجهات، فإن قرائن قليلة قد توقع في الوهم والغلط.

1 - المصدر السابق 5/ (145- 148) رقم 682.

2 - المصدر السابق 5/ 148.

3 - التقريب 2/ 67.

4 - المصدر السابق 2/ 444.

2- قال أبو حاتم: (زمعة بن صالح ضعيف الحديث، ووهيب أوثق منه)¹.

وهذه موازنة أجاب بها أحد السائلين في علم الرجال، وهذا ما يظهر من صيغة الحكاية فإن عبد الرحمن الرازي قال في هذه - كما قال في الأولى - : (سمعت أبي يقول) - يعني لمن سأله - ، ولكل كلام مناسبة، لأن النقاد لا يلقون الكلام على عواهنه، ولا أراه في هذه المناسبة إلا أراد توضيح ما التبس على طلبة العلم من أمر زمعة بن صالح ووهيب بن الورد، فهما متباينان تبايناً واضحاً، ويكفي هذا النص دليلاً على ذلك، فإن زمعة بن صالح رجل ضعيف، ضعفه أكثر أهل النقد، منهم: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي وغيرهم²، أما ووهيب بن الورد فرجل زاهد ثقة³، ووجه الموازنة بينهما هي في كونهما مكيان، روي عن طاوس بن كيسان.

3- وقال أيضاً: (عبد الله العمري أحب إلي من عبد الله بن نافع، يكتب حديثه ولا يحتج به)⁴.

1 - الجرح والتعديل 624/3 رقم 2823.

2 - المصدر السابق.

3 - المصدر السابق 34/9 رقم 157.

4 - المصدر السابق 110/5 رقم 499.

هذه موازنة وضعيتها مثل الوضعية السابقة، قدم فيها عبد الله بن عمر بن حفص العمري على عبد الله بن نافع مولى ابن عمر، وهي حالة ليس فيها ما يشكل، لأن عبد الله العمري رجل مقبول الحال عند أغلب من تكلم فيه، وثقه أحمد بن حنبل لكنه قدم عليه عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وقال يحيى: (صويلح)، وهو العمري الصغير الذي قدم أبو حاتم عليه عثمان بن مقسم البري في موازنة سابقة¹، وهذا لا يضره لأن أبا حاتم سمع أحمد بن صالح يحسن الثناء عليه².

أما عبد الله بن نافع فرجل ضعيف، لا يلتفت إليه، كان يروي عن والده نافع مولى ابن عمر هو وإخوته، وهو من أضعفهم على الإطلاق، قال أبو حاتم: (أضعف ولد نافع، هو منكر الحديث)³.

4- وقال أبو حاتم: (سحب أوثق من أخيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى)⁴.

1 - وهي في المصدر السابق 168/6 رقم 918.

2 - المصدر السابق 110-109/5 رقم 499.

3 - الجرح والتعديل 183/5 رقم 854.

4 - المصدر السابق 156/5 رقم 717.

هذه موازنة الوضع فيها كوضع عبد الله بن نافع مع إخوته، قدم فيها سحبلأ على أخيه إبراهيم، وسحبل هو لقب لعبد الله بن محمد بن يحيى الأسلمي، واسم أبي يحيى سمعان، وسحبل هذا ثقة، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وأخوه إبراهيم رجل هالك، اجتمعت فيه -والعياذ بالله- آفات كثيرة، منها: الكذب والالتهام في الدين، وسرقة الحديث، فحكموا عليه بالترك¹، وله إخوة آخريين ثقات، ذكرهم الخليلي في الإرشاد، وهم: محمد وأنيس.²

فشتان إذن بين الرجلين، وشتان بين المنزلتين!

فهذه أربعة نماذج اخترناها لهذا النوع، وجدنا أبا حاتم في الأولى يقدم عمرو بن الحارث على عبد الله بن لهيعة في الحفظ والإتقان، وفي الثانية ضعف زمعة بن صالح بصريح اللفظ، ثم قدم عليه وهيب بن الورد من جهة الوثوق، وفي الثالثة قدم عبد الله العمري على عبد الله بن نافع مستعملاً صيغة: (أحب إلي)، مبيناً من حاله ما يقبل، وفي الرابعة قدم سحبلأ -وهو عبد الله بن محمد- على أخيه إبراهيم، وكل هذه الحالات هي بين رجل عدل ورجل ضعيف.

¹ - المصدر السابق 125/2-126 رقم 390.

² - الإرشاد للخليبي 1/ 308-309 رقم 150.

القسم الثالث: موازنته بين ضعيف وضعيف.

هذا من المتوقع من أبي حاتم فعله، فموازنته بين عدل وعدل، ومجروح وعدل تجعلنا نتوقع منه الموازنة بين الضعفاء، فالضعفاء هم جماعة من رواة العلم لم يتأهلوا إلى مرتبة العدالة فحكم عليهم بصيغ الضعف وألفاظه لأسباب كثيرة ومتنوعة، وإن نظرة واحدة في كتب الضعفاء والمجروحين والمتروكين تبين لنا التفاوتات الكثيرة والاختلافات المتعددة الموجودة بينهم، وهذا يدل على أنهم هم بدورهم على مراتب شتى، وقد ساعدت طريقة أبي حاتم في الموازنة بينهم أن تكشف على هذه المراتب، فالرواة وإن تشابهوا في الوهن والضعف فإنهم مختلفون ومتباينون، وكل واحد منهم صدر منه ما يوهنه، إما في علمه من جهة ضبطه وحفظه وإتقانه، وإما من جهة تدليسه ووضعه وكذبه، وإما من جهة أخلاقه وآدابه ومروءته، وإما من جهة عقيدته التي تباين السنة وتخالف الشرع، وإما من جهة هذه الجهات كلها، وإذا كانت موازنته بين عدل وعدل اقتضت من الناقد صعوبة معينة على النمط الذي أوضحناه، فإن موازنته بين ضعيف وضعيف صعوبتها مضاعفة جدا، ذلك أننا لا نحتاج إلى التعليل وبسط

الأسباب في لبيان أمرالثقة والعدل بخلاف الضعيف فإن أمره يحتاج إلى التبيين والتوضيح حتى لا يتحول إلى غيبة، هذا وأن في الجرح أمرين صعبين، وجب الإنتباه إليهما، وهما : حق الله سبحانه تعالى وحق الآدمي، فحق الله هو أن هذا الأمر جوز للضرورة الشرعية، يقول الحافظ ابن حجر : (فأقام الله طائفة كثيرة في هذه الأمة للذب عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة بل كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية)¹، وبسط الإمام النووي في رياض الصالحين وجوه هذه الضرورة²، وكذلك الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين³، وتعقب العلماء ما ذكر النووي والغزالي بالشرح والتفصيل، وهو مادة علمية حية لمن أراد أن يعمق النظرة في الموضوع⁴.

وأما حق الآدمي فهو التزام الجرح بحق الله تعالى في هذا المضمار، وما بينه علماء الأمة في هذا الشأن، وحقوق الآدميين وخصالهم تكفل بها الشارع الحكيم، فإن أخل الجارح بحق الشرع

1 - ديباجة اللسان 4/1.

2 - رياض الصالحين - كتاب الأمور المنهي عنها- باب ما يباح من الغيبة-ص256.

3 - في كتاب آفة اللسان - بيان الأعدار المرخصة للغيبة- 2/ (190 - 192).

4 - انظر الرفع والتكميل (62-67).

في ذلك جلب جرحه للناس أضراراً بليغة¹، لذلك ضبط العلماء

الكلام في الرواة بضوابط علمية منها:

أ. أن الجرح لا يجوز بما فوق الحاجة²، وعبروا بذلك بقولهم:

(لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد)³.

ب. عدم الاكتفاء بنقل الجرح وحده إذا وجد في الراوي الجرح

والتعديل كلاهما من النقاد.

ت. عدم قبول الجرح إلا معللاً لاسيما إذا تعارض مع تعديل

مُعَدَّلٍ.

ج- عدم جرح من لا يحتاج إلى جرحه، ولا يترتب على تجريحه

فائدة يحتاج إليها في رواية الحديث بلا ضرورة شرعية⁴.

د- إن استعمال طريقة الموازنة بين هؤلاء هو لأجل مراعاة

الحقين معاً، ذلك أن بيان حال الراوي بتقديمه على غيره أو

تشبيهه بمن هو مثله في الضعف هو طريقة تجنب الوقوع في

أعراض الناس، وتضمن الحد الأدنى من الكلام الذي يجلي حقيقة

1 - الرفع والتكميل ص 57.

2- المصدر السابق.

3 - فتح المغيـث ص 482.

4 - المصدر السابق.

الرواة ، لأن تجلية حالهم هو من الشرع ولولا هذا المقصد لما كانت للكلام في الرواة حجية أصلاً.

لقد وازن أبو حاتم بين الفقهاء من رجال الحديث، فرجح من رآه أهلاً للترجيح، وآخر من رآه أهلاً للتأخير، وشبه الراوي بنظيره في الضعف والوهن، وهذه صور في الموازنة بين هؤلاء صاغها بطريقة تربوية وتعليمية، كان لها أثر عميق في نفوس السائلين من طلبة العلم، من هذه الصور:

1. من الرواة من يكون ضعيفاً، ومنهم من يكون أضعف، فيحكم على الراوي بالضعف ثم يجعله أضعف من غيره، من ذلك قوله: (حمزة بن أبي حمزة ضعيف الحديث، منكر الحديث، أضعف من حمزة بن نجيح)¹، وكون حمزة بن أبي حمزة (أضعف) فهو ضعيف، وتصعيد أبي حاتم في حاله من جهة الضعف يدل على أن بالرجل ضعفاً بليغاً اختصره أبو حاتم في كلمة (أضعف)، أما حمزة بن نجيح فلم يذكر في ترجمته غير (ضعيف)²، فظهر أن ما زاده من ألفاظ التجريح في الأول كان سبباً في ترجيح هذا عليه.

¹ - الجرح والتعديل 3/ 210 رقم 919.

² - المصدر السابق 3/ 216 رقم 950.

وشبيه بهذا ما قاله في ترجمة عمارة بن جوين أبي هارون العبدى، قال: (أبو هارون العبدى ضعيف، وهو أضعف من بشر بن حرب)¹.

بشر بن حرب وأبو هارون العبدى رجلان ضعيفان، لكن المخايرة بينهما ممكنة، وهذا ما حاول أبو حاتم أن يثبته في ترجمة بشر بن حرب فقال: (شيخ ضعيف الحديث، هو هارون العبدى متقاربان، وبشر بن حرب أحب إلي منه)²، يعني أنهما متشابهان في الضعف، لكن التقديم ممكن في حق بشر بن حرب، وهي الطريقة التي سلكها يحيى بن سعيد القطان بين الرجلين، قال علي بن المديني: قيل ليحيى القطان وأنا أسمع: أيهما أحب إليك: بشر بن حرب أو أبو هارون العبدى؟ فقال: بشر بن حرب³.

2- يجعل الراوي دون آخر، ثم يقدمه على آخر، يعني أنه يوازن بين ثلاثة رواة كلهم متقاربون في الضعف، فيجعل الأول دون الثاني ثم يقدم الأول على الثالث، من ذلك قوله وقد سئل عن

1 - المصدر السابق 364/6 رقم 2005.

2 - المصدر السابق 353/2-354 رقم 1341.

3 - المصدر السابق..

إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: (شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأحب إلي من إبراهيم بن الفضل)¹، وهذه الجدلية في التقديم والتأخير اقتضتها طبيعة أحوال هؤلاء².

3- وشبه الضعيف بمن هو ضعيف مثله، مستعملاً في حق بعضهم ألفاظاً لم يستعملها أحد قبله، ولا استعملها أحد بعده، من ذلك قوله في ترجمة جبارة بن المغلس: (هو على يدي عدل، مثل القاسم بن أبي شيبه)³.

وجبارة بن المغلس هو أبو محمد الحماني الكوفي، تركوه لضعف حديثه، ومنهم من اتهمه بالكذب، والقاسم هو أحد أبناء أبي شيبه إبراهيم بن عثمان، أخو الحافظين عبد الله وعثمان ابنا أبي شيبه، وهو بخلاف إخوته رجل ضعيف، ضعفه أبو حاتم وترك حديثه⁴، فظهر من هذا وجه الشبه بينهما، لكن ما معنى هو على يدي عدل؟

1 - الجرح والتعديل 83/2 رقم 196.
2 - راجع ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع في الجرح والتعديل 84/2 رقم 197، و ترجمة إبراهيم بن الفضل بن سلمان المخزومي في المصدر السابق 122/2 رقم 376.
3 - الجرح والتعديل 550/2 رقم 2284.
4 - المصدر السابق 120/7 رقم 282، وفي الإرشاد للخليلي موازنة بين أبي بكر وعثمان تقدم فيها أبو بكر على أخيه عثمان في الحفظ، أما القاسم هذا فقد بين حاله بقوله: "ضعفوه، وتركوا حديثه". أنظر الإرشاد 575/2 ترجمة رقم 274 و 275 و 277.

قبل البحث في مدلولها نشير إلى أنه ثبت بالاستقراء التام أن أبا حاتم أصدرها في حق أربعة من رواة العلم، وهم: محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي الطحان، مولى النعمان بن مقرن (240 هـ)، وعمر بن حفص، أبو حفص العبدي البصري (198 هـ)، ويعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك المدني، أبو يوسف الزهري، وفي جبارة بن المغلس هذا (241 هـ).

وقد لاح لي -بعد المتابعة- أن أبا الحاتم هو أول من أدخل هذه اللفظة في حقل الجرح والتعديل، إذا لم يستعملها أحد في نقد الرواة غيره، وكانت قبل ذلك تستعمل عند اللغويين والفقهاء بمعنيين مختلفتين:

- فهي عند العرب مثل سائر، استعملوها في حق الشخص الذي أريد قتله، قال ابن منظور في اللسان: (وقولهم للشيء إذا يئس منه "وضع على يدي عدل"، وهو العدل بن جزء بن سعد العشيرة، وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فقال الناس: وضع على يدي عدل ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه)¹.

¹ لسان العرب لابن منظور 436/11.

وهي عند الفقهاء كناية عن الثقة والعدل، ولا أعلم -في حدود ما أعلم- أن أحداً من أهل الفقه استعملها بهذا المعنى سوى الشافعي، قال في باب اختلاف الراهن والمرتهن: (ولو باع رجل شيئاً على أن يرهنه من ماله ما يعرفانه يضعانه على يدي عدل، أو على يدي المرتهن).¹

المعنى اللغوي الأول هو في حق من أشرف على الهلاك، وصاحبه ميئوس منه، وعدل في العبارة هي اسم لعلم مشهور، قرر هذا الحافظ ابن حجر في التهذيب فقال: (وقوله على يدي عدل معناه: قريب من الهلاك، وهذا مثل للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً، ذكره ابن قتيبة وغيره، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب).²

والمعنى الفقهي الثاني هو العدل في اصطلاح الفقهاء، يدلنا على ذلك ما قرره الشافعي من أن ما تعارف عليه البائع والمشتري، وما تحدد أنه رهن من مبيعهما يضعانه على يدي

¹ مختصر المزني ص 97. (ملحق بالجزء الثامن من كتاب الأم).
² - تهذيب التهذيب 124/9 رقم 199 - ترجمة محمد بن خالد الواسطي.

رجل عدل كشاهد وكضامن، وإذا لم يوجد يوضع على يدي المرتهن، لأن المرتهن أصبح مالكاً جديداً لها، فهو أحق بها. ونظراً لقلّة استعمالها، وانعدام تداولها عند أهل النقد، مع ما حصل من اختلاف في معانيها -على ما بيناه- فقد خفي مدلولها على بعض النقاد الكبار مثل الحافظ العراقي المتوفى سنة 806 هـ، وتصحفت عليه فقرأها: (هُوَ عَلَى يَدَيِّ عَدْلٍ)، لتفهم من العدالة، ولتחסب من ألفاظ التوثيق وهو ظن غير سليم، واجتهاد ليس في محله، لأنه لو استقرأ اللفظة في اجتهاد أبي حاتم، وحصر من أطلق فيهم ذلك، وتتبع أقوال النقاد الآخرين فيهم لتبين له عكس ما ذهب إليه، وكان تلميذه الحافظ ابن حجر المتوفى سنة 852 هـ منخدعاً بقول شيخه العراقي ردحا من الزمن حتى تبين له الصواب في ذلك، فقرر حقيقة ذلك ناصحاً وموجهاً، يحكي تلميذه الحافظ شمس الدين السخاوي هذا فيقول: (وأفاد شيخنا أيضاً -أي الحافظ ابن حجر- أن شيخه الشارح -أي الحافظ العراقي- كان يقول في قول أبي حاتم: هُوَ عَلَى يَدَيِّ عَدْلٍ أنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة للواحد و برفع اللام وتثوينها، قال شيخنا: كنت أظن ذلك

كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح،
وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس سمعت أبي يقول:
"هو ضعيف الحديث" ثم قال: سألت أبي عنه فقال: "هو على
يدي عدل"، ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن
أحد فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي
ضبطها، ثم بان لي على أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف
شديد، ففي إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي
فقال: جزء بن سعد العشيرة ابن مالك من ولده العدل، وكان ولي
شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال
الناس: وضع على يدي عدل، ومعناه هلك).
وقال: (قلت: ونحوه عند ابن قتيبة في أوائل أدب الكاتب،
وزاد: ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه. انتهى)¹.

فعلى هذا المعنى ينتزل حال جبارة بن المغلس ونظيره القاسم
بن أبي شيبه، ومما يؤكد لنا هذا أن أبا حاتم ركب فيهما ألفاظاً

¹ - فتح المغيـث 376/1.

أخرى جارحة، قال في جبارة: (ضعيف الحديث)¹، وقال في القاسم: (كتبت عنه وتركت حديثه)².

وقال في يعقوب بن محمد الزهري: (هو على يدي عدل، ولم أكتب عنه)³، وقال في عمر بن حفص العبدي: (ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو على يدي عدل)⁴، وأطلقها في محمد بن خالد الواسطي مفردة لكنه نقل في بيان حاله ما يفيد الجرح فقال: (سألت يحيى بن معين عن محمد بن خالد بن عبد الله هذا قال: ذاك رجل سوء، كذاب)⁵، نسأل الله السلامة.

ومن شواهد هذا الوجه قوله في ترجمة محمد بن يزيد، أبي هشام الرفاعي: (ضعيف، يتكلمون فيه، هو مثل مسروق بن المرزبان)⁶، ولم يورد في ترجمته ممن تكلم فيه سوى قول محمد بن عبد الله بن نمير الذي قال فيه: (كان أضعفنا طلباً، وأكثرنا غرائب)⁷، وهي شهادة كافية لأن ابن نمير ناقد متأهل، وقد رأى

1- الجرح والتعديل 550/2.

2 - المصدر السابق 120/7 رقم 682.

3 - المصدر السابق 215/9 رقم 296.

4 - المصدر السابق 103/6 رقم 542.

5 - المصدر السابق 244-243/7 رقم 1338، وانظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية-353/5 وما بعدها.

6 - الجرح والتعديل 8 / 129 رقم 578.

7 - المصدر السابق.

من رفيقه ما يوجب الضعف، وأما مسروق فهو من شيوخ أبي حاتم، وقد رأى منه أبو حاتم ما يوجب الوهن فقال: (ليس بقوي، يكتب حديثه)¹، توفي محمد بن يزيد سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومنهم من ذكره في شيوخ البخاري². وتوفي ابن المرزبان سنة أربعين ومائتين³.

ومن شواهد هذا الوجه أيضاً أنه سئل عن بشر بن نمير أحب إليك أو جعفر بن الزبير؟ فقال: ما أقربهما⁴. وهذان رجلان بصريان، روي عن القاسم، أبي عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، فرميا بعدم الصدق، تشابها في الضعف واتحدا في الترك⁵، نسأل الله العفو والعافية.

4- وقدم من هو ضعيف مستور على من هو ضعيف مشهور بالضعف بين أهل العلم، من ذلك ما جاء في ترجمة عبد الحكم بن ذكوان السدوسي أن أبا حاتم سئل عنه أهو أحب إليه أم عبد الحكم القسلي صاحب أنس؟ فقال: هذا أستر منه⁶، وعبد الحكم

1 - الجرح والتعديل 397/8 رقم 1822.

2 - التقريب 219/2 رقم 828.

3 - المصدر السابق 243/2 رقم 1057.

4 - الجرح والتعديل 368/2 رقم 1420.

5 - راجع ترجمة جعفر بن الزبير في المصدر السابق 479/2 رقم 1949.

6 - المصدر السابق 36/6 رقم 190.

القسملي هو الذي يسبق هذا في ترجمة الباب¹، وتقديم السدوسي على القسملي إنما بناه أبو حاتم على جهالة حال السدوسي عند أهل العلم، فلو عرف حاله لتبين، لذلك عُدَّ في الضعفاء لأن المستور هو من نوع المجهول الذي يطلق عليه عند المتأخرين ب (مجهول الحال)، قال يحيى بن معين: (لا أعرفه)²، وأما القسملي فحاله معروف بالضعف، قال البخاري: (منكر الحديث)، وقال ابن عدي: (عامّة ما يرويه لا يتابع عليه)³، وبين أبو حاتم حاله بقوله: (هو منكر الحديث، ضعيف الحديث) فقليل له: يكتب حديثه؟، فقال: (زحفاً)⁴.

ولفظه (زحفاً) لا يطلقها أبو حاتم إلا في حق الضعفاء الهلكى، الذين لا يضبطون ما يروون، وليسوا بأقوياء في التحمل، لذلك استحقوا الترك، وبالاستقراء تبين أنه أطلقها في حق خمسة من الرواة: حمزة بن نجيح، أبي عمارة⁵، وخالد بن إلياس القرشي العدوي المدني⁶، وداود بن عطاء أبي سلمان المدني⁷،

1 - من كتاب الجرح والتعديل 35/6 رقم 189.

2 - المصدر السابق 36/6.

3 - الميزان 536/2 رقم 4754.

4 - الجرح والتعديل 35/6.

5 - المصدر السابق 216/3 رقم 950.

6 - المصدر السابق 321/3 رقم 1440.

7 - الجرح والتعديل 421/3 رقم 1919.

وعبد الخالق بن زيد بن واقد الدمشقي¹، وعبد الحكم القسلي هذا، وكل من ذكرنا محكوم على أحاديثهم بعدم الكتابة، وعدم الاشتغال بروايتها، غير أن من تكلف الكتابة عنهم وجهد نفسه في فعل ذلك فلا بأس، كالذي يمشي زحفاً، والزحف هو تكلف المشي، أطلق على الصبي حين يزحف على إسته قبل أن يقوم²، وأطلق على زحف الجيش إلى العدو حتى يسير في ثقل لكثرتة، وفي هذا يقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار)³، كما أطلق على حالة طالب العلم وهو يدب على مقعدته أو ركبته مقترباً من الشيخ، وقد جاء هذا المعنى في حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً⁴، وجاء في حديث آخر أخرجه الخطيب البغدادي من حديث ابن مسعود أنه قال: (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل تدري أي المؤمنين أعلم؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: إذا اختلفوا -وشبك

¹ - المصدر السابق 37/6 رقم 198.

² - تهذيب اللغة 369/4-370.

³ - سورة الأنفال الآية 15.

⁴ - ذكره الحافظ السيوطي في التدريب، وعلق عليه بقوله: (لا أصل له)-انظر 173/11، وهو المسند عن عائشة مرفوعاً، وضعفه أحمد بقوله: (كذب منكر).

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصابعه - أبصرهم بالحق وإن كان في علمه تقصير، وإن كان يزحف على إسته زحفاً¹.
فظهر من هذا أن من تعدد كتابه أحاديث عبد الحكم القسملی إنما تكلف في ذلك، وأجهد نفسه بمشقة وهي لا تراوده².
إن أقوى فائدة يمكن للباحث أن يجنيها من موازناته داخل هذا النوع هو معرفة مراتب الألفاظ الجارحة، فقد قدم من قال فيه (ضعيف) على من قال فيه (أضعف)، ومن قال فيه (ضعيف) على من هو (ضعيف الحديث منكر الحديث)، وقدم من قال فيه (يكتب حديثه ولا يحتج به (...)) كثير الوهم ليس بالقوي) على من قال فيه: (شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث)، وقدم من قال فيه هذا الكلام على من بين حاله بقوله: (ضعيف الحديث، منكر الحديث).

وقدم من هو مستور الحال على من عُرف بالضعف، كما جعل من قال فيه: (ضعيف، يتكلمون فيه) ومن قال فيه (ليس بقوي يكتب حديثه) في مرتبة واحدة، وهكذا فمن تتبع ألفاظه وقف

¹ - في الفقيه والمتفقه 61/8.
² - انظر تعليق الشيخ المعلمي اليماني على اللفظة في الجرح والتعديل 216/3، هامش (2)، وانظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 358/5 وما بعدها.

على دواعي ترجيحه بين الضعفاء، وعرف أن ذلك الترجيح هو بحسب مراتب معينة، يمكن للمتتبع أن يرتب ألفاظه الجارحة على هذا النحو، هذا وقد حاولنا فعل ذلك على الأقل في هذه الموازنات التي استشهدنا بها داخل هذا النوع، والمجال مفتوح لفعل ذلك في كل الموازنات، والله الموفق.

القسم الرابع: موازنته بين رجال اختلف في حالهم.

وازن أبو حاتم بين رجال اختلف في حالهم، من النقاد من

وثقهم ومنهم من جرحهم ، وهذا التباين يرجع إلى سببين:

الأول: إلى خبرة النقاد، فكل ناقد عرف في الرجل خصلة محمودة أو آفة مذمومة، فبين حاله بمقتضاها.

الثاني: إلى طبيعة حال الراوي التي تتدرج من صفة حسنة إلى

صفة سيئة، أو من صفة سيئة إلى صفة حسنة، أو أن بضاعته

العلمية تختلف من جهة الوثوق، فيها الصحيح وفيها الحسن وفيها

ما هو ضعيف بين الضعف، فمن تكلم فيه إنما بين حاله من

جهة إحدى هذه الحالات ، وهذا يدخل في (تعارض الجرح

والتعديل)، وهو موضوع واسع وبابه شاسع يتطلب من الباحث فيه

فهماً شاملاً، ووعياً كاملاً ومتابعة دقيقة لحال الراوي، مع موازنة

لأقوال النقاد فيه، مع النظر في كفاءة الناقد وخبرته، وحسن معرفته بالرجل، ثم فحص قوله هل يطابق وضع الراوي أم لا، وهل جرحه معلل تعليلاً مقبولاً أم لا، وهل بينهما منافرة أو عداوة أو منافسة والمعاصرة **حجاب** إلى غير ذلك من الوجوه التي يتطلبها حسن الاختيار.

أما محدثنا أبو حاتم الرازي فإنه كان لا يتكلم في حال الراوي إلا من موقع العارف المتمكن، فإذا كان حاله على صفة واحدة من التعديل بيّن حاله بلفظة مفردة كقوله: (ثقة) و (ثبت) و (صالح) و (لابأس به) ...

وإذا كان حاله على التعديل ومتعدد الخصال والصفات بين حاله بألفاظ مركبة من اللفظتين والثلاثة بحسب ما يوجب حاله كقوله: (صدوق، لابأس به، صالح الحديث) أو : (ثقة، مأمون، متعبد، من خيار عباد الله).

وإذا كان حاله على الجرح، وعلى صفة واحدة فيه بيّنه بلفظة جارحة مفردة كقوله: (ضعيف)، (كذاب)، (متروك الحديث)، (لا يشتغل به) ...

أما إذا كانت في سلوكه وعلمه آفات متعددة عدد في حاله ما يوجب بيانه باللفظتين وبالثلاثة وبالأربعة كقوله مثلاً: (ضعيف الحديث، واهي الحديث، تركه فلان، لا يكتب حديثه) و (ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثاً قائماً، لا يعجبني حديثه)...

أما إذا كان حال الراوي يوجب الجرح والتعديل مثل القسم الذي نحن بصدده فإنه يركب فيه ما يوجب ذلك، ومثل هذا يوقع المبتدئين في اللبس، هل يريد من ذلك تجريح الراوي أم تعديله؟ أم هو في درجة وسطى بين الجرح والتعديل؟

الواقع أن وضع الراوي في درجة وسطى هو أمر لا يعني شيئاً في هذا العلم وإن كان ذلك يبدو سالماً من الوجهة العقلية: أن بين كل درجة ودرجة درجة وسطى، إلا أن هذا لا يبدو سالماً في هذا العلم الذي من أهم مقتضيات الحسم في حال الراوي: إما جرحاً فتزد روايته، وإما تعديلاً فتقبل، ولعل هذا ما وعاه أئمة النقد المعبرين حين جاءت آراؤهم مختلفة في الراوي الواحد، فمن جرحه إنما اختار تجريحه وحسم في أمره، ومن عدله إنما اختار تعديله وحسم هو الآخر في أمره، والتردد لا مكان له في الشرع،

واختيار الناقد لإحدى الطريقتين إنما بُني على دواعٍ وأسباب
عرفها فاقتنع بها.

أما محدثنا الذي اطلع على مرويات الرجل، وروى ما قيل
فيه من قبل النقاد فإنه لم يجد بدءاً من أن يبين حاله بالألفاظ
المركبة، فمن ألفاظه في التعديل التي أرفقها بأخرى في التجريح
قوله: (صدوق، ليس بالقوي، ولا تقوم به الحجة)، (صدوق، ولكنه
مضطرب الحديث)، (صدوق، ولكنه يدل على فلان)، (صدوق،
تركه الناس للوقف في القرآن)، (صدوق، إذا حدث عن الثقات،
ويروي عن المجهولين المناكير فتفسد حديثهم)...

وأما ألفاظه في التجريح التي أرفقها بأخرى في التعديل
فقوله: (ليس بذاك المعروف، محله الصدق)، (لين الحديث،
يكتب حديثه)، (ليس بقوي في الحديث، كان شيخاً صالحاً)،
(مضطرب الحديث، محله الصدق، ما أرى بحديثه بأساً)...، وهذه
الألفاظ كلها ثابتة في كتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن الرازي،
وإذا أردنا أن نورد بعض الشواهد من استعمالات في هذا القسم
فسنختار الآتي:

1. قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن مبارك بن فضالة

فقال: هو أحب إلي من الربيع بن صبيح)¹.

ومبارك بن فضالة هو ابن فضالة بن أبي أمية مولى عمر بن الخطاب القرشي المتوفى سنة ست وستين ومائة²، كان يحيى القطان يحسن الثناء عليه، وثقه عفان بن مسلم الصفار وأثنى عليه لكونه كان يحدث في مجلس يونس بن عبيد، وقال يحيى: (ليس به بأس)، وقال أبو زرعة الرازي: (يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة)³.

وأما من نال منه فعبد الرحمن بن مهدي، فإنه كان لا يحدث عنه، وغمزه الإمام أحمد من جهة رفع مالا يرفع لاسيما في روايته عن الحسن بن أبي الحسن البصري، وضعف يحيى بن معين حديثه في رواية أخرى، وسوّاه في الضعف مع الربيع بن صبيح⁴.

فهذا اختلاف بين في حال مبارك.

1 - الجرح والتعديل 339/8 رقم 1557.

2 - التقريب 227/2 رقم 904.

3 - الجرح والتعديل 339/8 رقم 1557.

4 - المصدر السابق.

أما الربيع بن صبيح فهو أبو حفص السعدي المتوفى سنة
ستين ومائة¹، اختلفوا في حاله كالأول، فعبد الرحمن بن مهدي
كان يرضاه فيحدث عنه، والإمام أحمد كان يوثقه بقوله: (لابأس
به، رجل صالح)، وسئل أبو زرعة عنه فقال: (شيخ، صالح،
صدوق)².

وأما من نال منه فعفان بن مسلم الصفار ويحيى بن سعيد
القطان ويحيى بن معين وعمرو بن علي الصيرفي³.
لم يتخلف أبو حاتم عن هذا الركب، فقد وصف الرجل
بالصلاح، مبقياً على تقديم مبارك بن فضالة عليه⁴.
والرجلان بصريان من تلامذة الحسن بن أبي الحسن
البصري سمعا منه ورويا عنه، تأرجح حالهما عند أهل النقد بين
الجرح والتعديل، لكن هذا لم يمنع أبا حاتم الرازي من أن يختار
بينهما وأن ينتقي منهما.

2- وقال أبو حاتم: (قيس أحب إلي من محمد بن عبد الرحمن بن
أبي ليلى)، كذا قال في التعليق على حديثهما في العلل¹.

1 - التقريب 245/1 رقم 44.

2 - الجرح والتعديل 464/3-465 رقم 2084.

3 - المصدر السابق.

4 - المصدر السابق.

و(قيس) المطلق هنا هو قيس بن الربيع الكوفي، أبو محمد الأسدي، اختلف في حاله بين موثق ومجرح، الموثقون منهم شعبة بن الحجاج وغيره، روى أبو حاتم بسنده إلى شعبة أنه كان يقول: (سمعت أبا الحصين يثني على قيس)، وأبو الحصين هو عثمان بن عاصم الأسدي، أحد الحفاظ الأثبات، كان شعبة يفيد الناس على قيس ويقول لهم: (ارتحلوا إلى قيس قبل أن يموت)، وقال: (ما أتينا شيخاً بالكوفة إلا وجدنا قيس بن الربيع قد سبقنا إليه، وكان يسمى قيس الجوال)، وكان سفيان بن عيينة إذا ذكر قيساً أثنى عليه، وكان يقول: (ما رأيت رجلاً أجود حديثاً من قيس)، وممن كان يرضاه أيضاً أبو نعيم الفضل بن دكين ووكيع بن الجراح ومعاذ بن معاذ وأبو الوليد الطيالسي.

أما المتكلمون فيه بالجرح فجماعة منهم: أحمد بن حنبل، فإنه لما قيل له في ذلك قال: (روى أحاديث منكراً)، وكان يحيى بن معين يقول: (ليس حديثه بشيء)، وقال مرة أخرى: (هو ضعيف الحديث، لا يساوي شيئاً)، وقال مرة أخرى: (ما كتبنا من حديثه شيئاً)، وقال أبو زرعة الرازي: (فيه لين)، وروى أبو حاتم

¹ - العلل 105/1 فقرة 285.

الرازي فقال: (كان عفان يروي عن قيس ويتكلم فيه فقيل له: تتكلم فيه؟ فقال: قدمت عليه فقال: حدثنا الشيباني عن الشعبي، فيقول له رجل: ومغيرة، فيقول: ومغيرة، فقال له: وأبو حصين، فقال: وأبو حصين)¹.

وأما ابن أبي ليلى فهو محمد بن عبد الرحمن، وقد تقدمت الإشارة إليه في موازنة سابقة عند يحيى بن معين، وازنه فيها مع الأجلح أبي حجية وحجاج بن أرطاة ومجالد بن سعيد، وما نريده هنا هو غير ما أردنا هناك، ذلك أن حال ابن أبي ليلى هو كحال من تقدمت الإشارة إليهم في هذا النوع، وهو أنه من أصحاب المختلف في حالهم، فقد روى أبو حاتم وعلي بن شهاب بقولهما: نا أحمد بن يونس قال: ذكر عند زائدة ابن أبي ليلى فقال: (كان أفته أهل الدنيا)، وفي حديث علي بن شهاب قال: (ذاك أعلم الناس في أنفسنا).

قلت: وهذا هو الصواب، فإن القول السابق مبالغ فيه جدا، فقد كان أبو زرعة الرازي يقول: (هو صالح، ليس بأقوى ما يكون)، يعني كان ينبغي أن يكون أقوى من الحال التي عليها.

¹ - راجع هذه المعلومات في الجرح والتعديل 97/7-98 رقم 553.

وأما المتكلمون فيه بالجرح فجماعة منهم شعبة بن الحجاج الذي وصف أحاديثه بالمقلوبة، ورماه بسوء الحفظ، وكان يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين يضعفانه، ورمى أحمد بن حنبل حديثه بالإضطراب ووصفه بسوء الحفظ، وكان يقول: (فقه ابن أبي ليلي أحب إلينا من حديثه)¹.

هذه الأقوال التي ساق أبو حاتم بعضها بسند وبعضها وقف عليه من روايات غيره مع آثار الرجلين التي فحصها ونظر فيها هي التي جعلته يبين حال الرجلين بألفاظ راعى فيها هذه الخصوصية، فذكر فيها ما يفيد الجرح والتعديل معاً، كأنه -رحمه الله- اختصر ما مضى في عبارة جامعة، يقول في ابن أبي ليلي: (محلّه الصدق، كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، وإنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وابن أبي ليلي وحجاج بن أرطاة ما أقربهما)².

كذلك قال في قيس، فإنه لما سئل عن حاله أجاب: (عهدي به لا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحلّه

¹ - راجع هذه المعلومات في الجرح والتعديل 322/7-323 رقم 1739.

² - المصدر السابق 323/7.

الصدق، وليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولا يحتج بحديثهما)¹.
إذا وازنا بين هذا الكلام والذي سبقه تبينت لنا الدواعي التي جعلت أبا حاتم يرجح قيساً على ابن أبي ليلى، وهو أن قيساً تغير حاله من حال سيئ إلى حال حسن، وهذا التغير قبله الناس ورضوا به، ومن كان هذا حاله فهو مقدم على من بقي على حال الضعف أو زاد.

المطلب الثاني: فقه الموازنة ودورها في تمييز الحديث عند أبي حاتم الرازي.

أولاً : تمييز الحديث الصحيح.

الحكم على درجة الحديث هو ثمرة هذا العلم كله، ولأجل البحث عن الحديث الصحيح اتبع النقاد هذا الأسلوب، إذ على السند والمتن يقع الحكم على الحديث، والمقصد الأسمى من هذا هو التنبيه على الحديث المقبول حتى يعمل به في الأحكام الشرعية ، والتنبيه على الحديث غير المقبول حتى يجتنب من ميدان هذه الأحكام، وقد كان أبو حاتم رحمه الله مجتهداً في هذا

¹ - لمصدر السابق 98/7.

الباب، حريصاً عليه في التعليم والتلقين، قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي رحمه الله يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال: من أين علمت أن هذا خطأ وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت؟ وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أنني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم..¹)

ولأجل تمييز الحديث الصحيح من غيره كان رحمه الله يقابل بين الآثار ويوازن بين الطرق والأسانيد، من ذلك قوله: (وأما حديث داود بن علي فإني عارضته بحديث حبيب بن عبد الله ابن

¹ - مقدمة المعرفة ص 350.

باباه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم. فإذا قد خرج المتن سواء ليس فيه زيادة ولا نقصان إلا ما شاء الله، فعلمت أنه ليس لداود بن علي معنى في هذا الحديث، وإنما أراد ابن أبي ليلى حديث حبيب، وكان ابن أبي ليلى سيء الحفظ¹.

لقد استخدم رحمه الله كل الأساليب والوسائل الفنية الدقيقة التي تساعده على التمييز بين الأحاديث، منها:

- حفظه للأثار ومعرفته لأصولها.
- معرفته لأسماء الرواة وأنسابهم وكنابهم وألقابهم.
- معرفته لمواطنهم وأعمارهم.
- ضبطه لشييوخهم ومن روى عنهم.
- مذكراته الفنية مع أهل الصنعة.
- استعانته بمصنفاته الشخصية وبعض المصنفات الأخرى التي انتهت إليه في ضبط العلم.
- استخدامه لأسلوب الإحصاء في عد الرواة والمرويات.
- معرفته للعلل والمراسيل التي ضرب فيهما بسهم وافر.

¹- انظر العلل 106/1 فقرة 287.

وقد تم هذا كله مع الخبرة والفهم والحس العلمي المتميز
والذوق النقدي مع الملكة والموهبة التي يرزقهما الله لمن شاء من
عباده.

كل هذه المعطيات تلوح لك في سياق موازنات بين الأسانيد
والطرق للبحث عن الحديث الصحيح، لأن الحديث الصحيح لا
يخلص إلا من أحاديث أخرى كثيرة معلولة، والصحيح لا يستقيم
صحيحاً إلا بموازنته بغيره، وله حالات:

أ. إما أن الحديث يثبت الحديث ويؤكدده، من ذلك أنه سئل عن
حديثين أحدهما من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب
والآخر من رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي فقال: (ابن
أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنه أشبه، وكأن الدراوردي
لزم الطريق)¹، يعني أنهما صحيحان، وكل رواية تشهد
للأخرى بالصحة لاسيما رواية ابن أبي ذئب، لأن هذا الأخير
أحفظ، والدراوردي لزم الطريق الصحيح في الرواية.

ب. وإما أن الحديث يوهن الحديث ويفسد صحته، من ذلك أنه
سئل مع أبي زرعة عن حديث رواه هقل والوليد بن مسلم

¹ - العلل 203/1 فقرة 582.

وغيرهما عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس في الرجل الذي أصابته جراحة فأمر بالإغتسال فكَرَّ فمات (الحديث)، فقالوا: (روى هذا الحديث ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس، وأفسد الحديث)¹.

والمراد من ذلك أن حديث ابن أبي العشرين -وهو عبد الحميد بن حبيب- أفسد على هقل بن زياد السكسكي والوليد بن مسلم حديثهما عن الأوزاعي، ذلك أن ابن أبي العشرين زاد رجلاً بين الأوزاعي وعطاء، وهو إسماعيل بن مسلم، وهقل والوليد أسقطاه، ومن هنا عُلم فساد الحديث.

وسئل عن حديث آخر رواه أبو غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من صلى الصلوات الخمس فأتم ركوعها كان له عند الله عهداً أن لا يعذبه) فأجاب بقوله: (سمعت هذا الحديث عن عبادة منذ حين، وكنت أنكره، ولم أفهم عورته حتى رأيتَه الآن)، يعني أنه رأى حديثاً آخر أفسد عليه الأول، وهو ما رواه أبو

¹ - المصدر السابق 37/1 فقرة 77.

صالح عن الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن عبادة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (الحديث)، وهو الصحيح، أما محمد بن مطرف فلم يضبط حديثه وإن كان ثقة¹.

ج. وقد يفسر الحديث الحديث فيوضحه، ويبين إشكاله، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كنتم ثلاثة فأحکمم بالإمامة أقرؤکم).
ورواه حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث:

أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر فقال: إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم، وليؤمكم أكبركم.

قال عبد الرحمن الرازي: (قلت لأبي: قد اختلف الحديثان؟

فقال: حديث أوس بن زمعة قد فسر الحديثين)².

والمقصود ب (التفسير) هنا حديث أوس يوضح هذا

الاختلاف الحاصل بين الحديثين، وهو حديث صحيح أخرجه

مسلم بن الحجاج من طريقين:

¹ - العلال 89/1 فقرة 239.

² - المصدر السابق 91/1-92 فقرة 247.

الأولى: من رواية الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً، لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه¹.

الثانية: من رواية شعبة عن إسماعيل بن رجاء قال سمعت أوس بن ضمعج يقول: سمعت أبا مسعود يقول: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، وأقدمهم قراءة، فإن كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنان، ولا تؤمن الرجل في أهله ولا في سلطانه، ولا تجلس على تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك، أو بإذنه².

والحديث الأخير رواه شعبة عن إسماعيل بن رجاء من دون ذكر (فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة)، وهذا ما أشكل على شعبة بن الحجاج في البداية، قال أبو حاتم: (كان شعبة

1 - حبيح مسلم- كتاب المساجد ومواضع الصلاة- 465/1 رقم 673.

2 - المصدر السابق.

يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه، وكان يهاب هذا الحديث، يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يشاركه أحد¹.

ولأبي حاتم عبارات فنية في الموازنة بين آثار الرواة بحثاً عن الحديث الصحيح حين يقول مثلاً: (وهذا يدل على وهن الحديث)²، وكقوله: (هذا يدفع حديث فلان)³.

والسبب في هذا كله أن اختلاف الرواة في الحديث يوجب الموازنة في غالب الأحيان بل قل إن الاختلاف لا يظهر إلا بالموازنة، وحين يظهر يتولى الناقد الجهد البحث في طرق الاختلاف وأوجهه مستخدماً في ذلك خبرته الفنية، وأساليبه العلمية، وحافظته القوية، ومعرفته الواسعة بالرجال، فإن ظهر له ما يترجح رجح، من ذلك قوله في التعليق على حديث كان قد سئل عنه: (الناس يختلفون في هذا الحديث، فمنهم من يقول: يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك الكعبي،

1 - العلل 92/1 فقرة 248.

2 - المصدر السابق 36/1 فقرة 74.

3 - المصدر السابق 129/1 فقرة 355.

ومنهم من يقول عن أبي أمية، والصحيح ما يقوله أيوب
السختياني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك القشيري)¹.
وله في ترجيح الحديث الصحيح عن غيره عبارات أخرى
فنية دقيقة، وهي ذات مفهوم واحد مهما اختلفت العبارة، تارة
يقول: (الصحيح من حديث فلان عن فلان)²، وتارة يقول:
(الصحيح ما يقول فلان وفلان وفلان)³، وتارة يقول: (والصحيح
في حديث فلان)⁴، وتارة يقول (والصحيح ما يرويه فلان)⁵، وتارة
يقول: (الصحيح في هذا المعنى حديث فلان، وحديث فلان
وَهَم)⁶، أو يقول: (الصحيح حديث فلان وحديث فلان خطأ)⁷،
ويقول: (والحديث حديث فلان، وهو الصحيح)⁸.
أما إذا لم يظهر له ما يترجح فلا يرجح، وله صورتان:
الأولى: أن الأحاديث قد تكون كلها صحيحة مهما تعددت، فيحكم
لها بالصحة من دون تقديم ولا تفضيل، وهذا الحكم لم يأت طفرة

1 - المصدر السابق 266/1 فقرة 784.

2 - المصدر السابق 16/1 فقرة 12.

3 - المصدر السابق.

4 - المصدر السابق 17/1 فقرة 17.

5 - المصدر السابق 21/1 فقرة 27.

6 - المصدر السابق 41/1 فقرة 88.

7 - المصدر السابق 105/1 فقرة 284.

8 - المصدر السابق 130/1 فقرة 357.

بل هو نتيجة موازنة، فلو لم يوازن لما تبينت له صحة الحديث، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه مروان الطاطري عن يحيى بن حمزة عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم من صالم رمضان وأتبعه بست من شوال. فقال : (الناس يروونه عن يحيى بن الحارث عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم)، وسئل: (أيهما الصحيح؟) أجاب: (جميعاً صحيحين)¹. وقال في التعليق على حديثين آخرين: (كلاهما صحيحين)². وسئل عن ثلاثة أحاديث فأجاب: (أحسب الثلاثة كلها صحاح)³، إلى غير ذلك من العبارات الفنية التي يختلف التعبير عنها بحسب نوع السؤال الموقع للجواب، لكن الجواب لا يحمل في ثناياه ترجيح طريق على آخر، أو حديثاً على حديث، بل يحكم للآثار كلها بالصحة.

الثانية: أن الأحاديث قد تكون كلها ضعيفة مهما تعددت، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه روح بن عبادة عن حماد عن محمد بن

1 - العلل 253/1 فقرة 745.

2 - كذا في النص، المصدر السابق 90/1 فقرة 241.

3 - المصدر السابق 86/1 فقرة 228.

عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه).

قيل له: (وروى روح أيضاً عن حماد عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، وزاد فيه: (وكان المؤذن إذا بزغ الفجر) فأجاب معلقاً: (هذان الحديثان ليسا بصحيحين، أما حديث عمارة¹ فعن أبي هريرة موقوف، وعمار ثقة، والحديث الآخر ليس بصحيح)².

وقال في التعليق على حديث: (لا يصح هذا الحديث، ولا يصح في هذا الباب حديث)³.

وقال في حديث آخر: (هذا حديث ليس له أصل بهذا الإسناد)⁴، وحين يظهر له أن الحديث يشبه حديثاً موضوعاً يوازنه به، وينعته بحكمه، من ذلك قوله في التعليق على حديث رواه ابن غنم عن معاذ مرفوعاً: (هذا شبه الموضوع، يشبه حديث محمد

¹ - صوابه (عمار)، وقد تقدم، وهو عمار بن أبي عمار، أبو عمرو المكي، مولى بني هاشم، كان يروي عن أبي هريرة وابن عباس وعمران بن حصين وغيرهم.

² - العلال 256/1-257 فقرة 759.

³ - المصدر السابق 43/1 فقرة 94.

⁴ - المصدر السابق 300/1 فقرة 901.

بن سعيد الأزدي، أخذه عنه، يشبه أن وقع إليه، وأرطأة لم يسمع من عبادة بن نسي شيئاً¹.

ثانيا : في نوعي الحديث الصحيح.

وبمقتضى علم الموازنة ميز أبو حاتم بين نوعين من الحديث الصحيح:

الأول: الحديث الصحيح، وقد تقدمت معنا نماذج من أحكامه على هذا النوع خلال موازنته بين آثار الرواة، وذلك حين يشير إلى الحديث بأنه صحيح²، أو أن حديث فلان صحيح³، إلى غير ذلك.

الثاني: الحديث الأصح: وهذا النوع هو من نتائج الموازنة، وهو حكم من الأحكام المنبثقة من صورالترجيح، ، إذ لا يكون الحديث (أصح) إلا إذا قورن بغيره، يقول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يونس بن يزيد عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بنا ركعتين، وأبو بكر وعمر)، زاد ابن أبي حاتم:

1 - المصدر السابق 327/1-328 فقرة 975.

2 - انظر على سبيل المثال العلل 75/1 فقرة 201.

3 - تقدمت معنا شواهد كثيرة على ذلك .

(ورواه الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم.) فأجاب أبو حاتم: (حديث سالم أصح)¹. وهذا حكم مناسب لوضعية الحديثين، فحديث عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هو حديث صحيح، وحديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أصح، والعدول عن الحكم بالصحيح إلى الأصح مرتبط بما اتفق عليه أهل العلم في تمييز الأسانيد بعضها عن بعض، قال أحمد بن حنبل وإسحق بن راهوية: (أصح الأسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه)².

من هذا الإطلاق قوله: (وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح)³، وقوله: (حديث وكيع أصح)⁴، وقوله: (حديث أبي برزة أصح من حديث أوس بن حذيفة)⁵، وأبو برزة هو نضلة بن عبيد

¹ - العلل 146/3-147 فقرة 408.

² - تهذيب التهذيب 378/3 رقم 807. وذكر الدكتور نور الدين عتر في كتابه (منهج النقد في علوم الحديث) نقلا عن الإمام النووي أن قول العلماء (أصح شيء في الباب كذا) لا يلزم منه صحة الحديث، وإنما مرادهم أرجحه أو أقله ضعفاء وهذا الذي ذكروه هو في مقام غير هذا فإن التفريق بين الصحيح والأصح عند أبي حاتم ثابت باستقراء كامل، وهو نتيجة من نتائج الموازنة، وفي الموضوع نماذج من الآثار تعين على الجزم بذلك.

³ - العلل 54/1 فقرة 135.

⁴ - المصدر السابق 56/1 فقرة 143.

⁵ - المصدر السابق 76/1 فقرة 203.

الأسلمي، وقوله: (وحدِيث الثوري أصح)¹ وقوله: (حدِيث شعبة أصح)² إلى غير ذلك.

وباستقراء عام يتضح أن أبا حاتم علل الآثار غير الصحيحة بعلة كثيرة، وبوجوه مختلفة، واتضح من تعليقاته المتنوعة والمتعددة أن قبوله للحدِيث ينبنى على مواصفات معينة هي من عين المواصفات المشروطة في الرواة وهي: الصلاح والوثوق والضبط والتثبت والإتقان مع الفهم والمعرفة والحفظ، هذه الشروط هي التي اختصر التعبير عنها في تعريفه للحدِيث الصحيح، وهذا مع تأكيده على ضرورة توفر شرط السماع في الحدِيث الصحيح، وقد جعل هذا الشرط من أقوى شروطه في العلم، ثبت لنا هذا من جهة أن الإشارة إلى هذا الشرط جاءت غالبية على موازناته وتعليقاته، وطاغية في بيانه بأحوال الرواة وذلك من جهة تأكيده لسماعهم ممن رواوا عنهم، أو إثباته لعدم حصوله لهم، وفرق رحمه الله بين السماع والرؤية والإدراك، فالرؤية تتضمن الإدراك لأن من رأى فقد أدرك، والسماع يتضمن الرؤية وكل من سمع فقد رأى، ولا يلزم من الإدراك الرؤية كما لا يلزم من الرؤية السماع،

1 - المصدر السابق 110/1 فقرة 299.

2 - المصدر السابق 293/1 فقرة 876.

وكل رواية لم يصرح فيها الراوي بالسماع فهي مرسلة، والمرسل لا تقوم به الحجة عنده، وإنما تقوم بالحجة بالأسانيد الصحاح المتصلة¹، وهذا الشرط هو أضييق من شرط علي بن المديني ومحمد بن إسماعيل البخاري، فإن المحكي عنهما اعتبار السماع أو اللقاء²، وعند أبي حاتم لابد من السماع، ولولوعه به كان يجدده، فكم من شيخ سمع منه أكثر من مرة في جهة و في جهتين، وقد نهج نهج شعبة بن حجاج في تكرير السماع من المصدر الواحد، وكان رحمه الله مدفوعاً إلى ذلك بشرطه هذا، يقول الحافظ ابن رجب: (وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم، فرواياته عنهم مرسلة، ومنهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير وأيوب وابن عون وقرّة بن خالد رأوا أنسا ولم يسمعوا منه،

¹- المراسيل لابن حاتم- باب ما ذكر في الأحاديث المرسلة أنها لا تقوم بها الحجة- ص 15.

²- شرح العلل للترمذي ص 216.

فرواياتهم عنه مرسله، كذا قال أبو حاتم¹، وقال أبو زرعة في يحيى بن أبي كثير: قد رأى أنسا فلا أدري سمع منه أم لا، ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي².

وعند ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل من مثل هذا الشيء الكثير، ويتبين منه أن أبا حاتم لم يكن منعزلاً بمذهبه، ولا شاذاً في شرطه، فقد نحى فيه منحى السابقين كشعبة وأيوب السختياني ويحيى بن سعيد القطان، وقلد فيه شيخه الكبير الإمام أحمد بن حنبل، وكذلك يحيى بن معين، وكان هو مذهب أبي زرعة الرازي وجماعة من أهل الري، قال أبو حاتم: (لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً...)³، هذا مع أن الإدراك محقق.

- خلاصة وانطباع :

1 - انظر المراسيل ص 99 رقم 181.

2 - شرح العلل ص 215.

3 - لمراسيل ص 153 رقم 336.

تولى هذا الجزء - وهو السابع في السلسلة - بعرض علم نادر يشكل في نظري ذخيرة علمية منهجية دقيقة نعتته ب (علم الموازنة بين الرواة) ، والموازنة خاصية من خصائص العلوم الإسلامية ، فكل علم من العلوم له ضابط في الترجيح وقانون في الموازنة ، كشف هذا الكتاب على ضوابط علم الموازنة وقانونها العام عند المحدثين ، مع أن الكتاب لم يعتمد أسلوب التعميم ولا طريقة الأخذ من كل الجهود ، وإنما بقي مخلصا للنهج الذي رسمناه لأنفسنا في هذه الدراسة وهو : البحث في جهود أبي حاتم الرازي بصفة خاصة ، وإذا وجدت بعض العموميات فهي قليلة جدا ، أوردناها عرضا لا قصدا ، ومما تجدر الإشارة إليه أنني كنت أدفع فكرة (العلمية) عما أسميته ب " علم الموازنة " ، لكن لما جمعت مادته ، ونظرت فيها بعين الفحص والتحليل تبينت لي علميته ، ولذلك لا أستطيع أن أنكر بعد اليوم أنه علم مفرد برأسه ، قائم بذاته ، لا أعلم أن أحدا صنف فيه أو حام طائر فكر أحد عليه ، وقد بسطته في المباحث الثمانية التي عرضها الكتاب ، والكتاب بحمد لله وتوفيقه يرسم الطريق لتوسيع البحث في موضوع الموازنة - عند من أنس من نفسه استعدادا لذلك - ليشمل الموازنة

في القرآن الكريم وفي السنة النبوية وفي العلوم الإسلامية ، كما
يمكن أن يأخذ أبحاثاً جزئية في الموازنة بين الأقوال والأعمال
والأحكام ... نسأل الله عز وجل أن ينفع به كما نفع بغيره،
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

- فهرس للموضوعات .

- مقدمة عامة

- المبحث الأول : علم الموازنة : مقاصده ، أسماؤه ، حججه ،
وتحصيل أبي حاتم له.

المطلب الأول : في المقاصد .

المطلب الثاني : في الأسماء .

أولا : التخيير .

ثانيا : التفضيل .

ثالثا : التمييز .

رابعا : التقديم .

خامسا : الترجيح .

سادسا : الموازنة .

المطلب الثالث : في الحجية

أولا : المعيار الشرعي

ثانيا : المعيار العلمي

المطلب الرابع : في التحصيل .

المطلب الخامس : في الأساليب .

- المبحث الثاني : ألفاظه في الموازنة وأنواعها

النوع الأول : ألفاظ التقديم والتفضيل .

النوع الثاني : ألفاظ التشبيه والتسوية

الأولى : ألفاظ التشبيه :

أ- يشبه فلان

ب- هو يجري مع فلان

ج- محله محل فلان

د- بابة فلان - هما بابة رحمة - بابه

باب فلان وفلان.

الثانية : في المماثلة

الثالثة : في المطابقة

الرابعة : في المقاربة

الخامسة : في الإلحاق

السادسة : في التسوية

النوع الثالث : في الموارد والتخفيف

النوع الرابع : في التقريب بين الرواة

النوع الخامس : في نفي بعض صور الموازنة

- المبحث الثالث : معايير الموازنة بين الرواة

المطلب الأول: معيار الائتلاف والاختلاف والاتفاق والافتراق

1- على اعتبار الاتحاد في الاسم من دون النسب

2- على اعتبار التشابه في النسب من دون الاسم

3- على اعتبار الاتفاق في الاسم والنسب

والافتراق في الكنية

4- على اعتبار الاتفاق في الكنية

المطلب الثاني: المعيار العلمي

1- التقديم بحسب صحة كتب الراوي مع الحفظ

2- التقديم بحسب تحصيل الحديث بسند عال

إلى شيخ معين.

3- التقديم بحسب ضبط رواية مصنف معين

4- التقديم على اعتبار قلة المخالفة

5- الموازنة على اعتبار خصلة من خصال

الضعف

6- الموازنة على اعتبار الجهالة أو عدمها

المطلب الثالث : معيار الصفات الخلقية - بالفتح-

المطلب الرابع : المعيار العقدي والمذهبي

المطلب الخامس : المعيار المكاني

- المبحث الرابع : معيار القرابة والنسب

1- التقديم في القرابات

2-التقديم في النسب

النوع الأول : الموازنة بين الوالد والولد

الأولى: تقديم الوالد على الولد

الثانية : تقديم الولد على الوالد

الثالثة: التسوية بين الولد ووالده

النوع الثاني: الموازنة بين الإخوة

1- الموازنة بين الأخ وإخوته

أ- يذكر عدد الإخوة ثم يقدم واحدا

ب- يبين حال الراوي ثم يذكر عدد إخوته ويسميهم

ج- يسأل عن الراوي فيصفه بالصدق في الرواية ثم يثبته

على أولاد أبيه جميعا من دون ذكر أسمائهم

د- يذكر أسامي الإخوة الرواة ثم يقدم عليهم المعني

بالترجمة

هـ - يبسط الكلام في إخوة الراوي من جهة الاسم والنسب

ثم يقدمه عليهم مستعملا عبارة " هو أحسن من إخوته"

و - يقدم الراوي على إخوته من جهة الإتيان فيكون أحبه

إليه منهم

ز - يسأل عن الراوي فيوثقه ثم يعدد إخوته ويعين أسماءهم
ثم يجعله من أوثقهم
ح - يسأل عن حال الراوي فيبين أنه واحد من إخوة
ضعفاء

2- الموازنة بين الأخ وأخيه

- أ- يضعف الراوي ثم يقدم أخيه عليه من جهة القوة في
الحديث ثم يستتدرد في ذكر بيان الحال
- ب- يسوي ثم يرجح ترجيحاً خفيفاً يفهم منه أن الرجل لا يتقدم
على أخيه كثيراً إلا في القليل لكنه في الأكثر مثله
- ج- تكون بين الرجل وأخيه ملاسمة ما تستدعي الموازنة -فضلاً
عن الحال-
- د- يوزع أوصاف الترجيح بمعايير متضادة بين أخوين في حالهما
ما يستوجب ذلك
- هـ- يقدم الرجل على أخيه من جهة العلم بصيغة الاحتمال
- و- يقدم الرجل على أخيه من جهة الوثوق حيث يجعله أوثق منه
- ز- يسأل عن الراوي فيقدم أخيه عليه مستعملاً عبارة "هو أحب
إلي".

- المبحث الخامس: الموازنة :أهميتها في تحديد المراتب ،
وإفرادها وتركيبها في بيان الحال .

المطلب الأول : الموازنة وأهميتها في تحديد مراتب الراويين

المسألة الأولى : معرفة المراتب والمنازل

المسألة الثانية : الفوائد المنهجية

1- الاكتفاء بالموازنة حين تكون دالة على الحال

2- إجريها الناقد بين المجروحين تورعا

3- يستخدمها طلبا للاختصار

المطلب الثاني: الموازنة : إفرادها وتركيبها في بيان الحال

الحالة الأولى : الإقتصار على الموازنة وصورها

أ- يكتفي بتقديم الراوي على راو أو راويين

ب- يجعل الراوي أثبت في الحديث من ثلاثة

ج- يكتفي بجعل الراوي مقدما على أصحابه في

شيخ معين

د- يسأل عن الرجل فيقدم عليه غيره بلفظة " أحب

إلي " ثم يسويه مع آخر

الحالة الثانية : الموازنة المرفقة بألفاظ الجرح والتعديل

الوضعية الأولى : تقديم الموازنة على الألفاظ

أ- ما يدخل في العدالة

ب- ما يدخل في الجرح

ج- ما يدخل في المرتبة الوسطى بين الجرح

والتعديل

الوضعية الثانية : تقديم الألفاظ على الموازنة

أ- ما يدخل في العدالة

ب- ما يدخل في الجرح

ج- ما يدخل في المرتبة الوسطى بين الجرح

والتعديل

- المبحث السادس : الموازنة : حدودها ، تميزها ، جدليتها

ومعاكساتها عند أبي حاتم الرازي

. تقديم

المطلب الأول : في حدود الموازنة

1- موازنته بين رجل ورجل

2- موازنته بين رجل ورجلين

3- موازنته بين رجل وثلاثة

4- موازنته بين رجل وأربعة

5- موازنته بين رجل وخمسة رجال

المطلب الثاني : في التميز والجدلية

1- في التميز من جهة الموضوع

2- في جدلية الموازنة

المطلب الثالث : في الموازنة المعكوسة بغيرها

الوجه الأول

الوجه الثاني

الوجه الثالث

الوجه الرابع

الوجه الخامس

الوجه السادس

-المبحث السابع : مظاهر الموازنة بين الرواة

المطلب الأول : مظاهرها من جهة الموضوع

أولا : أن الموازنة قد تقتضي المبالغة في العدد

ثانيا : أن الموازنة قد تقتضي الترتيب

أ- ترتيبه بين الإخوة

ب- اختياره لعلماء بلد معين بالترتيب

ج- ترتيبه للرواة في شيخ معين

ثالثا: أن الموازنة قد تقتضي التعليل

أ- الموازنة والتعليل التام

ب- الموازنة والتعليل الناقص

ج- الموازنة الجافة

المطلب الثاني : مظاهرها من جهة الموضوع

أولا : من كان يقدم غيره على نفسه

أ- أن يكون المقدم أثبت وأضبط من المقدم

ب- أن تكون له معرفة زائدة على الحد الذي

يعرفه الآخر

ج- أن يكون المقدم حافظا والآخر كبر ونسي

د- أن يكون من طبقة المقدم

ه- أن يفيدته على أحد علماء بلده تخفيفا عليه من

السفر

و- أن يفعل ذلك طلبا للتبجيل والتعظيم

ز - عدم تحديثهم في بلدة فيها من هو أولى منهم

ح - التقديم المتبادل بين الرجلين على اعتبار

تفاوتات حاصلة بينهم

ثانيا : من كان يقدم نفسه على غيره

الأولى : التقديم المباشر

الثانية : التقديم غير المباشر

ثالثا : من كان يقدم ابنه على نفسه

رابعا : من كان يقدم الرجال على أبيه

المبحث الثامن : أقسام الموازنة ودورها في تمييز الحديث

المطلب الأول : في أقسام الموازنة

القسم الأول : موازنته بين عدل وعدل

أولا : طبقة الأئمة المعتبرين الذين يحتلون أعلى رتبة في

العدالة

ثانيا : موازنته بين إمام وثقة

ثالثا : موازنته بين ثقة وثقة

رابعا : موازنته بين ثقة ومن دونه في المرتبة

خامسا : موازنته بين رجال هم من أهل العدالة لكنهم دون

مرتبة الثقة

القسم الثاني : موازنته بين عدل ومجروح

القسم الثالث : موازنته بين ضعيف وضعيف

القسم الرابع : موازنته بين رجال اختلف في حالهم

المطلب الثاني : فقه الموازنة ودورها في تمييز الحديث

أولا : في تمييز الحديث الصحيح

ثانيا : في نوعي الحديث الصحيح

- خلاصة وانطباع.